

ملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلاً، فهو يعد شكل من أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدول، لأنه يوفر الموارد اللازمة للقيام ببرامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال هذه الفترة (1990-2016)، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام بيانات لسلاسل زمنية تغطي فترة الدراسة، وتم تطبيق نموذج التكامل المشترك وكذلك الانحدار المتعدد.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن النموذج الأخير هو الأفضل عندما ترتبط المؤشرات الداخلية والخارجية في تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أما اختبار السببية بين هذه المؤشرات والاستثمار الأجنبي المباشر أشارت إلى وجود علاقات مختلفة فمنها الأحادية والمتبادلة وعدم وجود علاقة.

الكلمات الافتتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر، التكامل المشترك، الانحدار المتعدد، سببية جرانجر.....الخ

Abstract:

FDI is one of the most favored types of investment. It is a form of external financing on which States depend, because it provides the resources needed to carry out the investment programs targeted by their economic development plans.

The aim of this study is to know the effect of macroeconomic indicators on the flow of foreign direct investment in Algeria during this period (1990-2016). To this end, data were used for time series covering the study period.

The results of the study showed that the latter model is best when internal and external indicators are linked to their impact on the flow of foreign direct investment. The causal test between these indicators and foreign direct investment indicates that there are different relationships, which are unilateral and reciprocal and there is no relationship.

Key words: Foreign direct investment, Joint Integration, Multiple Regression, Granger Causality etc

الإهداء

الشكر لله أولاً و آخراً

أهدي هذا العمل إلى سندي في الحياة و سر نجاحي الوالدين الكريمين
حفظهما الله

إلى إختوتي و أخواتي و أزواجهن و زوجاتهم و أبنائهن و بناتهم

إلى زوجتي و ابنتي

إلى جميع الأصدقاء كل واحد باسمه

إلى جميع طلبة سنة ثانية ماستر اقتصاد قياسي نقدي و مالي

إلى كل من يدافع عن راية التوحيد و الإسلام و يدعو للفضيلة

و يحارب الرذيلة في كل مكان

دون أن أنسى زميلي في العمل البشير

محمد القادر

الإهداء

من قوله تعالى:

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه"

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين وفاء و رحمة لفضلهما الكبير بعد الله سبحانه و تعالى

إلى إخوتي و أخواتي و أزواجهم و زوجاتهم و أبنائهم و بناتهم محبة و تقديرا

إلى جميع الأصدقاء كل واحد بإسمه

إلى جميع طلبة سنة ثانية ماستر اقتصاد قياسي نقدي و مالي

إلى كل من حمل لي في قلبه شيء من المعزة و التقدير

إلى من جمعنا بهم الظروف و المصير المشترك

إلى كل من دعاني بظهر الغيب

إلى كل من يحمل لقب حميداني و رزيق

كما لا يفوتني أن أهدي هذا العمل لزميلي عبد القادر

البحير

شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله عز و جل حمدا طيبا مباركاً فيه على نعمه العظيمة و لأنه
الجسيمة على توفيقنا في انجاز هذا العمل الذي يعد قطرة من فيض , راجين من
المولى التوفيق و السداد , كما لا يفوتنا التقدم بالشكر الخالص لكل من:
الدكتور الفاضل: أحمد نصير الذي لم يبخل علينا بنصائحه و إرشاداته القيمة
قصد إنجاز هذه المذكرة

الدكتور: ريمي رياض الذي قدم لنا يد المساعدة لإنجاز هذه المذكرة
شكرنا الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على تقييم و تقويم
هذا العمل

شكرنا الجزيل إلى كل طلبة دفعة سنة ثانية ماستر اقتصاد قياسي نقدي و مالي
كما لا يفوتنا التقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد و لو بكلمة
طيبة أو سؤالاً معنا

عبد القادر / البشير

تمهيد

تعتبر ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الأنشطة الاقتصادية التي شهدت قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة، بالنسبة للدور المهم الذي يمكن أن تلعبه في نقل التكنولوجيا، والتقنيات الحديثة، و المساهمة في رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري، ومع سعي معظم دول العالم إلى اجتذاب رأس المال الأجنبي على شكل استثمار أجنبي مباشر باعتباره المدخل الأساسي لحصولها على رأس المال الأجنبي والتقنيات الحديثة والمهارات الفنية المتقدمة، إلا أن ذلك يصطدم بعوامل عديدة، حيث تتمثل هذه العوامل أساسا في استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، حيث تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمر الأجنبي في هذه البيئة.

إن المؤشرات الاقتصادية الكلية ترتبط ارتباط وثيق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدل التضخم واستقرار سعر الصرف والسياسة الضريبية وغير ذلك من المؤشرات الاقتصادية لها تأثير كبير على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.

وسنحاول التطرق في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم العامة للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، وكذا أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الاقتصاد الكلي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الاقتصاد الكلي

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول و قد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية الكلية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين، و في ما يلي سنتطرق إلى عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتفسير النظري له وكذا أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال المطالب الآتية.

المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار يشكل ظاهرة اقتصادية تعددت تعاريفها وأشكالها، إذ نجد من بين أشكالها الاستثمار الدولي والذي بدوره ينطوي على أشكال كثيرة منها الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على مختلف تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه بالإضافة إلى أشكاله وأثاره.

الفرع الأول: تعاريف عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه

يعد موضوع الاستثمار الأجنبي موضوع بالغ الأهمية، وعندما نقول الاستثمار فإنه يشمل مجموعة من الأنواع وأهمها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي هو محور هذه الدراسة، وعليه سنقوم بالتعرض إلى مفهومه و الفرق بينه وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر وكذا أهدافه.

أولاً: تعاريف عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن أن يعرف الإستثمار الأجنبي على أنه "الإستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إنشاء مشروعات إستثمارية في إقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في إقتصاد آخر"⁽¹⁾، وهناك نوعين من الاستثمار الأجنبي:

✓ الاستثمار الأجنبي الغير مباشر.

✓ الاستثمار الأجنبي مباشر.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي الغير مباشر:

يتعلق الاستثمار الأجنبي الغير مباشر بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية، أما علاقة

(1) شهرزاد زغيب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 08، بسكرة، 2005، ص 72

هذه الفئة من المستثمرين غير المباشرين مع الشركات التي يشتركون أسهمها أو سندتها فهي علاقة غير مباشرة، حيث لا يكون للمستثمر بالضرورة دور مؤثر في قرارات الشركة أو سياساتها⁽¹⁾.

2- تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف المنظمات و الهيئات الدولية و الباحثين الاقتصاديين نتيجة للمزايا التي يقدمها، و من تم قد تعددت المفاهيم المرتبطة به، و الدراسة التالية تتعرض لأهم تلك التعاريف:

❖ **تعريف راييموند برنارد:** يعرفه على أنه "وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى و ذلك بمساهمة رأس مال شركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأس مالها أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفق شركاء أجانب في بلد آخر"⁽²⁾.

❖ **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،** تعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "ذلك النشاط الذي يقوم به مستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة وتأثير يسمح له بإدارة وحدة أعمال خارج بلده الأصلي"⁽³⁾.

❖ **تعريف منظمة التجارة العالمية:** هو الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم)، بامتلاك موجود في دولة أخرى (الدولة المضيفة)، مع وجود النية في إدارة ذلك الموجود المشار إليه⁽⁴⁾.

وكتعريف شامل: ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة وقد يكون المستثمر الأجنبي فردا أو مؤسسة أو مجموعة من الأشخاص، ومن المتوقع أن يجلب إلى البلد المضيف معه عمالة فنية مدربة تساهم في زيادة خبرة العمالة المحلية، وجلب التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة أنها تساهم في خلق فرص عمل.

(1) علي عباس، إدارة الأعمال الدولية: المدخل العام، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص ص 37-38.

(1) Raymond Bernard, *Economie financière Internationale*, Editions PUF, Paris, 1971, P 91.

(3) سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار دجلة، الأردن، عمان، 2011، ص ص 108-110.

(4) هاشم جمال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة - حالة الجزائر-، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، ع6، م1، 2013، ص113.

ثانيا: ضرورة التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي الغير مباشر

من خلال الجدول التالي يمكن إبراز أهم نقاط تشابه واختلاف الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي الغير مباشر:

الجدول رقم (1-1): أوجه الاختلاف والتشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
استثمار طويل الأجل	استثمار قصير الأجل
يهدف إلى الحصول على الأرباح	يهدف إلى تحقيق المضاربة
ينطوي على اكتساب حق الرقابة	لا ينطوي على اكتساب حق الرقابة
امتلاك كلي أو جزئي للمؤسسة	شراء أسهم وسندات
مسؤول على الخسائر والأرباح	لا يتحمل الخسائر والمخاطر للمؤسسة
الحق في إدارة المؤسسة	ليس له الحق في الإدارة
يتضمن تحويلًا دوليًا لرأس المال	يتضمن تحويلًا دوليًا لرأس المال
يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي	يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص175.

ثالثا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد وذلك مهما كان نوع الاستثمار، وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتنميتها وتأمين الحاجات وكذا المحافظة على قيمة الموجودات هذا بصفة عامة، ولكن يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة إلى⁽¹⁾:

- ✓ الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها.
- ✓ إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركة الأجنبية.
- ✓ الاستفادة من القوانين المتعلقة بتشجيع والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستثمرة فيها .
- ✓ الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمرة فيها.
- ✓ سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركة والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار وذلك لتملكها تكنولوجيا متطورة.
- ✓ تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية.

(1) أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار النهج للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص20.

الفرع الثاني: أشكال وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة أشكال وأثار للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك راجع إلى اختلاف المعايير والتصنيفات المتعددة، وستتطرق في هذا الفرع إلى أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره.

أولاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تتحدد حسب نسبة ملكية المشروع من طرف المستثمر الأجنبي، فقد تكون جزئية أو مطلقة ومن هذا المنطق يتم تقسيم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

1- الأشكال التقليدية:

تتجسد أهم الأشكال التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر في:

1-1- الاستثمار المشترك:

يعتبر الاستثمار المشترك احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، ويعرفه تيرسترا على انه ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، و يكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية يمارس حقاً كافياً في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه⁽¹⁾.

1-2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة⁽²⁾، و يتم تنظيم العلاقة بين المقر الرئيسي و الفروع حسب اختصاصات و صلاحيات الفروع و التفويض الموكل إليه ونوع النشاط وذلك وفق اتفاقيات البلد المضيف، وتقوم هذه الطريقة في الأصل بناء على عملية نقل المؤسسة بأكملها إلى سوق دولي معين⁽³⁾.

1-3- الاستثمار في المناطق الحرة:

هي نوع خاص من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تكون على شكل مشاريع مشتركة أو مملوكة

(1) عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص25.

(2) عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 / 2001، ص301.

(3) عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص25.

بالكامل للمستثمر الأجنبي أو مشاريع مملوكة للمحليين⁽¹⁾، يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات و ذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز و المزايا و الإعفاءات⁽²⁾.

1-4- مشاريع أو عمليات التجميع:

تنشأ هذه المشاريع من إبرام اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يقوم بموجبها الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني الوطني بمكونات منتج معين-كمبيوترات مثلاً- بمهدفها تجميعها لتصبح منتج نهائياً، وفي معظم الأحيان يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والتصميم الداخلي للمصنع مقابل عائد متفق عليه⁽³⁾.

2- الأشكال الحديثة:

تتعدد الأشكال الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر، سنحاول ذكر أهم ما أوردته الدراسات وخاصة الدراسات المعمقة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كما يلي⁽⁴⁾:

1-2- الشركة المشتركة:

ويتم إنشائها عن طريق مساهمة شركتين على الأقل في الاستثمار، وتعني مشاركة أحد أو بعض المستثمرين في الدولة المعنية مع شركاء من دولة أخرى ويفضل المستثمر الأجنبي توفر شركاء قادرين مالياً في الدولة المضيفة.

2-2- عقد الإجارة:

وهو العقد الذي يمنح بموجبه المتعامل الأجنبي للطرف المحلي الحصول على التكنولوجيا أو المعرفة مقابل ثمن معين يدفعه للطرف المحلي، سواء عن طريق مبلغ جزائي أو عن طريق نسبة في المبيعات أو بإشراك المتعامل الأجنبي في رأسمال الطرف المتلقي، وبالتالي في الأرباح أو المواد التي يتم إنتاجها باستعمال التكنولوجيا المرخص بها، بحيث يشتري المتعامل الأجنبي تلك المواد بأسعار تفضيلية.

(1) أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، عدد3، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2004، ص161.

(2) Developmenet policies in the Arab Countries, Munich personal, Rep EC Archive, 2005, P P13, 14, Hussien Alasrag foreign Direct Investementm.

(3) محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان، 2005، ص46.

(4) عبد العزيز قادري، الاستثمارات الدولية (التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات)، ط2، دار هومة، الجزائر، 2006، ص35-36-37-38.

2-3- عقد استعمال العلامة التجارية:

يمكن اعتبار عقد استعمال العلامة التجارية نوعاً من عقود الإجازة أو المساعدة التقنية، ويحصل المرخص له في هذا العقد على جملة من العناصر تحتوي، إضافة إلى العلامة التجارية، على احتكار أو الامتياز بالبيع محلياً ومساعدة في التسيير مقابل مبلغ جزائي أو إتاوة والالتزام باحترام بعض قواعد الشركة المرخصة .

2-4- عقود التسيير:

تشبه إلى حد بعيد عقود الإدارة، حيث بمقتضى هذا القرض تضمن المؤسسة الأجنبية تسيير مؤسسة محلية إذ تتضمن الأحكام هذا العقد آجال معينة للعمليات يتم بعدها تحويل عملية التسيير إلى الشركاء المحليين⁽¹⁾، فعندما تجد البلاد النامية نفسها عاجزة عن التسيير الناجح للمشاريع الاقتصادية فتلجأ، قبل تكوين خبرة لها في الميدان، إلى إبرام عقود تسيير مع المتعامل الأجنبي، بحيث يتعهد هذا الأخير بتسيير المشروع أو الشركة للبلد النامي مع القيام بتكوين العمال المحليين في مجالات التسيير ونقل سلطة التسيير إلى الشريك في البلد النامي بعد فترة محددة اتفاقينا.

ثانياً: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تفضيل مختلف الدول المضيئة للاستثمار المباشر عن باقي أنواع الاستثمارات الأجنبية، لإدراكها للمزايا التي يمكن أن تجنيها من هذا النوع و المتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، و لكن بالمقابل لا يعني ذلك انه يخلو من العيوب التي يمكن حدوثها وعليه سوف نتناول مختلف مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- المزايا: تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- ✓ إن تقليل الواردات و زيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات⁽²⁾.
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب

(1) بلقاسم مصباح، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة- حالة الجزائر -، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص10.

(2) أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، 2004-2005، ص20.

الأصول المادية و الغير مادية و المتمثلة في رأس المال و التكنولوجيا و المهارات التنظيمية و هذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات⁽¹⁾.

✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر عامل في تحسين الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و المدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات.

✓ إشباع حاجات السوق بالمنتجات و زيادة فتح الأسواق المحلية و الأجنبية نتيجة تسويق منتجات هذه المستثمرات⁽²⁾.

✓ الرفع في كفاءة الشركات المحلية و هذا عن طريق العلاقة المباشرة بين شركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية فقد تكون علاقة خلفية حيث تتمثل وظيفة الإنتاج أو التمويل في زيادة الطاقة الإنتاجية, أو علاقة أمامية و التي تتمثل في وظيفة التسويق⁽³⁾.

✓ ينمي الاستثمار الأجنبي المباشر روح المنافسة بين الشركات المحلية, إذ يصبح من الضروري على هذه الشركات التركيز على تحقيق هدف البقاء و التوسع و تطوير منشآتها.

2- العيوب: من بين الآثار السلبية نجد ما يلي⁽⁴⁾:

✓ قد يهيمن المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة, فعلى سبيل المثال: في فرنسا يسيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أرباع قطاع الكمبيوتر و معدات تشغيل المعلومات, و في بلجيكا يسيطر على 78% من قطاع الهندسة الكهربائية.

✓ إن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف.

✓ إن اختلاف العادات والمعتقدات بين المستثمر والبلد المضيف, قد يؤثر سلبا في الثقافة الوطنية, وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة.

(1) François Gauthier, **relations économiques internationales**, 2eme édition, les presses de l'université Lavallations économiques internationales, 2eme édition, les presses de l'université Laval saint-foy, 1992, p: 702.

(2) فارس فوزيل, أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية, مذكرة دكتوراه (غير منشورة), كلية الاقتصاد وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2004, ص52.

(3) فارس فوزيل, مرجع سابق, ص52.

(4) طاهر مرسي عطية, إدارة الأعمال الدولية, دار النهضة العربية, القاهرة, الطبعة الثانية, 2001, ص250-251.

- ✓ المستثمر الأجنبي قد يهدد سيادة الدولة وهذا من خلال الضغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف, وهذا خاصة إذا كان المستثمر في القطاعات الإستراتيجية.
- ✓ استخدام المستثمر الأجنبي طرق ملتوية من أجل التهرب الضريبي و تحويل العملة الأجنبية...الخ.
- ✓ يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج وكذا خروج الأموال في شكل أرباح و العوائد على المدى الطويل, وهذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج⁽¹⁾.

المطلب الثاني: التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي و العملي

دخل الإستثمار الأجنبي المباشر مرحلة جديدة, حيث زادت أهميته في الإقتصاد الدولي, الأمر الذي زاد من أهمية دراسته ودفع بالكثير من الاقتصاديين والخبراء نحو تطوير نظرية علمية لشرح تلك الظاهرة, ولقد قدمت في هذا الشأن العديد من النماذج والنظريات والمناهج, وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الاتجاهات الفكرية لظاهرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة, من خلال عرض أهم النظريات, والتي تعتبر أكثر شيوعاً وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: التفسير التقليدي للإستثمار الأجنبي المباشر

نضراً للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم و الدولة المضيفة, فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع, وكل مدرسة كان لها تفسيراً يتمشى و الفرضيات التي تقوم عليها, كما لها براهين تدعم بها آرائها.

أولاً: النظرية الكلاسيكية

ما يميز تحليل الكلاسيكيين للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تستنبط من مبادئ الفكر الكلاسيكي, و هي عدم وجود تدخل الدولة و المنافسة التامة في السوق و عدم وجود أي عوائق في حركة رؤوس الأموال.

1- مضمون النظرية:

لقد ميز ريكاردو بين التبادل الداخلي و التبادل بين الأمم, مفادها أن يتخصص كل بلد في إنتاج السلع التي لها تفوق نسبي في إنتاجها, و هي السلع التي تعود عليه بأقل تكلفة ممكنة مقارنة بالبلدان الأخرى, و حسب هذا الباحث فإن اختلاف النفقات النسبية هو شرط ضروري و كافي لقيام التبادل التجاري, و عليه فإن الفائدة تبقى قائمة من هذا التبادل التجاري حتى و إن كانت إحداها تتميز بإنتاج

(1) مشتاق باركر, الاستثمار المباشر و تجربة الشرق الأوسط, المجلة الاقتصادية, مركز النشر الاقتصادي, الرياض, العدد 9, 1990, ص 138.

السلعتين بنفقات مطلقة اقل, على غرار العالم الاقتصادي آدم سميث وفقا للتكاليف المطلقة, فان التبادل الدولي يعتمد تفسيره على أساس اختلاف التكاليف النسبية⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس يستلزم أن يتخصص كل بلد في إنتاج السلع التي لها زيادة نسبية في انتاجها لتخفيض تكاليفها مقارنة بالبلدان الأخرى, و برزت واقعا كنظرية مفسرة لكيفية قيام التبادل الدولي, و لم تجسد لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر, و على الرغم من وجود بعض أوجه النقص في النظرية إلا أن العديد من الاقتصاديين المعاصرين ما يزالون يدافعون عنها حيث يعتبرونها حصنا للدفاع عن قضية حرية التجارة الدولية⁽²⁾.

2- نقد النظرية:

لقد وجهت جملة من الانتقادات لهذه النظرية على رأسها عدم توضيحها للأسباب التي تؤدي إلى اختلاف النفقات النسبية لعوامل الإنتاج (نفقات العمل) أو عوامل الإنتاج المجتمعة معا وذلك على الرغم من تفسيرها للاستثمار في الخارج باختلاف النفقات النسبية بين البلدين و أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية⁽³⁾.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية:

حملت النظرية النيوكلاسيكية العديد من الأفكار والآراء ضمن محاولاتها لتفسير أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر, ولعل من أهم هذه المحاولات نظرية معدل العائد التي تعود لكل من الاقتصاديين أوهلين وكيمب.

وكان بيرتل أوهلين أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي, والذي أوضح أنه مع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة, فإن أهم عنصر محرك لتصدير و إستيراد رأس المال و حدوث الاستثمار

(1) عبد الحميد زعباط, نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها, مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة, كلية العلوم الاقتصادية والتسيير, العدد 10, جامعة الجزائر, 2004, ص 130.

* دافيد ريكاردو (1772-1823): مفكر اقتصادي انجليزي, محلل للرأسمالية الليبرالية من مؤلفاته "Les principes de l'économie politique", 1817.

** آدم سميث (1723-1790): عالم اقتصادي اسكتلندي, من أشهر مؤلفاته كتاب "ثروة الأمم", 1776.

(2) عبد الرحمن يسري احمد, الاقتصاديات الدولية, بدون طبعة, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2001, ص 21.

(3) عمر صقر, العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2003, ص 48.

الأجنبي المباشر هو بالتأكيد سعر الفائدة⁽¹⁾، كما تم تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر كنظرية أيضا على يد مكدوجال ثم أتى من بعده كيمب، ورغم أن تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر هو الأساس والهدف من وراء تحليلهم، إلا أن نتائج دراساتهم توصلت إلى أن السبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج هو ندرة رأس المال، ولهذا فإن إنتاج رأس المال (أي العائد) سيكون مرتفع.

1- مضمون النظرية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الإستغلال و الإستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة لدى الدول المضيفة مما يساهم في تدريب القوى العاملة المحلية، ويقلل من البطالة على وجه الخصوص، كما يعمل على زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، بالإضافة إلى خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي تنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية وتقليل الواردات، حيث يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول المضيفة⁽²⁾.

2- نقد النظرية:

لم تميز النظرية النيوكلاسيكية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر فآثار كل منهما مختلفة عن الآخر، كما أنها تتعامل مع الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى أن النظرية لم تشرح لماذا قد تتوجه شركة بعينها للاستثمار في الخارج دون باقي الشركات، كما لا تشرح النظرية لماذا تختار بعض الشركات الاستثمار الأجنبي المباشر عوضا عن التصدير، وكذا حالة حدوث الاستثمار من وإلى دولتين في نفس الوقت، وحالة الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير في نفس الوقت.

يمكن القول أن النظرية غير صالحة إلا في الوقت الذي درست فيه لأنها لم تستطع شرح الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلت الحرب العالمية الثانية.

ثالثا: نظرية عدم كمال الأسواق

من المعلوم والمتفق عليه أنّ المنافسة تعتبر من أهمّ العوامل التي تقوم عليها الشركات، فإذا كانت

(1) رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من الشرق و جنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص38.

* بيرتل أولهين (1899-1979)، اقتصادي سويدي، متحصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية سنة 1977.

(2) رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص40-41.

الشركة غير قادرة على المنافسة في السوق ، فهذا يؤدي بها إلى الزوال ، وعلى هذا الأساس تقوم هذه النظرية.

1- مضمون النظرية:

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى ذلك عجز في السلع المعروضة وعدم قدرة الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة وذلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها شركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية و التكنولوجيا و المعارف الإدارية...الخ⁽¹⁾.

ومن هذا المنطلق تفترض تلك النظرية —كما يقول هود وينج— وجود علاقة عكسية بين المنافسة في الأسواق الأجنبية وبين اتجاه استثمارات تلك الشركات إلى هناك. ويتفق في ذلك كل من باري و كيفز حيث يؤكد على وجود ارتباط وثيق بين كل من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات متعددة الجنسيات، وبين توافر وامتلاك بعض المزايا النسبية لتلك الشركات بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة⁽²⁾.

2- نقد النظرية:

- ✓ إن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركات متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية.
- ✓ إن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة لهذه الشركة في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق... الخ.
- ✓ في الأخير نقول أن لتحقيق أهداف شركات متعددة الجنسيات في الاستثمار الأجنبي في ظل نظرية عدم كمال السوق يرتبط بمدى مرونة الإجراءات التي تضعها الدول المضيفة

(1) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1991، ص71.

(2) علي محمد بونغر المزروعى، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على التنمية الاقتصادية في العالم النامي، ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2001، ص30.

للاستثمار الأجنبي وخاصة الإجراءات التي ترتبط بعمليات الإنتاجية والتجارية.

رابعاً: نظرية الميزة الاحتكارية

ظهر النموذج الإحتكاري أولاً في تفسير هايمر سنتي 1960 و 1966 عن الشركات متعددة الجنسيات, وقد انطلق هايمر في تحليله من الانتقاد الموجه إلى النظرية النيوكلاسيكية, التي بينت أن رؤؤس الأموال, تنتقل من البلدان التي تمتلك وفرة رؤؤس الأموال وارتفاع معدل الفائدة إلى البلدان ذات الندرة في رؤؤس الأموال وانخفاض معدل الفائدة⁽¹⁾, وجاء بعده كيندلبرج ليقدّم سنة 1969 أول دراسة مقارنة للنظريات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وفق النهج الذي بدأه هايمر.

1- مضمون النظرية:

ترى هذه النظرية أن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي, حيث أن الشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمزايا لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة, كما ينبغي أن تكون هناك عوائق -عدم كمال السوق- تمنع الشركات المحلية من الحصول على المزايا التي تتمتع بها الشركات الأجنبية, هذه زايا التنافسية تظهر في عدة أشكال منها تميز المنتجات بسبب الفجوة التكنولوجية بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية، وكذا انخفاض تكلفة الوحدة بسبب إتباع نظام اقتصاديات الحجم أو بسبب التميز الإداري والضريبي ومهارات التسويق التي تتمتع بها الشركة الأجنبية.

2- نقد النظرية:

تشرح نظرية الميزة الإحتكارية جزئياً لماذا يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها لا تشرح الحكمة من تفضيل الشركة الدخول في أسواق أجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من إستغلال مزاياها الإحتكارية بوسائل أخرى مثل التجارة الدولية بتصدير منتجاتها، كما أن النظرية لم تأخذ في اعتبارها الإجراءات التي قد تتخذها الدولة المضيفة لمنع الشركات متعددة الجنسيات من الإحتكار و إستغلال مزاياها.

(1) Peyrard j,gestion financier International,ed vuibert,Paris,1995,P:183.

الفرع الثاني: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد النقائص التي وجدت في النظريات التقليدية ظهرت نظريات حديثة لتكمل هذا النقص فهناك آراء مساندة و آراء معارضة حيث تمثلت هذه النظريات في:

أولاً: نظرية دورة حياة المنتج

ارتبطت هذه النظرية أساساً بأفكار راييموند فيرنون R. Vernon التي قدمها لأول مرة عام 1966، من خلال نموذج أساسي مبسط أتبعه بعدد من التعديلات، أبرزها تلك التي قدمها عام 1974⁽¹⁾.

1- مضمون النظرية:

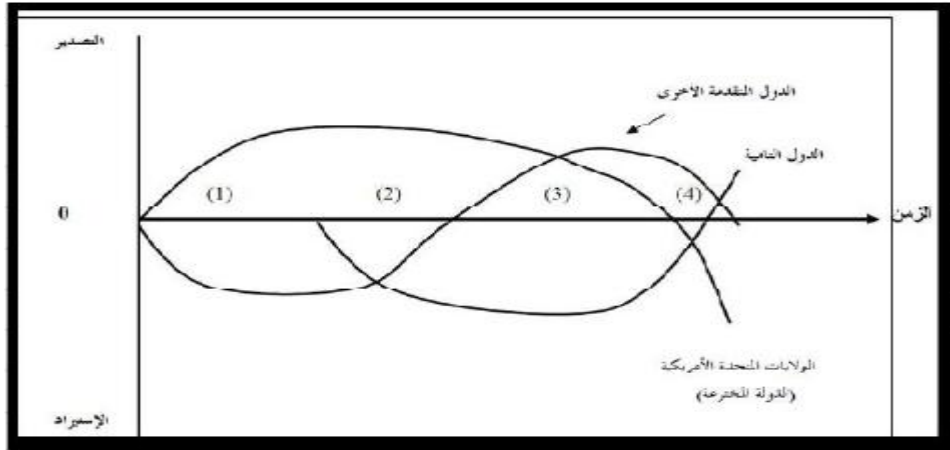
تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة الحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية ، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محلياً ودولياً و مرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيراً مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من أبرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص⁽²⁾. وبصفة عامة تنطوي دورة حياة المنتج الدولي على أربعة مراحل أساسية، مع التطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية كمثال وذلك على النحو التالي:

(1) عصام عبد العزيز مصطفى، الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط، دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه ، جامعة حلوان، مصر، 1998، ص25.

* راييموند فيرنون (1913-1999)، اقتصادي أمريكي، من مؤلفاته " storm over the multinationals ".

(2) فليح حسن خلف، التمويل الدولي، عمان، مؤسسة الوراق، 2004، ص18.

الشكل رقم (1-1): دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 64.

***المرحلة الأولى:** مرحلة ابتكار وتقديم السلعة في السوق الأمريكي وتصديرها إلى دول أخرى.

***المرحلة الثانية :** مرحلة قيام بعض الدول المتقدمة بخلاف الولايات المتحدة بإنتاج وتصدير السلعة أيضا للخارج.

***المرحلة الثالثة:** قيام الدول النامية بإنتاج السلعة وبيعها في السوق المحلي وتصديرها إلى الدول صاحبة الاختراع لأسباب تكاليفية⁽¹⁾.

2-نقد النظرية:

لقد واجهت هذه النظرية عدة انتقادات تتمثل فيما يلي:

✓ إن هذه النظرية بالرغم من إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواعا أخرى من السلع أو المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية عليها بفروضها السابقة، و من أمثلة ذلك السلع التي يطلق عليها سلع التفاح مثل: السلع التي يصعب على دول أخرى - غير الدول صاحبة الابتكار - تقليدها أو إنتاجها بسهولة⁽²⁾.

✓ ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.

(1) عبد السلام أبو قحف، 2001، مرجع سابق، ص 63-64.

(2) نفس المرجع، 2001، ص 65.

✓ ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.

ثانياً: نظرية الموقع

تعود هذه النظرية إلى جون هاري دانيغ، والذي يرى أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض و الطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، و البحوث و التطوير و نظم الإدارة و غيرها⁽¹⁾.

1- مضمون النظرية:

تذهب هذه النظرية إلى وجود العديد من المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار في إحدى الدول المضيفة، و في المفاضلة بين الاستثمار بهذه الدولة أو التصدير إليها، ومن أهم هذه المحددات : المناخ الاستثماري و لإجراءات الحماية و العوامل المرتبطة بالتكاليف، بالإضافة إلى العوامل التسويقية و الحوافز و الامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة⁽²⁾.

و فيما يلي عرض مختصر لأهم العوامل التي تؤثر في توطن الاستثمار الأجنبي المباشر⁽³⁾:

1-1-العوامل التسويقية: منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم الأسواق، درجة التقدم التكنولوجي.

1-2-العوامل المرتبطة بتكاليف مثل: القرب من المواد الخام و المواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة.

1-3-الإجراءات الحماية مثل: التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير و الإستيراد إلخ

1-4-العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل: الاتجاه العام نحو مدى قبول الوجود الأجنبي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب،.... إلخ.

2- نقد النظرية:

يلاحظ من هذه النظرية أنها أشارت إلى بعض عوامل نشوء الاستثمار الأجنبي المباشر التي أهملتها النظريات

(1) United Nations Center on Transnational Corporations: **The Determents of Foreign Direct Investment A survey of the Evidence**, United Nations, New York 1992, p58-59.

(2) عمر صقر، مرجع سابق، ص 48-49.

* جون هاري دانيغ (1927-2009)، اقتصادي بريطاني، من مؤلفاته كتاب: الاستثمار الأمريكي في الصناعة التحويلية البريطانية.

(3) عبد الرحمن الهيني نوزاد، منجد عبد اللطيف الحشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، الأردن، 2007، ص 170.

الأخرى، غير أنها لم توضح أي العوامل أكثر تأثيراً في حدوث أو عدم حدوث هذا الاستثمار، و لقد تم تطوير هذه النظرية و أصبحت تعرف بنظرية الموقع المعدلة.

ثالثاً: نظرية الموقع المعدلة

المصطلح الأصلي لهذه النظرية هو (GEOBUSINESS) وهو اختصار للعبارة (GEOGRAPHY-BUSINESS) و هي تعني: " النشاط الجغرافي " أي النشاط الذي له علاقة بالموقع (موقع الدولة المضيفة).

تعتبر هذه النظرية امتداد لنظرية الموقع السالف ذكرها، إذ تحتوي على العديد من المحددات الإضافية فيما يخص الاستثمارات الأجنبية.

1- مضمون النظرية:

يرجع تطوير هذه النظرية إلى Robock et Simmonds حيث اقترحا أن الأعمال و الاستثمارات الدولية و الأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل:

1-1- العوامل الشرطية: تتضمن خصائص المنتج و الخصائص المرتبطة بالدولة المضيفة للاستثمار.

1-2- العوامل الدافعة: تتعلق بالخصائص المميزة للشركة و المركز التنافسي.

1-3- العوامل الحاكمة: ترتبط بالخصائص التنظيمية للدولة المضيفة و العلاقات الدولية و

الخصائص المميزة للدولة الأم.

تتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات السابقة بإشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمار الأجنبي المباشر التي ترجع إلى الدولة الأم، خاصة تلك التي تتعلق بالخوافز و الضمانات التي تمنحها الحكومات لشركاتها المحلية من أجل دعمها و تشجيعها للقيام بمشاريع استثمارية و تسويقية خارج حدودها، و فيما يلي جدول يوضح بالتفصيل العوامل الثلاثة المؤثرة على قرار الاستثمار في الخارج.

الجدول رقم (1-2): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل الشرطية	أمثلة
1- خصائص المنتج / السلعة	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة الحداثة/جدة السلعة متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية) خصائص العملية الإنتاجية... الخ
2- الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي، توزيع الدخل مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري خصائص البيئة الاقتصادية... الخ.
3- العلامات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال، والمعلومات، والبضائع، والأفراد، والتجارة الدولية.... الخ.
العوامل الدافعة	أمثلة
1- الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجيا حجم الشركة.
2- المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية.... الخ
العوامل الحاكمة	أمثلة
1- لخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية ونظم الإدارة والتعيين وسياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية... الخ.
2- الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة لتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية والمنافسة ارتفاع تكاليف الإنتاج.
3- العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة الخ .

المصدر: جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي: النظرية و الممارسات، الطبعة الأولى، منشورات دار أسامة للنشر و الطباعة، الجزائر، 2013، صص 265-266.

2- نقد النظرية:

إذا نظرنا إلى جوهر هذه النظرية يمكن استبيان أن معظم محددات الاستثمار الأجنبي التي أوردتها قد تناولتها النظريات السابقة، إلا أنها ومن جهة أخرى قدمت العديد من العوامل التي قد تعوق أو تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بمشروعات استثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول المضيفة.

المطلب الثالث : أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي

المؤشرات الاقتصادية تستخدم لمراقبة الأداء الاقتصادي في المجتمع ، بصفة دورية ومستمرة، وذلك لأجل التعرف على التطور التنموي والأداء الكلي للاقتصاد الوطني، ويستعين بها صناع السياسة الاقتصادية في وضع وتصميم السياسات والخطط الاقتصادية المستقبلية التي تعتمد على البيانات الإحصائية والمعلومات الاقتصادية التي تقدمها الجهات المسؤولة عن جمع البيانات والمعلومات.

إذن نستطيع أن نقول أن المؤشرات الاقتصادية هي ضرورة قصوى لجميع الاقتصاديات لتقييم الوضع الراهن ووضع الخطط المستقبلية، للنهوض بالاقتصاد وان عدم وجودها في مجتمع ما يدل على أن صناع الاقتصاد يعملون بدون قياس أو تخطيط مستقبلي.

ولدينا نوعان من المؤشرات الاقتصادية الكلية:

الفرع الاول: مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي

وتتضمن مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي الآتي:

اولا: النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المראה العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى التغيرات الاقتصادية الكلية.

1- تعريف النمو الاقتصادي:

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

❖ **التعريف الأول:** النمو الاقتصادي هو "العملية المستمرة و التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الداخل القومي" ⁽¹⁾.

❖ **التعريف الثاني:** و يعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه "توسع قدرة الاقتصاد على الإنتاج خلال الزمن، حيث أن هذا التوسع في الإنتاج يكون نابعا من الزيادة في الموارد البشرية والطبيعية أسر و المال والتقدم التكنولوجي" ⁽²⁾.

(1) بملول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011، ص39.

(2) خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات النمو على الاقتصادي، (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009، ص60.

❖ **التعريف الثالث:** يعرف " John. arrow " النمو الاقتصادي بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين ⁽¹⁾.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي هو الزيادة النسبية في الناتج المحلي مما ينتج عنه ارتفاع معدل دخل الفرد.

2- أنواع النمو الاقتصادي:

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معينة فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاث أنواع هي ⁽²⁾:

1-1- النمو الطبيعي:

النمو الطبيعي هو النمو الذي حدث تاريخياً بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل والتراكم الأولي لرأس المال مع سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة وتكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

2-2- النمو العابر أو غير المستقر:

النمو العابر هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجاً عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويؤول معها النمو الذي أحدثته ويمثل هذا النمط من النمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وموتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بني اجتماعية وثقافية جامدة لذلك نجده غير قادر على إنشاء الكثير من آثار المضاعف، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

3-2- النمو المخطط:

النمو المخطط هو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفعالية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود

(1) اشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الرياء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013، ص 63.

(2) محي الدين حمادي، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009، ص 9.

يتحول إلى نمو مضطرب وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

3- مظاهر النمو الاقتصادي :

يمكن القول أنه حصل نمو اقتصادي إذا حدثت بعض المظاهر من بينها⁽¹⁾:

- ✓ زيادة حجم الإنتاج، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي
- ✓ المرافق لهذه الزيادة خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة.
- ✓ انخفاض نسب أو معدلات البطالة، أو استقرارها عند مستويات ضئيلة.
- ✓ التقدم الاقتصادي والذي يعتبر مظهرا من مظاهر النمو، ويشمل مجموع التحسينات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو، وتحقق الغايات الاقتصادية لمعظم الأفراد.

4- محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه:

يعتبر النمو الاقتصادي ممثلا في الناتج الداخلي الخام ذو أهمية بالغة في رفع المستويات المعيشية للجماعات و الأفراد في أي دولة كانت لذلك يمكن اعتباره هدفا أساسيا للسياسة الاقتصادية، فما هي محدداته وطرق قياسه؟

1-4- محددات النمو الاقتصادي: بصورة عامة هناك محددات يستلزم توافرها في عملية النمو أهمها ما يلي⁽²⁾:

- ✓ الادخار ورأس المال المادي والبشري: تشير العديد من الدراسات والبحوث التطبيقية إلى أن الادخار والاستثمار المادي يرتبطان إيجابيا بمعدل النمو، كما يلعب رأس المال البشري دورا كبيرا كمحدد للنمو الداخلي الفردي.
- ✓ الإنفاق العمومي: أكدت الدراسات الحديثة على أن الاستثمار العمومي في البنى التحتية، النقل والاتصالات كان له أثر معنوي إيجابي على النمو.
- ✓ التضخم وعدم استقرار الاقتصاد الكلي: تناولت البحوث التجريبية لأثر التضخم واستقرار الاقتصاد الكلي على النمو في الأجلين الطويل والقصير، واكتشفت وجود علاقة سلبية بين

(1) صديق بوقرة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي دراسة قياسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2006، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2010، ص126.

(2) عز الدين تمار، دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي، حالة بعض الدول العربية خلال الفترة 1999-2013، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة Master أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة ورقلة، الجزائر، سنة 2015، ص4.

التضخم والنمو الاقتصادي إذ أن التضخم يعكس فقدان الحكومة متابعة ومراقبة وضعية الاقتصاد الكلي.

✓ **الانفتاح والتبادل الخارجي:** حسب الكثير من الدراسات و البحوث نجد أن الانفتاح الخارجي يكون له انعكاس موجب على النمو الاقتصادي وخلصت إلى أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحا تنمو بوتيرة أكبر من غيرها.

2-4- طرق قياس النمو الاقتصادي:

بما أن النمو الاقتصادي يتمثل في مدى تطور الناتج الداخلي الخام للدول فإنه لقياس النمو الاقتصادي لا بد من المرور على الناتج الداخلي الخام، حيث يمكن التعرف على قيمة ما ينتجه المجتمع عن طريق تتبع نشاطات الوحدات المنتجة له، و توجد عدة طرق لحسابه وهي⁽¹⁾:

4-2-1- طريقة الإنتاج:

تتضمن طريقة الإنتاج النوعين التاليين:

✓ طريقة القيمة المضافة:

من المعلوم أن الناتج الداخلي الخام يمثل قيمة السلعة النهائية، لكن في نفس لوقت هذه السلع النهائية قد تكون أيضا مدخلات لعمليات إنتاج أخرى، وبالتالي إذا احتسبت مرة أخرى وقعنا في مشكل الازدواجية، وتعتبر القيمة المضافة عن قيمة الإنتاج النهائي للسلع و الخدمات المنتجة في دولة ما مطروحا منها قيمة مستلزمات هذا الإنتاج من السلع الوسيطة، وعليه يمكن حساب القيمة المضافة بالطريقة الآتية:

$$\text{القيمة المضافة الكلية} = \text{مجموع قيم الإنتاج} - \text{مجموع الاستهلاكات الوسيطة (مستلزمات الإنتاج)}$$

وبالتالي يكون الناتج الداخلي الخام يمثل مجموع القيم المضافة في كل قطاع خلال سنة معينة مضاف إليها الضرائب على القيمة المضافة و الرسوم الجمركية وعليه يكتب بالشكل التالي:

$$\text{الناتج الداخلي الخام} = \text{القيمة المضافة الكلية} + \text{الضريبة على القيمة المضافة} + \text{الرسوم الجمركية}$$

وتجدر الإشارة أنه بالنسبة لهذه الطريقة أنه ليس من الضروري طرح الواردات من الناتج الإجمالي لأنها

(1) عقبة عبد اللاوي، سلسلة محاضرات مقدمة لطلبة السنة الأولى ل م د، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 2008، ص 6-

تعتبر كسلع وسيطة كما أن الصادرات تدخل ضمن المبيعات الإجمالية عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

✓ طريقة المنتجات النهائية:

يمثل المنتج النهائي قيمة ما تم شراؤه أو إنتاجه بغرض الاستخدام النهائي وتمثل المنتجات الوسيطة السلع والخدمات التي تنتج أو تشتري بغرض الاستخدام في عملية إنتاج جديدة، وعليه تعتبر الخدمات و السلع الاستهلاكية كمنتجات نهائية.

وتتضمن طريقة حساب الناتج بهذه الطريقة جميع السلع والخدمات النهائية المباعة لمختلف القطاعات

كالمؤسسات، المستهلكين، الحكومة والعالم الخارجي، مضافاً إليها السلع الوسيطة التي تؤدي إلى زيادة رأس المنتج كالتجهيزات، البيانات... الخ.

4-2-2- طريقة الدخل: في هذه الطريقة يجب جمع كل العوائد الناتجة عن عملية ظهور الإنتاج الكلي هذا الأخير يكون في شكله النهائي عند مزج عوامل الإنتاج المختلفة التي تشترك سوية لظهور السلع والخدمات بشكلها النهائي وهي كالتالي:

✓ الأجور (w): وتشمل المرتبات والمعاشات وكذلك دخول الأعمال الحرة كالأطباء والمحامين مضافاً إليها المكافآت والعمولات وتحسب قبل خصم الضرائب والاقتطاعات الأخرى، ولا يتم حساب المدفوعات التحويلية.

✓ الربح (R): ويشمل ربح الأرض والثروات الموجودة فيها، ويتم حساب المستعمل للاستهلاك الشخصي أيضاً إضافة إلى ربح إيجار العقارات والمنازل ويتضمن الأجزاء الشخصية منها.

✓ الفائدة (i): وهو ما يدفع من أجل خدمة القروض المخصصة للاستثمار، وتشمل أيضاً المدفوعات النقدية التي تؤديها مؤسسات الأعمال إلى أصحاب رأس المال ويستثنى من ذلك الفوائد على سندات الخزينة والإيجار.

✓ الأرباح (P): وتشمل الأرباح على دخل المالكين وأرباح الشركات والمؤسسات الإنتاجية ويتم ذلك قبل خصم الضرائب وكذا الجزء المعاد للاستثمار.

وبذلك يكون الناتج الداخلي الخام يساوي إلى مجموع عوائد عوامل الإنتاج السالفة الذكر.

$$\text{الناتج الداخلي الخام} = \text{الأجور (w)} + \text{الربح (R)} + \text{الفائدة (i)} + \text{الأرباح (P)}$$

4-2-3- طريقة الإنفاق: يحسب الناتج الداخلي الخام بجمع المبالغ المنفقة على السلع و الخدمات من قبل القطاعين العام والخاص إضافة إلى ما ينفق على السلع الإنتاجية والموجودات الثابتة كبناء الطرق و الجسور ثم إضافة الفائض أو العجز في الميزان التجاري ويقسم الإنفاق كالتالي:

✓ الإنفاق العائلي (الاستهلاك الشخصي): وهو مجموع الإنفاق على السلع المعمرة وغير المعمرة ويرمز له بالرمز (C).

✓ الإنفاق الاستثماري: ويشمل الإنفاق على بناء المصانع، التغير في حجم المخزون والإنفاق على التجهيزات والمعدات و الأدوات ويرمز له بالرمز (I) ⁽¹⁾.

✓ الإنفاق الحكومي: وهو إنفاق الدولة على السلع والخدمات، ويشمل الإنفاق الجاري للحكومة (أجور، الرواتب)، الإنفاق على الأصول الثابتة (بناء أو شراء المباني و التجهيزات) الإنفاق الاستهلاكي (مشتريات الحكومة من السلع والخدمات).

✓ صافي الصادرات: ويطلق عليها أيضاً رصيد الميزان التجاري ويساوي الفرق بين الصادرات والواردات.

$$\text{الناتج الداخلي الخام} = \text{الإنفاق الاستهلاكي} + \text{الإنفاق الاستثماري} + \text{الإنفاق الحكومي} + \text{صافي الصادرات}$$

$$GDP = C + I + G + X - M$$

ثانياً: التضخم:

خلال القرن التاسع عشر بدا الاهتمام بموضوع التضخم كظاهرة اقتصادية، حيث تباينت الدراسات المفسرة له، مما افرز تضارباً في السياسات الرامية لاحتوائه أو للحد من تفاقمه، وسنحاول التطرق إلى تعريفه وذكر أنواعه وكذا طرق قياسه.

1- تعريف التضخم:

شاع مصطلح التضخم الاقتصادي كثيراً، غير أنه على الرغم من ذلك لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه، إذ لا يمكن حصر التضخم في عامل واحد و بالتالي تنوعت التعريفات إلا أن

(1) عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 8.

التعريف الأكثر انتشارا هو " الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار"⁽¹⁾.

كما يمكن تعريف التضخم بناء على:

❖ **النظرية الكمية النقدية:** كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار،

"بمعنى إن كل زيادة في إصدار النقود هو سبب حدوث الظواهر التضخمية، و منه ارتفاع المستوى العام للأسعار السائدة"⁽²⁾.

❖ **نظرية الدخل و الإنفاق:** بأنه " الزيادة في معدل الإنفاق و الدخل"⁽³⁾.

❖ **نظرية العرض و الطلب:** "زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار"⁽⁴⁾.

ومنه نستنتج أن التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار و المستمر نتيجة الزيادة في كمية النقود المتداولة.

2- أنواع التضخم:

إن تعدد آراء الاقتصاديين حول مفهوم التضخم، جعلهم يختلفون في تحديد أنواعه، و في ما يلي سنورد أهم التقسيمات أو المعايير التي صنفت من خلاله أنواع التضخم:

2-1- التضخم الظاهر (الطليق):

هو الذي يظهر أثره بشكل مباشر و جلي في ارتفاع الأسعار، و ينعكس ذلك في ارتفاع الأجور و غيرها من النفقات التي تتميز بالمرونة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مختلف المداخل بصفة عامة.

2-2- التضخم المكبوت:

هو تضخم خفي و مستتر، و تكون الأسعار غير مرتفعة بسبب تدخل الدولة في تحديد أسعار السلع و الخدمات بصفة إدارية، الأمر الذي يؤدي إلى اختفاء بعض السلع و الخدمات و ظهور ما يسمى بالسوق السوداء التي تتميز بوجود السلع المفقودة و لكن بأسعار مرتفعة.

2-3- التضخم الكامن:

يظهر التضخم الكامن عندما تكون هناك زيادة كبيرة غير طبيعية في الدخل الوطني النقدي دون أن

(1) جيمس بلاكورد، الموجز في النظرية الاقتصادية، ترجمة اشرف محمود، دار زهران، عمان، ط1، 2005، ص265.

(2) حسين غازي عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2006، ص14.

(3) حسين كركاشة، أثر التضخم على المحتوى الاعلامي للقوائم الدالية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص4.

(4) نفس المرجع، 2012، ص5.

تصاحبها زيادة في الإنفاق الكلي, و يحدث هذا عندما تلجأ الدولة إلى نظام توزيع السلع (نظام البطاقات), التي يتم فيها تحديد كمية معينة من السلع لكل فرد, ولا يجوز له أن يشتري أكثر من هذه الكمية, و ينتشر هذا النوع من التضخم في حالات الحرب.

2-4- التضخم الجامع:

يعتبر هذا أخطر أنواع التضخم و أكثرها ضررا بالاقتصاد الوطني, و يتميز بارتفاع التضخم بمعدلات عالية تصاحبها سرعة في تداول النقود في السوق, و في هذه الحالة يتم طبع (إصدار) المزيد من الأوراق النقدية بكميات كبيرة جدا تفوق متطلبات النشاط الاقتصادي للبلد, فتزداد الأسعار ارتفاعا بصورة مذهلة تؤدي إلى انخفاض مستمر لقيمة العملة الوطنية, مما يؤدي في النهاية إلى انهيارها بعد فقدان الثقة فيها.

2-5- التضخم الزاحف:

هو أقل أنواع التضخم خطورة على الاقتصاد الوطني, حيث يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع الأسعار بمعدلات بطيئة⁽¹⁾.

3- طرق قياس التضخم:

يتم قياس معدل التضخم باستعمال طريقة الأرقام القياسية فهي أداة إحصائية تقيس التغير النسبي في قيم ظاهرة أو مجموعة من الظواهر في زمان إلى آخر أو مكان إلى آخر, و تنقسم حسب تغيرات الأسعار إلى أنواع منها:

3-1- الرقم القياسي (لاسيير la speyres):

في هذا الرقم يتم الترجيح بكميات فترة المقارنة و لهذا يعرف الرقم أيضا باسم أسلوب سنة الأساس, ويمكن تعريف هذا الرقم كما يلي:

• رقم لاسيير : الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس, ويمكن حسابه كما يلي:

$$IL = \frac{\sum P1.Q0}{\sum P0.Q0} \times 100$$

$\sum P1.Q0$: تمثل مجموع قيم كميات سنة الأساس مضروبة في أسعار سنة المقارنة.

$\sum P0.Q0$: تمثل مجموع قيم كميات سنة الأساس مضروبة في أسعار سنة الأساس.

(1) جميلة وحدي, السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم, دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2014, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي, جامعة أبي بكر بلقايد, تلمسان, 2016, ص 54.

2-3- الرقم القياسي (باش paache index):

في هذا الرقم يتم ترجيح الأسعار في فترة المقارنة و فترة الأساس بكميات فترة المقارنة و لهذا تعرف هذه الطريقة بطريقة فترة المقارنة، ويمكن تعريفه كما يلي: الرقم القياسي التجميعي المرجح بكميات فترة المقارنة، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$IP = \frac{\sum P1.Q1}{\sum P0.Q1} \times 100$$

$\sum P1.Q1$: تمثل مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة.

$\sum P0.Q1$: تمثل مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس.

3-3- الرقم القياسي الأمثل (رقم فيشر Fisher index):

حيث جمع فيشر بتين الرقمين و اوجد رقما جديدا وهو عبارة عن الوسط الهندسي لرقمي لاسبير و باش، و سمي الرقم القياسي الأمثل (فيشر)، أي أن⁽¹⁾:

$$IF = \sqrt{I(L) \cdot I(P)} = \sqrt{\left(\frac{\sum P1.Q0}{\sum P0.Q0} \times 100\right) \left(\frac{\sum P1.Q1}{\sum P0.Q1} \times 100\right)}$$

ثالثا: البطالة

نظراً للأهمية البالغة التي تكتسيها ظاهرة البطالة، والتي تعد إحدى المشكلات الرئيسية التي تهدد استقرار المجتمعات سواء من المنظور الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، فإن علماء الاقتصاد أولوا لها اهتماماً خاصاً منذ القدم محاولين في ذلك إيجاد بعض التفسيرات والحلول تعددت مع تعدد آراء المفكرين والمدارس، فأصبحت محل جدل وصراع فكري بين المفكرين.

1- تعريف البطالة:

هناك صعوبة بين الاقتصاديين تتعلق بأمر الوصول إلى مفهوم محدد للبطالة، حيث تعددت التعاريف التي تناولتها، وسنحاول ذكر أهم التعاريف:

❖ **التعريف الأول:** البطالة هي عدد الأشخاص القادرين على العمل، ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون

(1) سعيد هتهات، دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2006، ص221.

عن عمل بشكل جدي⁽¹⁾.

❖ **التعريف الثاني:** كما تعرف أيضاً على أنها حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه⁽²⁾.

❖ **التعريف الثالث:** وكما يراها البعض على أنها الفرق ما بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجورة⁽³⁾.

ومنه نستنتج أن البطالة هي كل من يقدر على العمل، ويقبل به عند أي أجر، لكن دون أن يجد هذا العمل.

2- أنواع البطالة: يمكن أن نشير إلى أربعة أنواع رئيسية للبطالة وهي:

1-2- البطالة الدورية:

هي البطالة الناتجة عن دورية النظام الرأسمالي المتنقلة دوماً بين الانتعاش والتوسع الاقتصادي وبين الانكماش والأزمة الاقتصادية التي ينتج عنها التوظيف والتقليص من الأزمة بتسريح العمال.

2-2- بطالة احتكاكية:

وهي ناتجة عن تنقل العمال ما بين الوظائف والقطاعات والمناطق أو نقص المعلومات فيما يخص فرص العمل المتوفرة.

3-2- البطالة المرتبطة :

بهيكلية الاقتصاد وهي ناتجة عن تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو التقدم التكنولوجي، أو انتقال الصناعات إلى بلدان أخرى بحثاً عن شروط استغلال أفضل ومن أجل ربح أعلى. فتحول الاقتصاد الجزائري مثلاً إلى اقتصاد نفطي أدى إلى فقدان الكثير من الفلاحين الجزائريين لوظائفهم البسيطة.

4-2- البطالة المقنعة:

وهي تتمثل بحالة من يؤدي عملاً ثانوياً لا يوفر له كفايته من سبل العيش، أو إن بضعة أفراد يعملون سوية في عمل يمكن أن يؤديه فرد واحد أو اثنان منهم. وفي كلا الحالتين لا يؤدي الشخص عملاً يتناسب مع عملاً ما.

(1) عبد الرحمن يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2004، ص 205.

(2) مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 183.

(3) محمد طاقة وحسين عجلاان حسن، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 14.

3- البطالة في ظل مدارس الفكر الاقتصادي:

تعتبر البطالة من أكبر التحديات التي تواجه اقتصاديات العالم، لكونها مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، وقد شغلت الكثير من المفكرين الاقتصاديين الذين نظروا على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى، محاولين توضيح أسبابها ووسائل علاجها، فكانت مجالاً لصراع فكري كبير أغنى كثيراً النظرية الاقتصادية.

لهذا سنتناول في هذا المبحث تحليلاً لأهم النظريات التقليدية والحديثة المفسرة للبطالة والأكثر شيوعاً في الفكر الاقتصادي.

1-3- النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية:

تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الفرضيات والدعائم الأساسية:

✓ آمن الكلاسيك بفكرة الحرية بوصفها دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي، حيث تشمل حرية العمل، حرية التعاقد وحرية مزاوله أي نشاط اقتصادي، إضافة إلى سيادة المنافسة الكاملة في كافة الأسواق.

✓ يرى روبرت مالتس في نظريته المتشائمة للسكان أنهم يتزايدون بنسبة متوالية هندسية في حين أن الموارد الغذائية تتزايد بنسبة متوالية حساسية⁽¹⁾.

✓ كما يؤمن الكلاسيك بسيادة التوظيف الكامل لكافة عناصر الإنتاج، بما فيها عنصر العمل.

يرى جون باتيست ساي من خلال قانونه للمنافذ أن كل عرض يخلق طلبه، وينطلق التحليل الكلاسيكي للتوازن الكلي من دالة الإنتاج الكلية، التي هي عبارة عن علاقة تقنية تربط بين حجم الإنتاج والمتغيرين الأساسيين العمل ورأس المال. في التحليل قصير المدى يكون عنصر رأس المال ثابتاً وعصر العمل متغير، أي تصبح دالة الإنتاج كالتالي⁽²⁾:

$$Y = Y(L)$$

إن شرط تعظيم ربح مؤسسة تنافسية هو مساواة التكلفة الحدية بالإيراد الحدي أي: (MC = MR) وبما انه في المدى القصير يكون المتغير الوحيد هو العمل تصبح التكلفة الحدية كما يلي:

$$MC = W/MP$$

(1) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1987، ص176.

(2) عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمن بن طحين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر للفترة 1970-2008، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، ص176.

حيث أن:

- W : معدل الأجر النقدي.

- MP : الإنتاجية الحدية.

يتحدد السعر في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب، وهذا يعني أن السعر P ثابت ومساوي للإيراد

$$MC=MR=P=W/MP \quad \text{الحدي MR أي:}$$

ومنه فإن $MP = W/P$: تمثل المعادلة الأخيرة معادلة الطلب على العمل، ويتبين من العلاقة أن

المنتج يتوقف عن الطلب على العمل عندما تصبح MP مساوية W/P ، وبالتالي فإن الطلب على العمل

$$N_D = N_D(W/P) \quad \text{دالة في الأجر الحقيقي أي:}$$

نفس الشيء يقال بالنسبة لجانب العرض، حيث أن الأفراد يعرضون قوة عملهم إذا كانت قيمة

السلعة الممكن شراؤها بأجر ساعة واحدة تتجاوز قيمة ساعة فراغ واحدة، وبالتالي إذا تغير سعر الإنتاج

بنفس نسبة تغير الأجر فإن قرارات الأفراد الخاصة بعرض العمل لن تتغير، ويصبح عرض العمل دالة في

$$N_S = N_S(W/P) \quad \text{الأجر الحقيقي وهي رياضياً كالتالي:}$$

أما بالنسبة للنظرية النيوكلاسيكية فتفترض أن حركة الأسعار مرنة في كلا السوقين، وهي التي تعدل

آلياً التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج. في إطار فرضيات هذه النظرية، لا يوجد إلا نوعين من البطالة

: البطالة الإرادية والبطالة الانتقالية⁽¹⁾.

2-3- النظرية الماركسية:

يرى ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها، حيث يرى أن لكل سلعة

قيمتين: استعماليه و تبادلية، وهو ما ينطبق على العمل كسلعة⁽²⁾، و يتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل

اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستمرار الطبقة العاملة، وتحديد قوة عملها. كما يرى أن وجود عدد

من العاطلين، يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء⁽³⁾، فالحرك الأساسي لهيكل سوق العمل

وفقاً للنظرية الماركسية هو حجم الاستثمارات، فزيادتها يزداد الطلب على العمل وتنخفض البطالة

والعكس صحيح، أي أن البطالة دالة متناقضة في حجم الاستثمارات.

(1) Gérard Dutuit, *Economie de l'emploi et du chômage*, Edition Ellipses: PARIS, 1994, p177.

(2) رمزي زكي، مرجع سابق، ص176.

(3) راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1971، ص176.

3-3- قانون أوكن:

في مقاله سنة 1960 أكد أوكن أن كل نقطة إضافية للبطالة فوق 4% يقابلها انخفاض 3 نقط للناتج الحقيقي، فسر أوكن العلاقة بين البطالة والنشاط الاقتصادي بصيغتين مختلفتين⁽¹⁾ :

تربط الصيغة الأولى التغير في البطالة بالتغير في الناتج المحلي فكانت نتيجة التقدير كالتالي:

$$\Delta U_t = -0.3 \Delta Y_t + 0.3 + Z_t$$

تعني العلاقة السابقة أن استقرار معدل البطالة يتطلب أن يزيد معدل النمو الاقتصادي بمستوى 1% في كل ثلاثة أشهر.

وتبين الصيغة الثانية -فجوة أوكن- العلاقة بين الفارق بين معدل البطالة الفعلي ومستواها الطبيعي والفارق بين الناتج المحلي الفعلي ومستواه الناتج الحقيقي الممكن:

$$U_t = 3.72 + 0.36 \text{ gap}_t + Z_t$$

و يمكن توضيح الصيغتين السابقتين كالتالي:

$$\Delta U = \alpha - B \Delta Y + Z \dots \dots 1$$

$$U - \bar{U} = -\delta(Y - \bar{Y}) + Z \dots \dots 2$$

U : معدل البطالة الفعلي.

Y : النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

$\bar{U}$: معدل البطالة الطبيعي.

$\bar{Y}$: مستوى الناتج الحقيقي الممكن.

$(Y - \bar{Y})$: فجوة أوكن.

بين قانون أوكن العلاقة بين معدل البطالة ووتيرة معدل النمو على المستوى الكلي، فهو يعبر عن العلاقة العكسية بين وتيرة النمو ومعدل البطالة.

(1) كمال بوضاني، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 179.

رابعاً: أسعار الفائدة

تعتبر أسعار الفائدة من أهم المتغيرات الاقتصادية، وأكثرها حساسية والتي تؤثر في حركة النشاط الاقتصادي ولإبراز دور هذا الأخير في اقتصاد الدول، سوف نتطرق في هذا الجزء إلى مفهومه وتقسيماته وبعض النظريات المفسرة له.

1- **تعريف سعر الفائدة:** لقد أعطيت عدة مفاهيم لسعر الفائدة ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

- ❖ **التعريف الأول:** يعرف مارشال الفائدة على أنها السعر المدفوع في السوق لاستعمال رأس المال، وعند تساوي الطلب الكلي لرأس المال مع العرض الكلي له، يتحقق سعر الفائدة التوازني⁽¹⁾.
- ❖ **التعريف الثاني:** سعر الفائدة يعرف أيضاً على أنه أجر كراء النقود، الذي يلتزم المقرض بدفعه إلى للمقرض مقابل التنازل عن السيولة⁽²⁾.

❖ **التعريف الثالث:** سعر الفائدة هو الثمن للحصول على السلع، أو الموارد، الآن بدلا من المستقبل بمعنى آخر يقيس سعر الفائدة بثمن السلع والموارد المستقبلية بمعدلها الحالي وحتى إذا لم يكن هنالك تضخم⁽³⁾.

من خلال التعريف نستنتج أن سعر الفائدة هو القيمة المتخلى عنها بين طرفي المبادلة المالية: المقرضين والمقرضين، أي السعر الذي يدفعه المقرضين لقاء استخدام الأموال المقرضة لفترة زمنية معينة.

2- **تقسيمات أسعار الفائدة:** وتقسم أسعار الفائدة إلى نوعين:

- 1-2- **حسب معيار المدة :** حيث تقسم في هذه الحالة على أساس الزمن: قصير، متوسط، طويل.
- 2-2- **حسب معيار الموقع :** حيث تقسم في هذه الحالة على أساس موقعها في السوق: السوق النقدي ، السوق المالي.

(1) بلال بو بلوطة، أثر تحرير أسعار الفائدة على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2011، غير منشورة، ص8.

(2) مسعود عطاب، أثر مخاطر سعر الفائدة على أداء محفظة الأوراق المالية، دراسة حالة بورصة نيويورك للأوراق المالية للفترة 2010-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية في التسيير، جامعة ورقلة، 2015، ص8.

(3) توماس ماير وآخرون، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، النقود والبنوك والاقتصاد، دار الميرخ للنشر، الرياض، السعودية، 2002، ص352.

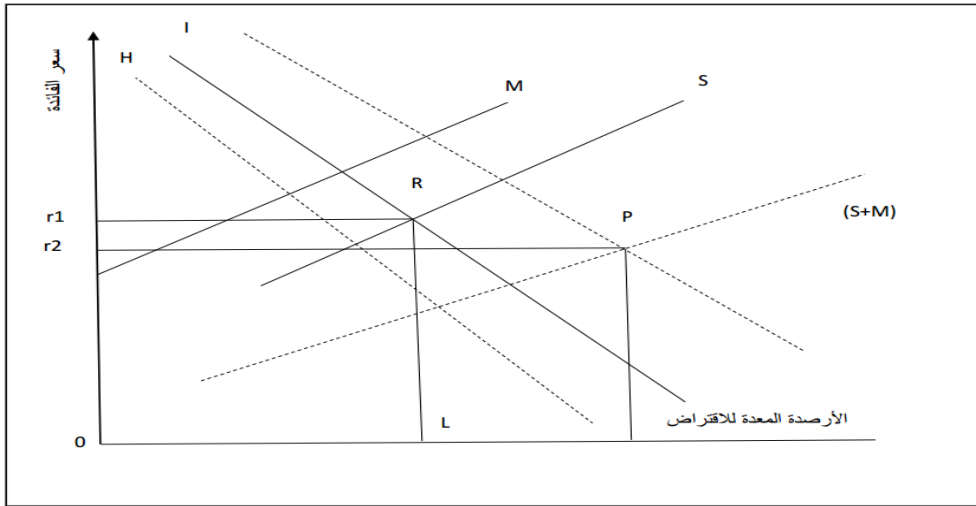
3- النظريات المفسرة للأسعار الفائدة : نظرا للدور المهم الذي تلعبه أسعار الفائدة في النظام المالي والرأسمالي فقد نال اهتمام الكثير من المفكرين والمنظرين, وظهرت العديد من النظريات في هذا المجال, لذا سنتطرق إلى أهمها بدءا من نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض وصولا إلى نظرية أسعار الفائدة الحديثة.

3-1- نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض:

تم وضع هذه النظرية من قبل الاقتصادي السويدي الشهير ويكسيل، كما أنه تم تطويرها وتنقيحها بواسطة اقتصاديين مثل: (Hansen.Bertilohlin.Erichindahl.H R Ebertson), وهي تعرف أيضا بنظرية سعر الفائدة الكلاسيكية الحديثة.

3-1-1- محتوى النظرية

تعتبر نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض محاولة لتحسين النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة فهي تجمع النواحي النقدية وغير النقدية من أجل تحديد سعر الفائدة. فوفقا لهذه النظرية فإن سعر الفائدة يتحقق بتقاطع طلب الأرصدة المعدة للاقتراض مع عرض الأرصدة المعدة للاقتراض⁽¹⁾. ويمكن إيضاح نظرية ال أرصدة المعدة للاقتراض عن طريق الشكل التالي: الشكل رقم (2-1): نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض في تحديد سعر الفائدة



المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان،

الأردن، 2004، ص43.

(1) فارس فضيل، تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث، الملتقى الدولي الثاني، معهد العلوم الاقتصادية والتجاري وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 2009، ص6.

جانب العرض:

✓ المنحنى (M): يمثل عرض نقود الائتمان المصرفي.

✓ المنحنى (S): يمثل الكميات المختلفة من المدخرات المتوافرة عند مستويات مختلفة من سعر الفائدة.

✓ المنحنى (S+M): يمثل مقدار العرض الكلي من الأرصدة المعدة للاقتراض، والمتوافرة عند مستويات مختلفة من أسعار الفائدة، وقد تم الحصول على هذا المنحنى عن طريق جمع كل من المنحنى M والمنحنى S جمعا أفقيا، والمنحنى (S+M) ينحدر إلى أعلى موضحا أنه كلما كان سعر الفائدة مرتفعا زاد مقدار المعروض من الأرصدة المعدة للاقتراض والعكس بالعكس.

جانب الطلب:

✓ المنحنى (I): يمثل طلب الاستثمار.

✓ المنحنى (H): يوضح الرغبة في اكتناز النقود.

✓ المنحنى (I.H): إنما يمثل الطلب الكلي للأرصدة المعدة للاقتراض، عند المستويات المختلفة لسعر الفائدة، وقد تم الحصول على هذا المنحنى عن طريق جمع كل من منحنى I والمنحنى H جمعا أفقيا، وينحدر هذا المنحنى (I+H) إلى الأسفل موضحا أنه كلما كان سعر الفائدة منخفضا زاد الطلب على الأرصدة المعدة للاقتراض والعكس بالعكس.

3-1-2- الانتقادات الموجهة لنظرية الأرصدة المعدة للاقتراض:

من أبرز هذه الانتقادات:

- ✓ نظرا لاختلاف طبيعة كل من الادخار والاستثمار -عوامل حقيقية- والائتمان المصرفي وتفضيل السيولة - عوامل نقدية- فمن غير الممكن جمعها والمقارنة بينها لتحديد سعر الفائدة⁽¹⁾.
- ✓ لقد أشار البعض إلى أن هذه النظرية قد غالت في أثر سعر الفائدة على الادخار، حيث يرى هؤلاء النقاد أن الأفراد عادة ما يدخرون ليس بسبب سعر الفائدة ولكن بسبب دافع الاحتياط، ويعني ذلك أن الادخار يعتبر غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة⁽²⁾.

3-2- نظرية تفضيل السيولة لكينز:

إن نظرية كينز في تفضيل السيولة، إنما هي جزء متكامل من نظريته العامة للطلب الكلي الفعال، فهي تشرح طبيعة الطلب على الأصول السائلة وعلاقتها بسعر الفائدة، وأسعار الأصول الغير سائلة، وتوقعات معدلات البطالة، والاستثمار والتوظيف.

3-2-1- محتوى النظرية:

ترى هذه النظرية أن سعر الفائدة يتحدد بعوامل نقدية ليست حقيقية ، وبذلك تؤثر النقود على عمل الاقتصاد بتوسيع نشاطه أو تقليصه.

والفائدة في نظر كينز هي ليست ثمنا للامتناع عن الاستهلاك، وإنما هي ثمن التخلي عن السيولة، ومن اجل فهم أفضل للنظرية سنقوم بعرض محتواها كما يلي:

• تفضيل السيولة: إن فكرة تفضيل السيولة تعني تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالثروة في شكل

نقود سائلة بدلا من أي شكل غير نقدي، بعبارة أخرى فان جدول تفضيل السيولة هو عبارة عن الميل للاكتناز، عند مستويا مختلفة من النقد.

لقد فرق كينز بين ثلاثة دوافع هي التي تؤدي إلى التفضيل النقدي وهي:

- ✓ الطلب على النقود بدافع المعاملات.
- ✓ الطلب على النقود بدافع الاحتياط.
- ✓ الطلب على النقود بدافع المضاربة.

(1)عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين عيسى، مرجع سابق، ص318.

(2)سامي خليل، النظريات السياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص543.

2-2-3- الانتقادات الموجهة لنظرية الكينزية:

- ✓ أهل كينز عامل الادخار عندما اعتبر أن الفائدة هي مكافأة نتيجة الضحية بالسيولة وقد أشار بأنه بدون الادخار لن تكون هناك سيولة للتنازل عنها، وعليه فإن عنصر الادخار لا يمكن إهماله في أي نظرية للفائدة⁽¹⁾.
- ✓ أهل كينز أثر العوامل الحقيقية في تحديد سعر الفائدة، فقد اعتبر كينز أن الفائدة إنما هي ظاهرة نقدية بحتة ورفض الاعتقاد بأن العوامل الحقيقية مثل الإنتاجية والتفضيل الزمني لها أثر على سعر الفائدة، مثلما أخطأ الكلاسيك باعتبارهم أن الفائدة ظاهرة حقيقية بحتة وأهملوا العوامل النقدية.

3-3- نظرية أسعار الفائدة الحديثة:

- بعد أن عجزت النظريات السابقة في تحديد سعر الفائدة التوازني، ظهرت النظرية الحديثة والتي تعرف أيضا بنظرية الكينزيون المحدثون في سعر الفائدة، فالاقتصاديون المحدثون أمثال: HANSEN. LERNER. HICKS- رأوا أن نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض ونظرية كينز، لو أخذتهما معا لمدتنا بنظرية مناسبة لسعر الفائدة.

1-3-3- محتوى النظرية:

- تقوم النظرية الحديثة في سعر الفائدة بجمع كل من العوامل الأرباح (الادخار، تفضيل السيولة، الاستثمار، كمية النقود)، في نظرية متكاملة فهي تجمع العوامل النقدية مع العوامل الحقيقية وذلك لغرض التوصل إلى تفسير عملية تحديد سعر الفائدة.

وفي شرحه للنظرية الحديثة، فقد قام **prof. Hansen** بتوضيح أربعة محددات لسعر الفائدة وهي⁽²⁾:

- جدول طلب الاستثمار، دالة الادخار، جدول تفضيل السيولة، كمية النقود.

وفي الأخير نستنتج أن النظرية الحديثة لسعر الفائدة هي نظرية محددة لسعر الفائدة، ذلك لأنها تقوم على أساس أن الإنتاجية والادخار والتفضيل النقدي وكمية النقود المعروضة، هي كلها عناصر هامة في تحديد سعر الفائدة، وإن الفضل يعود إلى هيكس الذي نجح عن طريق استخدام أدوات كينز التحليلية

(1) علاوة نواري، أثر الفائدة على الكفاءة الاقتصادية ومؤشرات التوازن الاقتصادي، الملتقى الوطني التاسع حول أداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات، الجزء الثاني، دار بقاء للنشر والتوزيع، سكيكدة، 09-10 ماي 2011، ص 307.

(2) سامي خليل، مرجع سابق، ص 562.

بطريقة سليمة في صياغة نظرية شاملة محددة لسعر الفائدة، وكذلك نظرية الأرصد المعدة للاقتراض ونظرية تفضيل السيولة في سعر الفائدة هما نظريتان غير محددتان لسعر الفائدة، فالأولى محاولاتها لم تكلل بالنجاح في جمع العوامل النقدية مع الحقيقية، والثانية ركزت على العوامل النقدية في تحديد سعر الفائدة⁽¹⁾.

الفرع الثاني: مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي

وتتضمن مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي الآتي:

أولاً: أسعار الصرف

إن آلية سعر الصرف تعتبر عنصر هام في الفكر المالي الحديث، نظراً لما تكتسبه من أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، حيث ينظر إلى حركة رأس المال الأجنبي كمحرك أساسي في عملية تمويل الاستثمارات وكذا الاستهلاك الخاص بقطاع العائلات والمشاريع، وعليه سنتناول تعريف سعر الصرف وأنواعه.

1- تعريف سعر الصرف: تختلف تعاريف سعر الصرف غير أنها جد متقاربة و لذلك نذكر أهمها في

النقاط التالية:

❖ **التعريف الأول:** سعر الصرف هو كمية العملة المحلية التي يمكن التنازل عنها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملة الأجنبية، مثل يتم ما تحديد سعر أي سلعة في السوق⁽²⁾.

❖ **التعريف الثاني:** يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية⁽³⁾.

❖ **التعريف الثالث:** سعر الصرف يقصد به نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية، بمعنى أدق هو السعر الذي به يتم شراء وبيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى⁽⁴⁾.

ومن هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن سعر الصرف هو عبارة عن سعر عملة دولة معينة مقابل عملة الدول الأخرى من أجل انجاز العلاقات والمعاملات التي تتم بين دولة وأخرى.

(1) فارس فضيل، مرجع سابق، ص 20.

(2) عبد الله رائد عبد الخالق العبيدي و فرحان خالد احمد المشهداني، النقود و المصارف، دار الأيام، الأردن، 2013، ص 53 - 54.

(3) لطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 6، 2007، ص 96.

(4) محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، مصر، 2004، ص 17.

2- أنواع سعر الصرف: توجد عدة أنواع لسعر الصرف سوف نحاول ذكر أهمها:

2-1- سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدالة وحدات من عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدالة وحدات من العملة الأجنبية والمقصود من هذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي أي سعر العملة الجاري و الذي يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين⁽¹⁾.

2-2- سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض، كما أنه يفيد المتعاملين

$$TCR = \frac{TCN / PdZ}{1\$ / Pus} = \frac{TCN.Pus}{PdZ}$$

الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم

ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية⁽²⁾:

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الاسمي.

Pus : مؤشر الأسعار بأمريكا.

PdZ: مؤشر الأسعار بالجزائر.

ومنه (TCN/ PdZ) :يمثل القوة الشرائية لدولار بالجزائر ، أما (1\$ / Pus) فيمثل القوة الشرائية لدولار في الو . أ.م وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية للدولار في أمريكا و القوة الشرائية لدولار في الجزائر، و كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية.

(1) مصطفى بن شلاط، أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، 2006، ص3.

(2) عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003، ص 103.

2-3- سعر الصرف الفعلي الاسمي:

يعبر هذا السعر على العلاقة الكلية الناشئة بين القيمة الفعلية للعملة المحلية معبرا عنها بمعدل معين والقيمة المجمعة لسلة العملات الأجنبية المعبر عنها بنفس المعدل في فترة زمنية ما، وكذا تفسير تغيير القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي⁽¹⁾.

2-4- سعر الصرف الحقيقي الفعلي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية و من أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على ثنائية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية أي، مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم لدولة ما و المتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية ويحسب ثمن تأجيل التسليم أو تكلفة فترة الانتظار على أساس أسعار الفائدة على العملات بين السوق الوطني و سوق الصرف الدولي قصير الأجل⁽²⁾.

ثانيا: ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها الدولة في رسم سياستها الاقتصادية و المستقبلية، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المعاملات بين الدول، ولهذا نحاول إبراز تعريفه وأهميته وكذا هيكله والاختلال الذي يتعرض له ميزان المدفوعات.

1- تعريف ميزان المدفوعات:

في الحقيقة هناك مجموعة من التعاريف تعكس اجتهادات مختلفة في مصدرها وشكلها لكنها منسجمة في معناه، ومن بين تلك التعاريف نذكر ما يلي:

❖ **التعريف الأول:** هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات

الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الرهن النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة من الزمن عادة سنة⁽³⁾.

❖ **التعريف الثاني :** ميزان المدفوعات عبارة عن سجل لجل المعاملات الاقتصادية، بين المقيمين في

(1) عبد الحسين جليل عبد المحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 29.

(2) علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، أطروحة الدكتوراه، جامعة تلمسان، غير منشورة، 2012، ص 16.

(1) عبد الرحمن يسري وآخرون، الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 323.

دولة معينة وغير المقيمين فيها، وذلك لمدة معينة غالباً ما تكون لسنة واحدة⁽¹⁾.

❖ **التعريف الثالث:** عرفه صندوق النقد الدولي بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول

إحصائيات فترة زمنية معينة، بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة اتجاه بقية دول العالم⁽²⁾.

بناءً على ما سبق يمكن القول أن ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي لجميع العمليات الاقتصادية، الداخلة للبلد والخارجة منه في فترة زمنية معينة.

2- أهمية ميزان المدفوعات:

لميزان المدفوعات أهمية كثيرة منها⁽³⁾:

✓ يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي، إذ كلما كان حجم هذه المعاملات كبيراً دل ذلك على درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد الدولي، وعلى العكس.

✓ يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعطيات الرقمية الواردة، قوة الاقتصاد أو ضعفه وكذا موقعه من المنافسة الدولية ودرجة استجابته للمتغيرات الاقتصادية الدولية.

✓ يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة في يد صانعي القرار، لتخطيط علاقتها الاقتصادية الخارجية وإدارتها، مثل: تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والخارجية... الخ.

✓ تستعمله بعض المؤسسات المالية العالمية، ومنها صندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية لدولة، حيث تمكن دراسة ميزان المدفوعات عبر فترات متتابة من معرفة مدى تطور الهيكل الاقتصادي، لهذه الدولة كما يعتبر مؤشراً جيداً للحكم على المركز الخارجي لها.

3- عناصر ميزان المدفوعات:

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى حسابات أو موازين فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من

(2)Parent Antoine, *Balance des Paiement et Politique Economique*, Nathan, France, 1996, p 5.

(2)موسى شقري نوري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، 2012، ص 188.

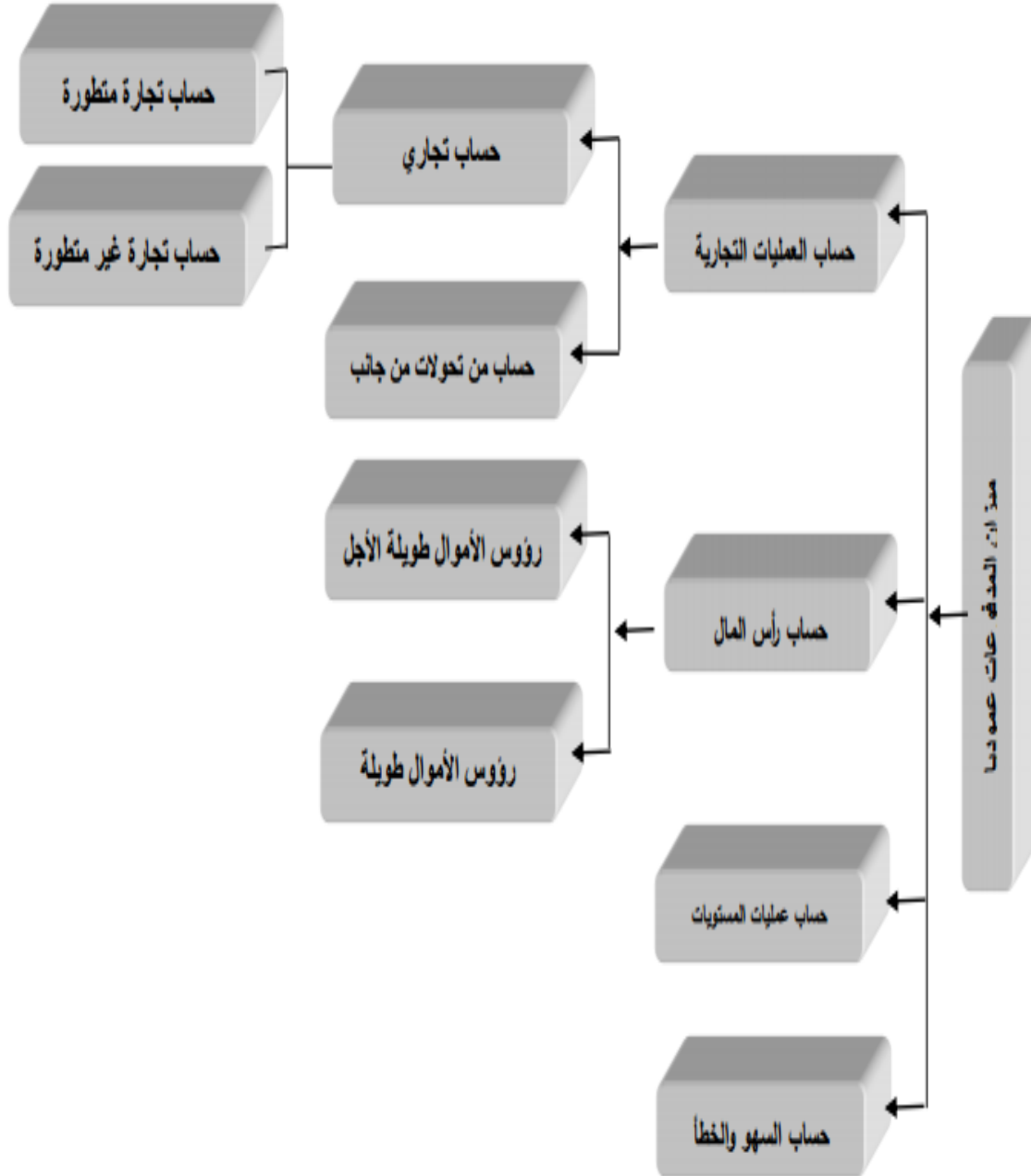
(3)هويشار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جدير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 237.

المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض، وتأتي في ميزان المدفوعات على النحو التالي⁽¹⁾:

- ✓ حساب العمليات الجارية أو الحساب الجاري.
- ✓ حساب العمليات الرأسمالية أو حساب رأس المال.
- ✓ حساب التسوية لميزان المدفوعات؛ أي صافي الاحتياطات الرسمية.
- ✓ حساب السهو والخطأ.

(1) محمد محمود يونس، نجار علي عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص ص 206-207.

من خلال ما سبق يمكن تمثيل عناصر ميزان المدفوعات في الشكل التالي:
شكل رقم (1-3): عناصر ميزان المدفوعات



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- محمد محمود يونس، نجار علي عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 206-207.

4- الاختلال في ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية ،وما زاده أهمية هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية، مما يترتب عليه حدوث اختلال في اقتصاد هذه الدولة، وهذا يحدث سواء أكانت هذه الدولة غنية أم فقيرة، وذلك نتيجة الاختلال الواقع بين المعاملات الدائنة والمعاملات المدينة، ولدينا حالتين:

- حالة العجز في ميزان المدفوعات.

- حالة الفائض في ميزان المدفوعات.

مع العلم أن كل دولة تسعى إلى خلق اختلال الفائض لما يعكسه من آثار إيجابية وقوة للاقتصاد الوطني.

ثالثاً: الميزان التجاري

يلعب الميزان التجاري دور مهم للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي، من زاوية الاندماج التجاري في السوق العالمية، فالتجارة الخارجية لأي بلد هي متنفس فوائض الإنتاج السلعي و الخدمات، وعليه سوف نستعرض في هذا الجزء مفهوم الميزان التجاري وأقسامه وكذا اختلالته.

1- تعريف الميزان التجاري:

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري، حيث أن مجملها تصب في سياق واحد، فيمكن تعريفه:

❖ **التعريف الأول:** الميزان التجاري هو صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية⁽¹⁾.

❖ **التعريف الثاني:** الميزان التجاري هو ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما، الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة⁽²⁾.

❖ **التعريف الثالث:** الميزان التجاري يعرف بأنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها⁽³⁾.

ومما سبق يمكن تعريف الميزان التجاري على أنه ذلك السجل الذي تسجل به كافة العمليات: أي

(1) محمد يونس محمود، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص181.

(2) جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص387.

(3) جيمس جوارتي، ريجارد استروب، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر والرياض، 1999، ص543.

إجمالي صادرات البلد ووارداتها، بانتقال السلع والخدمات من الدولة إلى خارجها.

2- أقسام الميزان التجاري:

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما:

2-1- الميزان التجاري السلعي: يُطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع

والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا.

2-2- الميزان التجاري الخدمي: يُطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة

الخدمات المتبادلة بين الدول.

3- العجز والفائض في الميزان التجاري:

يعتبر الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة، وما حظيت به مؤخرا من أهمية وتركيز من قبل المستثمرين، ويتم التأثير على الميزان التجاري وفق منهج المرونات تبعا لحالات العجز و الفائض كما يلي:

3-1- حالة العجز في الميزان التجاري:

تتم تسوية الخلل بالميزان التجاري من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية ما يؤدي بدوره إلى إحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات والواردات، حيث تصبح أسعار الصادرات منخفضة من وجهة نظر الأجانب، ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات نتيجة لذلك، في المقابل تصبح أسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمستهلك المحلي ما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها، و ما يمكن قوله هو أن تخفي سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات والذي يؤدي بدوره إلى تلاشي العجز بالميزان التجاري⁽¹⁾.

3-2- حالة الفائض في الميزان التجاري:

تتم تسوية الخلل في الميزان التجاري من خلال رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية ما يؤثر بدوره على أسعار الصادرات، حيث تبدو مرتفعة بالنسبة للأجانب ما يؤدي إلى تراجع الطلب الأجنبي عليها، في حين أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، أي أن الرفع في القيمة

(1) صبحي حسون الساعدي و إياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 4، العدد 07، العراق، 2011، ص 91.

الخارجية للعملة, يؤدي إلى زيادة الواردات وتراجع الصادرات, والذي يؤدي إلى تلاشي الفائض بالميزان التجاري.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تعد الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع قليلة, وفيما يلي عينة حول مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث, وسنحاول في هذا المبحث بيان الدراسات التي أجريت في الميدان, من خلال المطلبين الآتين.

المطلب الأول: الدراسات الخاصة بالاقتصاد الوطني

من أهم الدراسات التي تناولت الاقتصاد الجزائري نذكر:

دراسة (أحمد نصير), 2014, بعنوان: اثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012.

تهدف الدراسة إلى تحديد قدرة و رشادة السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي للفترة 1990-2012, كما تهدف أيضا إلى تحليل العلاقة بين متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر, وكذا تحليل وتقدير اثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

و أكدت نتائج الدراسة أن الإصلاحات الاقتصادية للفترة 1990-2012 قد أدت إلى ارتفاع معدل التضخم, والتحرير المتدرج لأسعار السلع وأسعار الفائدة, بالرغم من الاتفاق الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي وفق البرنامج الموسع قد حققت هدفها, كما تثبت الدراسة أن برامج الإصلاح الاقتصادي بدأت تعطي نتائج إيجابية انطلاقا من 1995, وهذا راجع لسياسة المتشددة في إدارة الطلب الكلي, وأكدت الدراسة التطبيقية أن السياسات الاقتصادية الكمية متناسقة ومتراصة فيما بينها, وبصورة أخرى وهي أن لا تكون مستقلة عن بعضها, وهذا ما أكدته هذه الدراسة من خلال معامل التحديد: $R^2 = 0.716$ أي أن قيمة 71.6% مشروحة بدلالة المتغيرات الداخلية بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة (الطالب سحنون فاروق)، 2010 بعنوان: قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر- خلال الفترة: 1985-2007.

تطورت هذه الدراسة إلى محاولة إيجاد أهم المؤشرات التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد أثرها، عن طريق صياغتها في نماذج اقتصادية قياسية، أي نماذج رياضية تبرز درجة تأثير وتأثر كل منها وخاصة في عصرنا هذا وفي ظل التقدم التكنولوجي الهائل، حيث ازدادت أهمية استخدام الأساليب الكمية واستعمال النماذج القياسية في دراسة مختلف الظواهر الاقتصادية سواء الكلية أو الجزئية، إذ تعمل هذه الأخيرة على تبسيط الواقع وتسمح بالحصول على نتائج تفضي إلى تفسير مختلف متغيرات محل الدراسة، وقد ركزت هذه الدراسة على الجزائر.

وقد توصل الطالب في آخر بحثه إلى أن المؤشرات الاقتصادية عامل ضروري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها غير كافية، حيث تعتبر (البيروقراطية والرشوة والروتين الإداري وضعف هيكل المستقبل... الخ) من العوامل الأساسية في طرد الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال النموذج استنتج أن المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي و التضخم وهذا تتماشى مع النظرية الاقتصادية.

دراسة (كريمة قودري)، 2011 بعنوان : الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1970-2013.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، وكذا إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبالتالي اختيار مدى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة، وتوضيح آليات تفاعل الاقتصاد المحلي مع متغيرات السوق الدولية من خلال قناة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد كانت نتائج القياس متوقعة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي، إلا أن تأثيره كان إيجابيا، كما أشارت النتائج للأثر الإيجابي للاستثمار المحلي و الواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال وأهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية و مستلزمات الإنتاج.

دراسة (عبد الكريم بعداش)، 2008، بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصادي الجزائري خلال الفترة: 1996-2005.

تهدف الدراسة إلى النظر لاختلاف و تنوع الآراء حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول المضيفة لها، بصفة عامة و النامية منها بصفة خاصة، و من ثم تبين مواقف الاقتصاديين و السياسيين بشأن المنع المطلق أو الترخيص المحدود أو فتح الباب على مصراعيه لهذا النوع من الاستثمارات، جاءت هذه الدراسة للمساهمة في إثراء المعرفة الاقتصادية في هذا الميدان من خلال تحليل و مناقشة بعض جوانب هذا الموضوع و تجميع الإحصائيات و المعطيات و المؤشرات الكمية و النوعية ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر و مناخه بصفة عامة، والوارد إلى الجزائر بصفة خاصة، وكذا معرفة الآثار الميدانية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، و على ميزان المدفوعات و النمو الاقتصادي و التشغيل بصفة خاصة، خلال الفترة 1996-2005 تحديدا، والمساهمة في النقاش الدائر حول الجدوى الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية بصفة عامة و منها الجزائر.

توصلت الدراسة إلى انتفاء أثر مزاحمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستثمارات المحلية في الجزائر خلال الفترة المدروسة 1996-2005 من جهة، و تتوقع أثارا تحفيزية لم تتح المعطيات الإحصائية لتأكيدا أو نفيها، و مع ذلك يمكن التنويه بالآثار التحفيزية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لنظيراتها المحلية في قطاع الاتصالات خلال العقد الأول من القرن الحالي، كما أحدثت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 1996-2005 أثارا سلبية على ميزان المدفوعات، الأمر الذي ينبغي متابعته خاصة قبل أن تصير التدفقات المالية إلى الخارج لهذا الاستثمار أحد المشاكل التي يواجهها هذا الميزان في المدى المتوسط و البعيد أو حال انخفاض أسعار المحروقات.

دراسة (سليم عقون)، 2010، بعنوان: قياس اثر المؤشرات الاقتصادية الكلية على معدل البطالة للفترة: 1985-2007.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري ومعرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة؛ ومحاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة وتطبيقه في الجزائر؛ وكذا إبراز أهمية الأدوات والأساليب القياسية

في البحث العلمي، وكذا دور النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية مثل ظاهرة البطالة.

تبين لنا من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة أن هناك جدلاً واختلافاً بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة، سواء النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكينزية أو حتى النظريات الحديثة وهذا راجع إلى الدينامكية المتسارعة والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار لكون تحاليل هذه النظريات محدودة، تتم في فترة زمنية وظروف معينة، لا تطبعها الاستمرارية ولا الشمولية. إضافة إلى هذا، إن عدم انطباق العديد من هذه النظريات على أوضاع الدول النامية، يقلل من إمكانية الاستفادة منها.

تتأثر معدلات البطالة بشكل كبير بحجم السكان الإجمالي وبالناتج المحلي الحقيقي، وهذا خلال فترة الدراسة 1985-2007، لكن وبعد إجراء نقطة الانعطاف تبين لنا أن المتغير المفسر للبطالة قبل نقطة انعطاف أي خلال 1985-2000 تمثل في حجم السكان الإجمالي وبعد نقطة الانعطاف أي خلال الفترة 2000-2007 في الناتج المحلي الحقيقي، إذ عرفت الجزائر ارتفاعاً في الناتج المحلي الحقيقي خلال تلك الفترة ما رافقه ارتفاع وتحسن ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي، مما أدى إلى تقلص في معدلات البطالة بنسب ملحوظة- انخفضت من سنة 2000 إلى 2007 بنسبة 15.09% وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات مما أتاح الفرصة للحكومة الجزائرية بإتباع برنامج للإنعاش الاقتصادي (2001-2004) مدعوماً برنامج مكمل آخر هو برنامج دعم النمو.

دراسة (أمال تخنوني، بلال ملاخسو)، 2015، بعنوان: الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر للفترة: 2001-2012.

يهدف هذا البحث إلى توفير إطار نظري شامل لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية، ومحاولة معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية وأشكال ومحددات جذب هذه الاستثمارات وأخيراً إعطاء صورة حقيقية عن واقع واتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

يمكن استخلاص أن أهم الأشكال الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر هي: الاستثمار الباحث عن

المصادر، الباحث عن الأسواق، الباحث عن الكفاءة، والباحث عن أصول استراتيجية؛ وكذا يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور أساسي في التنمية الاقتصادية، وبالرغم من الامتيازات والتدابير التي قدمتها الجزائر، إلا أن عزوف الاستثمار الأجنبي المباشر إليها يبقى محتشماً، وهذا حسب واقع واتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر المتذبذب إلى الانخفاض في الجزائر في السنوات الأخيرة.

دراسة (بالقاسم مصباح)، 2006، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة - حالة الجزائر - للفترة: 1992-2005.

يهدف هذا البحث إلى توفير إطار نظري شامل لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة بالإضافة إلى معرفة الدور الممكن للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة وكذا السياسة التي يمكن إتباعها خاصة في الدول النامية لتحقيق الاستدامة، كما يهدف هذا البحث كذلك إلى إعطاء صورة حقيقية عن واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، التي باشرتها منذ مطلع التسعينات بالإضافة إلى تسليط الضوء على التنمية المستدامة في الجزائر من خلال معرفة الحالة الراهنة لمؤشرات التنمية المستدامة ووضع إستراتيجية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

يستنتج من هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة إلى الدول النامية، ويرتبط حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما بما يقدمه هذا البلد من حوافز وامتيازات مختلفة، كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تأثيره المباشر على الاستدامة إذ أنه يعمل على تحقيق معدلات النمو المستهدفة ويعمل على ترقية أداء العنصر البشري ودعم قدراته كما أنه يساهم مباشرة في التقليل من حدة الفقر والقضاء، عليه من خلال خلق الثروة وتحقيق الرفاه العام بالإضافة إلى ذلك فهو يساهم في التخفيض من حدة البطالة بخلق المزيد من مناصب العمل كما أنه يساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والنظيفة وتقنيات الإنتاج الأنظف التي من شأنها منع حدوث النفايات والحد منها قدر المستطاع.

دراسة (العربي لادمي محمد), 2016, بعنوان: دراسة قياسية لأثر سعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر, حالة الجزائر للفترة : 1980-2013.

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف المرجوة من الموضوع والتي تتمثل في تسليط الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الفائدة من خلال التعرف عليهما, وإبراز الأهمية البالغة التي يحظى بها سعر الفائدة في تحديده للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر, وكذلك إبراز الدور الذي يلعبه سعر الفائدة في الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.

من خلال نتائج الدراسة لاختبار الاستقرار لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الفائدة تبين أن سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر غير مستقرة عبر الزمن في مستواها وهذا طبيعي فمن المعروف أن الاستثمارات في الجزائر تتغير من عام إلى آخر حسب الظروف الاقتصادية والسياسية، وهذا التقلب السياسي الغير متوقع هو ما جعل سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر غير مستقرة، ولكنها استقرت في مستواها الأول (بعد إجراء الفروق الأولى) وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن التقلبات السياسية في الجزائر والعلاقات الخارجية لا تتغير بشكل كبير.

وفي ما يخص سلسلة سعر الفائدة فهي أيضا غير مستقرة عبر الزمن في مستواها، وهذا نظرا لتقلب العوامل المؤثر عليه بالرغم من قلتها بالنسبة لدولة الجزائرية، فهذه العوامل سبب في عدم استقرار سعر الفائدة في مستواه، ولكنها استقرت بعد إجراء الفرق الأول لها وهذا شيء طبيعي فمن المعروف أن سعر الفائدة في الجزائر عادة ما يكون مستقر عبر الزمن وهذا راجع ربما إلى السياسات المالية والنقدية التي تقوم بها الحكومة الجزائرية، وهي كذلك جديدة نوعا ما في هذا المجال وقد تكون لعادات والتقاليد وكذا الدين الإسلامي الذي له حكم آخر في ما يخص سعر الفائدة سببا في بقائها ثابتة.

وفي ما يتعلق باختبار التكامل المشترك فقد اثبت على عدم وجود لعلاقة المدى الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الفائدة، وهذا ما يجعلنا نصل إلى أن أسعار الفائدة ليس لها أثر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشر.

المطلب الثاني: الدراسات الخاصة بالاقتصاديات العالمية

ومن بين الدراسات نذكر:

دراسة (إيهاب إبراهيم محمد)، 2008، بعنوان: انعكاس مؤشرات الاقتصاد الكلي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، خلال الفترة: 1992-2008.

تهدف الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لتأثير بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي على قرارات المستثمرين الأجانب للتعرف على قوة واستقرار الاقتصاد بالدولة المضيفة، كما تهتم الدراسة بقياس تأثير التحسن في هذه المتغيرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وما يمكن عمله لتحسين هذه المؤشرات.

وأشارت نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بمؤشرات الاقتصاد الكلي، ويؤثر فيها حيث يساهم في رفع معدلات النمو ويزيد من قدرة الدولة على التصدير.... الخ، كما يلعب الاستقرار الاقتصادي وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي في الدولة دوراً كبيراً في قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وان

المستثمر الأجنبي ينجذب نحو البيئة التي تحقق له أكبر الأرباح من خلال توافر اليد العاملة مرتفعة الإنتاجية بها، والأسواق الواسعة والقوة الشرائية المرتفعة لأفرادها والأسواق المنفتحة على العالم الخارجي استيراداً وتصديراً.

دراسة (محمد سليمان الرواشدة)، 2010، بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة: 1980-2008 .

تناولت هذه الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، في الفترة (1980-2008) حيث عمل الباحث على اختبار أهداف الدراسة، والتي تمحورت حول بيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، والتعرف على اثر الانفتاح التجاري ودوره في خلق بيئة مناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن.

وأظهرت نتائج اختبار السببية أنه لا يوجد للاستثمار الأجنبي وتحرير التجارة أثر إيجابي على معدل النمو الاقتصادي في الأردن، كما أشارت دالة الاستجابة إلى أن هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأردن، وهذه النتائج تتفق مع العديد من الدراسات السابقة حول اثر الاستثمار

الأجنبي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

دراسة (الفاتح محمد عثمان مختار)، 2013، بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في

تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة: 2000-2010

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة 2000-2010، ودوافعه وأهميته للدول النامية، كما يهدف إلى الإشارة إلى المعوقات والمشاكل التي تحد من دخول الاستثمار الأجنبي إلى السودان، وإسهاماته في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان.

وأكدت نتائج الدراسة بان الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل فاعل في خلق فرص العمل للعمالة السودانية، بالإضافة إلى زيادة الدخل القومي، وتركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان في قطاعات البترول والاتصالات والبنوك و قطاع صناعة السكر والاسمنت، وان دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر الدول حرصا على الاستثمار في السودان وتأتي في المرتبة الثانية تركيا والصين.

دراسة (بندر بن سالم الزهراني)، 2004، بعنوان : الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في النمو

الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية للفترة: 1980-2000.

تطرت هذه الدراسة إلى تقويم أداء الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في ضوء البيانات المتوفرة خلال فترة الدراسة، من خلال استخدام أسلوبي التحليل الوصفي والتحليل الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، وتبين من خلال التحليل الكمي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي في الأجل القصير ولكن بشكل ضعيف، ويرجع هذا إلى ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة السعودية، وعدم الاستفادة منها على الوجه المطلوب من خلال انعكاسها على بعض المؤشرات الاقتصادية، إضافة إلى حداثة المملكة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة (Nguyen Phi Lan)، 2003، بعنوان: الإستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو

الاقتصادي في فيتنام، دراسة قياسية للفترة: 1996-2003.

سعت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بئ الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في فيتنام باستخدام نظام من المعادلات الآتية لمجموعة البيانات لعدد من المحافظات الفيتنامية خلال الفترة 1996-2003 لتقديم إجابة واضحة على السؤال حول ما إذا كان هناك وجود لصلة ثنائية الاتجاه بين

الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في فيتنام.

كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في فيتنام خلال فترة الدراسة، ويعتبر النمو الاقتصادي في فيتنام بوصفه عاملاً هاماً في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فيتنام.

دراسة (محمد العيد بيوض)، 2011، بعنوان: تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، (دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب) للفترة: 2000-2009.

تطرق هذه الدراسة إلى محاولة تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الإفرازات الناشئة عن انفتاح الاقتصاديات النامية على النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، كذلك السعي لمعرفة إلى أي مدى نجحت التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة لهذه الدول في دفع عجلة التنمية المستدامة بها، وقد ركزت هذه الدراسة على الجزائر، تونس، المغرب كمثال عن مجموعة الدول المغاربية للفترة (2000-2009)، من خلال المنهج الإحصائي المقارن والمنهج التحليلي الوصفي.

أشارت نتائج الدراسة إلى ضالة نصيب الدول المغاربية من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يعكسه نسبته إلى الناتج الداخلي المحلي الخام، وكذا إختلاف في درجة الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر في قيادة التنمية المستدامة على مستوى الدول المغاربية؛ فالاقتصاد التونسي يسعى إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بغية تطوير تجارته الخارجية ومكافحة البطالة، أما الاقتصاد المغربي فيعتمد عليه في قيادة قطاعي الخدمات والصناعة بهدف تحقيق أعلى إنتاجية ممكنة، أما الاقتصاد الجزائري فيمكن تجزئته إلى شطرين، أولهما قطاع المحروقات الذي يقود جزء كبير في عملية التنمية المستدامة من خلال العوائد الريعية الضخمة المتأتية عنه، والشرط الثاني قطاعات ناشئة تعتمد بدرجة كبيرة على المخططات والبرامج التنموية الحكومية.

دراسة(أ. بيري نورة، د. زرقين عبود)، 2010، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب: محددات وآثار دراسة مقارنة باستخدام نماذج المعادلات الآنية للفترة 1980-2010.

تهدف هذه الدراسة إلى بناء تصور متكامل عن العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأثره على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب، خلال الفترة 1980-2010، وقد تم التركيز على الدور الذي تقوم به المتغيرات الأساسية مثل: نمو السوق والانفتاح التجاري، وتتضمن الدراسة الطرق التطبيقية المستخدمة كإختبارات السببية ونماذج المعادلات الآنية.

بالاستناد إلى ما تم التطرق إليه من خلال مضمون بحثنا هذا، نصل في مجمل القول، إلى أن الاهتمام الواضح الذي أبداه مختلف المفكرين الاقتصاديين، الخبراء، وجل دول العالم بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس حقيقة مفادها أن هذا الأخير هو ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة و التفسير، وإن له آثار على المستويات المختلفة للدول التي تستقطبه مثل العمالة، ميزان المدفوعات، الإنتاجية... الخ.

وبناء على نتائج الدراسة القياسية، يتضح لنا أن هناك تأثير لكل من الانفتاح الاقتصادي ، معدل التعليم ومستوى التطور المالي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، بينما لا نجد سوى معدل الانفتاح الاقتصادي كمحدد لهذه التدفقات بالنسبة لتونس والمغرب، في حين أن هذا الأخير لم يعمل على تحفيز النمو الاقتصادي إلا في حالة تونس.

دراسة (د. عبد الرزاق حمد حسين، د. عامر عمران كاظم)، 2012، قياس اثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية، دراسة حالة الهند للفترة: 1990-2001.

يهدف البحث إلى قياس اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية (الهند كنموذج).

ونستخلص من هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المحفطي يساهم في تحقيق العديد من المنافع للدول النامية، والتي من بين أدواره تنشيط وتطوير أسواق الأوراق المالية، كما ينجم عن الاستثمار الأجنبي قصير الأجل عدم الاستقرار الاقتصادي في الدول المضيفة له ، وذلك لاحتمال أن يتخذ المستثمر الأجنبي قرارا مفاجئا بالمغادرة.

كما أظهرت النتائج القياسية وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وبين الاستثمار

المحفظة الداخلة والخارج ومعامل مرونة مقداره 34.6% و 25.6% على التوالي, وكذا وجود علاقة
طردية بين الادخار المحلي والاستثمار المحفظة الداخلة والخارج ومعامل مرونة مقداره 44.9% و
32% على التوالي.

خلاصة الفصل

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين في العالم لكونه من أهم الأدوات والأساليب المنتمة للاقتصاد المحلي خاصة و العالمي عامة و المدعمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، إلا أنه في الواقع مازالت الدول النامية تعاني من انخفاض حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول المتقدمة و ذلك لوجود مؤشرات اقتصادية مؤثرة وتلعب دورا كبيرا في اقتصاديات الدول.

تمهيد

أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ومن بينها الجزائر، أحد الموضوعات الرئيسية التي تحظى باهتمام عديد الخبراء ومؤسسات التقييم الاستثماري، حيث شهدت العشرة الأخيرة من القرن الماضي تزايد المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تكمن هاته المنافسة في جعل عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية، أثر تحفيزا لانسياب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، لذا نجد أن هناك حراك مستمر من طرف الدولة الجزائرية من أجل تحسين هذه العوامل وجعلها أكثر تحفيزا للمستثمر الأجنبي بهدف تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 1990-2016.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لانعكاس مؤشرات الاقتصاد الكلي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الاقتصاد

الكلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

الجزائر وكغيرها من الدول النامية تحاول تعزيز مسارها الاقتصادي وتهيئته للاندماج في الاقتصاد العالمي، لذا أصبح من الضروري الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وتهيئة الظروف و المناخ المناسب لتسهيل جذب أكبر عدد منها، مما ألزم الحكومة الجزائرية تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية في محاولة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، وسنحاول تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الجزائر تبذل جهود مستمرة لتهيئة و خلق مناخ استثماري ملائم جاذب للاستثمارات المحلية و الأجنبية، فقد صدرت عدة قوانين و تشريعات مرتبطة بذلك لا سيما في فترة التسعينيات و الألفية الثالثة، وصاحب إصدار هذه القوانين إنشاء عدة هيئات عمومية من اجل تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي.

الفرع الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

مسايرة للتوجهات الجديدة التي عرفها الاقتصاد الوطني، فقد شهدت هذه المرحلة إصدار العديد من النصوص التشريعية، التي أكدت شعار الباب مفتوح أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي:

أولاً: قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990:

بالرغم من أن القانون 90-10 هدف إلى تفعيل السياسة النقدية، مما يعني أنه ليس بقانون الاستثمار، إلا أنه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر وهي⁽¹⁾:

- ✓ حرية السماح للمقيمين وغير المقيمين، بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ التخلي نهائياً عن شرط الشراكة بنسب محددة، وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال.
- ✓ التخلي نهائياً عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين والقطاع الخاص والعام، لهذا فقد أكد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين بالإضافة إلى أن المصرف المركزي يلعب دور هيئة الاستثمار بالسهر على ضمان حقوق المستثمرين وتطبيق القوانين.

✓ ألغى مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 51 في المائة و 49 في المائة وذلك بفتح

(1) كرامة مرو، رابح حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية - دراسة تحليلية-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012، ص 66.

المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري.

رغم كل هذه التعديلات إلا أن الاستثمار انخفض سنة 1995 بـ 344 مشروع أي بمعدل 20.6 في المائة وذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة⁽¹⁾.

ثانيا: المرسوم التشريعي رقم 12/ 93 الصادر في 05 أكتوبر 1993:

جاء هذا القانون ليعطي الحرية الكاملة للاستثمار الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا، فهو حر في الدخول إلى أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات Apsi، ونص أيضا هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين سواء كانوا عموميين أو خواص محليين أم أجنب و معالجة متساوية للمستثمرين من حيث الحقوق والواجبات، كما أجاز للمستثمرين الأجانب أيضا اللجوء إلى سلطات قضائية غير جزائرية في إطار تسوية النزاعات المحتملة، مع منح جملة من التحفيزات والتسهيلات⁽²⁾.

نظرا للأوضاع الأمنية غير المشجعة لم تستقطب الجزائر خلال الفترة 1993-2000 استثمارات أجنبية مباشرة كثيرة سوى في قطاع المحروقات، وقد بلغت عقود الشراكة التي أبرمتها في القطاعات الأخرى 397 مشروع فقط بمبلغ 1.6 مليون دولار⁽³⁾.

ثالثا: الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001:

جاء هذا القانون ليحرر الاقتصاد ويشجع الاستثمارات الأجنبية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات في القطاعات الإنتاجية و الخدماتية مع حماية البيئة والإقليم، والسماح بتطبيق أسلوب الامتياز و الرخصة في الاستثمار الأجنبي المباشر⁽⁴⁾.

والجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخصخصة بالإضافة إلى إنشاء شبك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار

(1) كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكر التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011، ص 62.

(2) المرسوم التشريعي رقم الصادر في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 64.

(3) براهيمية آمال، سلامية ظريفة، مداخلة بعنوان: التعجيل بالتغيير، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006، ص 13-12.

(4) الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

وإصدار التراخيص⁽¹⁾، تقوم بتقديم الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين، وتبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا والحوافز في مدة أقصاها 30 يوما ابتداء من تاريخ إيداع الطلب.

كما تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار والذي يشرف عليه رئيس الحكومة، هذا الأخير مكلف باقتراح الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياته، اقتراح التدابير التحفيزية للاستثمار والفصل في الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالإضافة إلى الفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين وشروط الحصول عليها⁽²⁾.

رابعا: الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 :

تم صدور هذا الأمر في 26 أوت 2003 نظرا لعدد من الأسباب والظروف، و أهم ما جاء في هذا الأمر، فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر:

✓ يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم، حيث نصت المادة 84 و 85 من الأمر 03-11 أن يسمح للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروع لها في الجزائر.

✓ السماح بتحويل المداخل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال، وهذا ما نصت عليه صراحة المادة 26 من الأمر رقم 03-11 رؤوس الأموال وكل المداخل، والفوائد والإيرادات، و سواها من الأموال المتصلة بالتمويل، يسمح بإعادة تحويلها، وتتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر⁽³⁾.

خامسا: الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006:

جاء هذا الأمر المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب وعلى قدم المساواة، فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، على أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100% من الرأسمال المقيم أو غير المقيم، أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، أو من خلال

(1) بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، قسنطينة، الجزائر، العدد الرابع، ص 76.

(2) براهيمية آمال، سلامة ظريفة، المرجع سبق ذكره، ص 13.

(3) الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 27 أوت 2003، ص 3.

المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية⁽¹⁾.

سادسا: قانون رقم 16-09 المؤرخ في: 03 أوت 2016 و الذي يتعلق بترقية الاستثمار: وأهم ما جاء فيه ما يلي⁽²⁾:

ينص القانون الجديد المتعلق بترقية الاستثمار على ضبط إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة بطريقة تسمح بتكييفها مع المكانة التي يحتلها رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الوطني, من خلال تزويدها بإطار ضبط فعال قادر على القضاء على السلبات, التي تأتي من النشاطات الأقل نفعا للوطن لا سيما الاستيراد و الشراء بغرض إعادة البيع حسب وزير القطاع.

و يتطلب تحقيق هذه الأهداف إعادة دراسة و معالجة القواعد التي تشكل ضبط الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ثلاثة اتجاهات حيث يتعلق الأمر بنقل بعض القواعد خارج القانون المتعلق بترقية الاستثمار و التخلي عن بعض القواعد الأخرى لعدم قابلية التطبيق و عدم الجدوى و كذا تكييف إطار الاستثمار الأجنبي مع تطور وضعية مختلف القواعد الأخرى التي أثرت على فعالية منظومات تشجيع الاستثمار.

و فيما يخص الاتجاه الأول فيهدف نقل بعض القواعد و الأحكام إلى قانون المالية إلى إعادة ترتيب هذه الأحكام و توضيحها و رفع الضبابية و التناقضات و الآثار غير المرغوب فيها التي كانت تطبعها على غرار قاعدة اللجوء الإجباري للتمويل الداخلي, و قاعدة 49/51 بالمائة التي سجلت بها ثغرات مالية أجنبية للقيام بعمليات الشراء بغرض إعادة البيع, ويتعلق الأمر أيضا بالقواعد التي تحكم الشراكة مع المؤسسات العمومية, و التي أصبحت تقتصر اليوم على عمليات فتح رأس المال الخاص بهذه الشركات.

والاتجاه الثاني فقد تم فيه التخلي عن بعض القواعد لعدم قابلية التطبيق و عدم الجدوى, مما أصبح يؤثر سلبا على جاذبية الاستثمار مثلما هو الحال بالنسبة لقاعدة فائض ميزانية العملة الصعبة و إلزامية الإعلام حول حركات السندات و المساهمين في الشركات الخاضعة للقانون الجزائري, و التي تتضمن مساهمة أجنبية.

أما الاتجاه الثالث الذي يتعلق بتكييف إطار الاستثمار الأجنبي, مع تطور وضعية مختلف القواعد

(1) الأمر رقم 08-06 الصادر في 15 جوان 2006, الجريدة الرسمية, العدد 47, 19 جويلية 2006.

(2) وكالة الأنباء الجزائرية, مشروع القانون المتعلق بترقية الاستثمار, تم تصفح الموقع: <http://www.radioalgerie.dz>, تاريخ الاطلاع: 2017/04/28, على الساعة 17:19, تم نشر المقال: 2016/06/27 على الساعة 15:24.

الأخرى, فإن أهم ما جاء في النص الجديد تكليف حق الشفعة لجعله يتماشى مع ما هو معمول به عالميا, من خلال إدراج جزء منه في إطار قانون الإجراءات الجبائية.

الفرع الثاني: الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري, حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز و الاعفاءات الجبائية الضريبية والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر, بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون.

أولا: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر

جاءت هذه الضمانات من خلال النصوص القانونية التي تضمنها قانون النقد والقرض وهي كالتالي⁽¹⁾:

1- الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:

هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ماعدا التي هي مخصصة للدولة كالتعليم والصحة وغيرها, وكذا بعدة أنماط وصيغ كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تنجز في شكل حصص من رأسمال, أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي. كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة الاستثمارات, إما عن طريق المساهمة بإجمالي رأسمال أو عن طريق الشراكة, كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة.

2- مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار:

جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 والتي ورد فيها: "يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق و الالتزامات, فيما يتعلق بالاستثمار". ومنه تقرر هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين والاستثمارات, ومن ثمة الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.

(1) عبد المجيد اونيس, الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية, الجزائر, 17-18 افريل 2006, ص 255-256.

3- ثبات القانون المطبق على الاستثمار:

جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة: " لا تطبيق للمراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة, في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة ".

4- ضمان حرية التمويل:

نصت المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12 بأنه: "تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر, ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري, الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر, والعوائد الناجمة عنه, ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية, حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر", كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في اجل لا يتعدى 60 يوما.

5- الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة:

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف أثرها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، وهذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري ينص على تصريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي. فالجزائر وإيماناً منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجهات ، ونذكر من هذه الاتفاقيات ما يلي:

✓ الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار.

✓ الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار.

ثانيا: الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص:

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن النظامين : النظام العام والنظام الاستثنائي الخاص، ذلك انه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فانه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وإدخال الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية

شاملة وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين⁽¹⁾:

1- النظام العام للحوافز:

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار، وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لانجاز المشروع وبداية تشغيله وتستفيد الاستثمارات من:

✓ تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات، التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

✓ الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية، التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2- نظام الاستثناءات:

يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الانجاز للاستثمار، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال وهذا كما هو موضح فيما يلي:

1-2- مرحلة البدء في انجاز الاستثمار: ستفيد الاستثمارات المعنية من:

✓ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.

✓ تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

✓ تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

(1) محمد طالي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة البليدة، الجزائر، 2008، ص 320.

2-2- مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:

- ✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزائي ومن الرسم على النشاط المهني.
- ✓ إعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري، على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- ✓ منح مزايا إضافية أن تحسن أو تسهل الاستثمار و الشكل الموالي يوضح مؤشر حماية المستثمرين، في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول.

المطلب الثاني: تحليل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة و الواردة إلى الجزائر

تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية، فهي ذات مساحة قدرها 2.381.741 كلم² تقع في وسط المغرب في الشمال الغربي من القارة الإفريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ، وتمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء التي تملك منها الجزائر أكثر من 2.000.000 كلم²، وهي ذات سواحل بحرية تمتد على 1200 كلم⁽¹⁾.

لذا سارعت الجزائر إلى تنفيذ مختلف الإصلاحات، من أجل تكييف اقتصادياتها مع التحديات العالمية الجديدة، و هذا التوجه الجديد كان له انعكاسات واضحة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة و ذلك بمقاييس مختلفة.

الفرع الأول: تحليل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر:

احتلت الجزائر المرتبة الثالثة عربيا كأكبر دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية، وبلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر بنهاية عام 2015 نحو 26.2 مليار دولار تمثل 3.2% من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة، حيث حلت اسبانيا وقطر وتركيا على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصتهم نحو 65% من الإجمالي، وهذا حسبما أكدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016.

(1) علي همال، فاطمة حفيظ، أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الاورو متوسطية، مجلة الاقتصاد و المناجاة، الجزائر، عدد الرابع، ص396.

والشكل الموالي يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر للفترة 2000-2015:

جدول رقم (2-1): تطور حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة إلى الجزائر

الوحدة: مليون دولار

للفترة: 2015-2000.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
FDI الواردة إلى الجزائر	280	1113	1065	638	882	1145	1888	1743
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
FDI الواردة إلى الجزائر	2632	2754	2301	2580	1499	1693	1507	(587)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2016، ص120.
- منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-الانكتاد، التقرير السنوي للاستثمار العالمي، استعراض عام 2015.

الشكل رقم (2-1): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة 2015-2000

المصدر:

من إعداد

الطالبين

بالاعتماد

على

الجدول

(1-2)

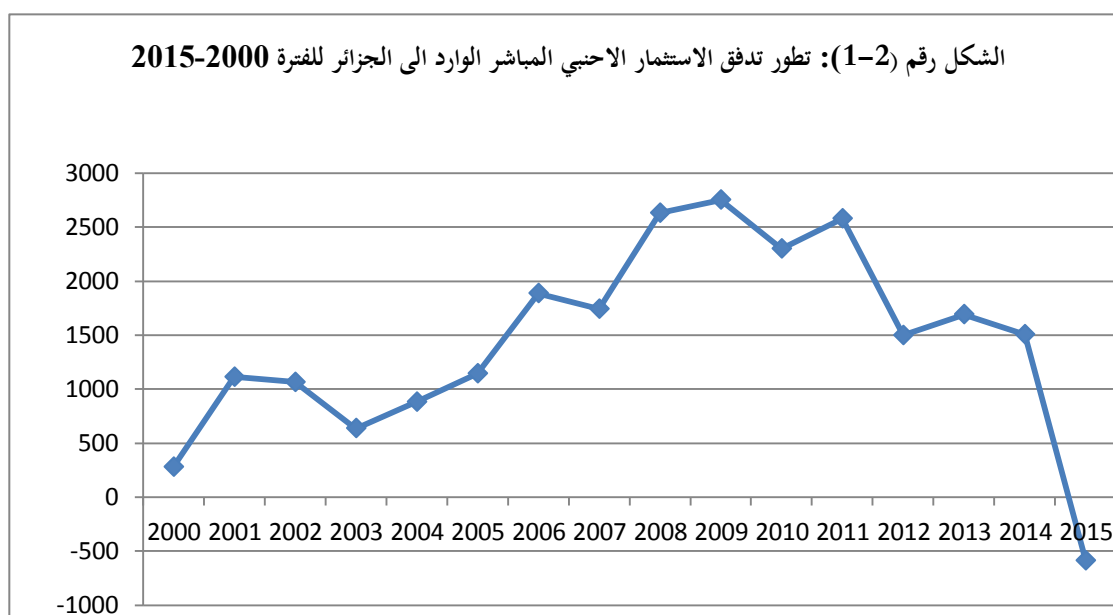
بإستخدام

برنامج

Excel

2007.

ش



شهدت الفترة ما بين 2000-2006 تجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر عتبة المليار دولار، فقد تميزت سنة 2001 بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بـ 1113 مليون دولار، وهي السنة التي توافقت إصدار الأمر رقم 03/01 وما انطوى عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدرة بـ 1065 مليون دولار والذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار

لشركة إسبات الهندية، وهكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءاً منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 638 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية⁽¹⁾.

ثم عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ارتفاعات متتالية نسبية ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2009 قدر بـ 2754 مليون دولار، هذا في الوقت الذي عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعاً بفعل الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ثم انخفضت سنة 2010 لتصل إلى 2301 مليون دولار وهذا ما يدل على التأثير المتأخر لتدفقات الاستثمارات الدولية المتجهة إلى الجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالية، ثم تميزت سنة 2011 بعودة الاستثمارات الأجنبية للارتفاع لتصل إلى 2580 مليون دولار، ثم تراجعت لتصل إلى -587 مليون دولار سنة 2015 وذلك بسبب تطبيق "قاعدة 49/51 والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب، وتفرض على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على المشاريع، بالإضافة إلى كونها عكبت الأزمة المالية الحادة التي عصفت بالاقتصاد العالمي"⁽²⁾.

الفرع الثاني: تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر:

تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر تذبذباً واضحاً وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى، وفيما يلي سوف نستعين بالجدول الموالي لنعرف مدى حركة هذه التدفقات الخارجية.

جدول رقم (2-2): حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر للفترة: 2007-2015.

الوحدة: مليون دولار

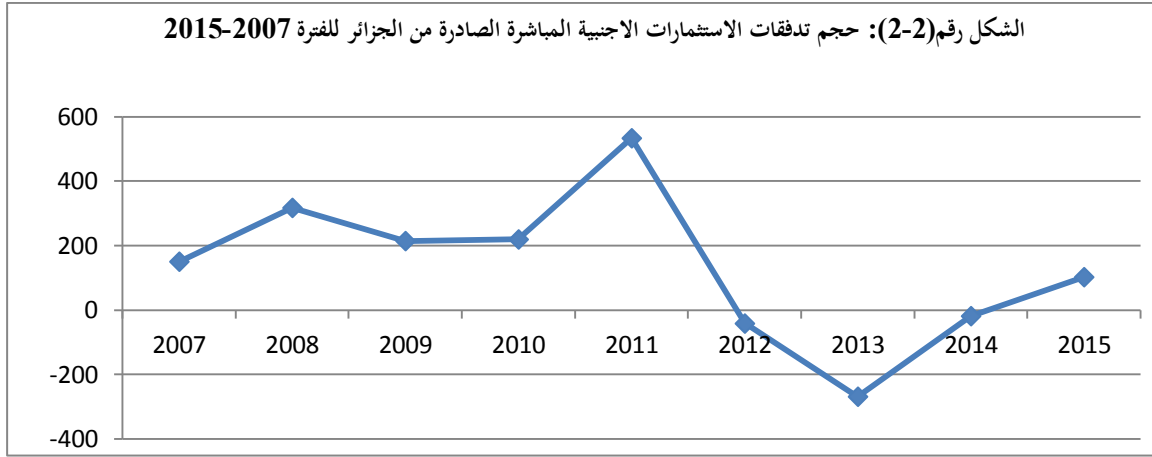
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
FDI الصادر من الجزائر	151	318	215	220	534	(41)	(268)	(18)	103

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- تقرير الاستثمار العالمي 2015 (UNCTAD).
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2014، ص 7.

(1) محمد طالي، مرجع سابق، ص 320.

(1) Les Investissements Directs Etrangers en Algérie en 2012, (Novembre 2013): www.tresor.economie.gouv.fr/file.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (2-2) باستخدام برنامج Excel 2007

والملاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر، قد شهدت انخفاضا لافتا سنة 2007 ثم ترتفع سنة 2008 لتصل إلى 318 مليون دولار، ثم تنخفض مجددا سنة 2009 و 2010 بنسبة 47.9% تقريبا متأثرة بالأزمة العالمية، ثم ارتفعت لتبلغ ذروتها سنة 2011 بقيمة 534 مليون دولار، وهذا راجع إلى سياسة الانتعاش المنتهجة للسلطات الجزائرية من خلال ترقية الاستثمار، ثم أصبحت تدفقات الاستثمار سالبة وذلك خلال سنة 2012 و 2013 و 2014، لتعود من جديد إلى الارتفاع سنة 2015 بقيمة 103 مليون دولار.

المطلب الثالث: تحليل تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة 1990-2016

أدت السياسات والإجراءات التي اتخذتها الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وهذا بفضل الالتزام بتطبيق الاتفاقيات المبرمة بينهما، وسنحاول في هذا المطلب تحليل تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، ومدى مزامنتها لهذه الإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية.

الفرع الأول: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفاً وهاجساً تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتهما وايدولوجياتها للعمل على تحقيقه، والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل، ويعتبر أيضاً من بين المؤشرات الأساسية التي تدل على الاستقرار الاقتصادي، ولقياس معدل النمو الاقتصادي نعتمد على الناتج المحلي الإجمالي، باعتباره يمثل النشاط الاقتصادي، والجدول التالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015:

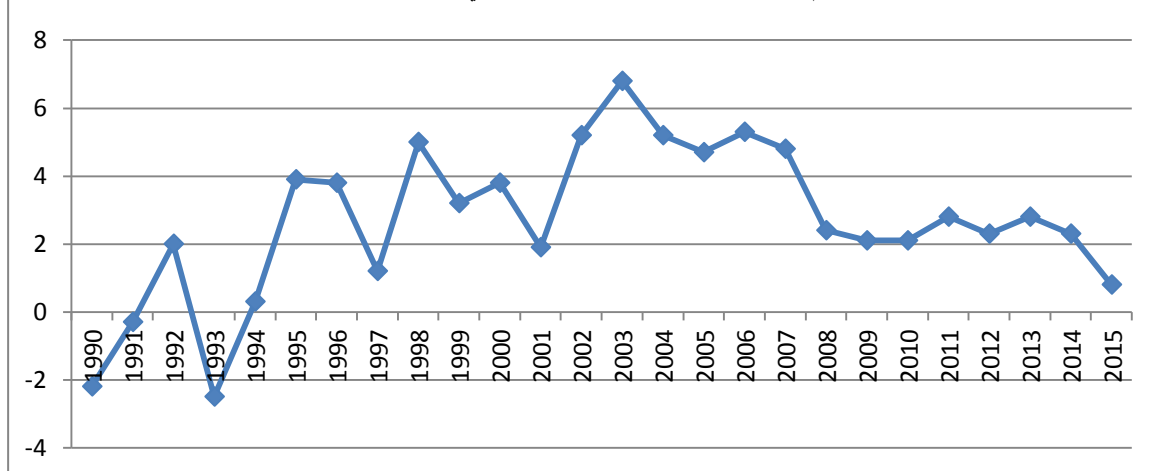
جدول رقم (2-3): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2015

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل النمو%	(2.2)	(0.3)	2.0	(2.5)	0.30	3.9	3.8
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل النمو%	1.2	5.0	3.2	3.8	1.9	5.2	6.8
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو%	5.2	4.7	5.3	4.8	2.4	2.1	2.1
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	-	-
معدل النمو%	2.8	2.3	2.8	2.3	0.8	-	-

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير سنوات: 2001، 2001، 2002، 2003، 2004.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري، التقرير السنوي 2006، أكتوبر 2007، ص 37.
- احمد نصير، اثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3، 2012، ص 296.

الشكل رقم (2-3): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2015



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (2-3) باستخدام برنامج Excel 2007.

نلاحظ من خلال الشكل أن النمو الاقتصادي في بداية التسعينات لم يتحسن وبقي حبيس تقلبات الإصلاحات الاقتصادية، حيث تراجع معدل النمو سنة 1997 ليحقق 1.2% بعد أن كان قد حقق سنة (1995 و 1996) معدلا يقدر ب 3.9% و 3.8% على التوالي، والذي تزامن مع تراجع نسبة القروض للاقتصاد بمعدل نمو سلبي قدر ب 4.72%، وكما عرفت معدلات النمو نتائج مرضية خاصة سنة 1998 أين وصل معدل النمو إلى 5% وهذا نتيجة انطلاق قطاع الصناعة والموسم الفلاحي الجيد في تلك السنة.

والملاحظ أيضا أن النمو الاقتصادي عرف معدل مقبولا سنة 2000 ليحقق 3.8%، ثم شهد تراجعا سنة 2001 قدر بـ 1.9% وذلك راجع للبداية التي واجهت الحكومة الجزائرية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم سجل معدلات نمو متزايدة للفترة (2002-2006) بسبب الارتفاع الجنوبي في أسعار المحروقات، حيث سجل أكبر ارتفاع له سنة 2003 وقدر بـ 6.8%، ثم بدا في التراجع ليصل إلى 2.8% سنة 2008 وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية، أما في الفترة (2009-2015) فقد كانت معدلات النمو ضعيفة ومتذبذبة من سنة إلى أخرى، لتحقيق أقل معدل نمو سنة 2015 مقدر بـ 0.8%، خاصة مع التراجع الكبير في أسعار البترول .

الفرع الثاني: تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر

لم يكن مصطلح البطالة شائعا ومنتشرا خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة الستينات والسبعينات وإلى غاية منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة أسعار البترول المرتفعة آنذاك، غير أن الأزمة البترولية سنة 1986 كان لها الأثر الكبير في بداية ظهور البطالة، بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الانشغالات والتحديات والمشاكل الاقتصادية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، حيث تشير التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17% في عام 1987 إلى 29.5% سنة 1998 ليبلغ 33% سنة 1999، هذا الارتفاع جاء نتيجة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة، والجدول التالي يمثل تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2016:

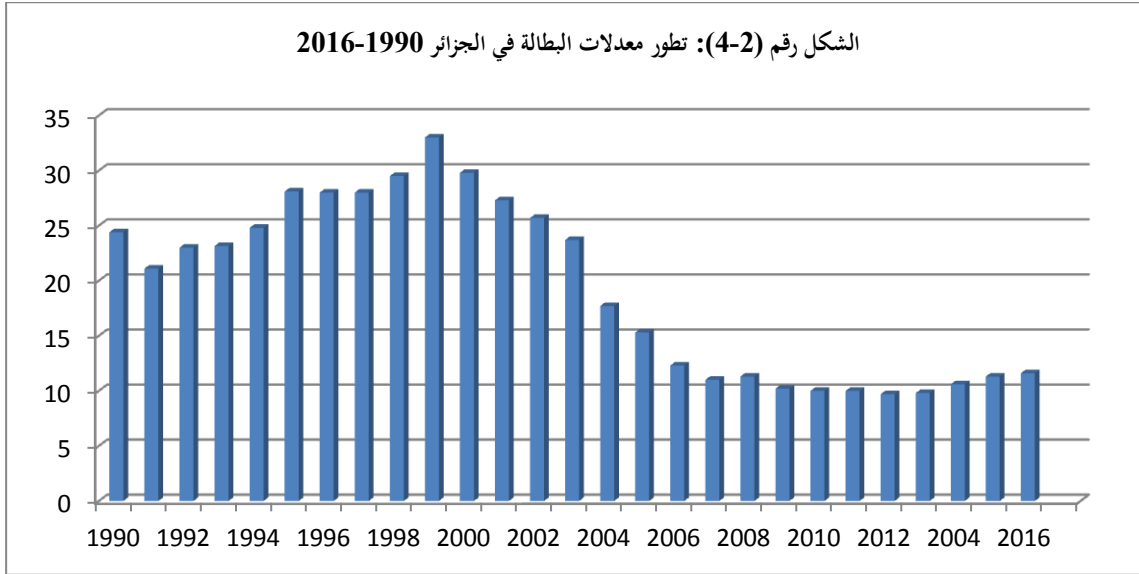
جدول رقم (2-4): تطور معدلات البطالة في الجزائر 1990-2016

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل البطالة%	24.4	21.1	23	23.15	24.8	28.1	28
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل البطالة%	28	29.5	33	29.8	27.3	25.7	23.7
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة%	17.7	15.3	12.3	11	11.3	10.2	10
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	-
معدل البطالة%	10	9.7	9.8	10.6	11.3	11.6	-

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2016، ص 120.

- أحمد نصير، اثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3، 2012، ص301.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (4-2) باستخدام برنامج Excel 2007.

يتضح من خلال الشكل (6-1) أن الاقتصاد الوطني قد شهد معدلات كبيرة للبطالة خلال فترة الدراسة، فقد ارتفعت معدلات البطالة من 24.4% سنة 1990 إلى 33% سنة 1999 وهذا راجع لظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر، ثم تراجعت سنة 2000 نتيجة السياسة الانكماشية المنتهجة مما أثر سلبا على الطلب الكلي، ثم بدأ معدل البطالة في الانخفاض في الفترة (2001-2013) إلى حدود 9.8% سنة 2013، وهذا راجع إلى ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، ثم بدأ معدل البطالة في الارتفاع ليصل إلى 11.6% سنة 2016، وهذا نتيجة سياسة التقشف المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية.

الفرع الثالث: تحليل تطور الميزان التجاري في الجزائر للفترة 1990-2016

لقد مرت الجزائر بعدة تغيرات وتحولات اقتصادية خلال فترة الدراسة من بينها سير تنفيذ عقد شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبية، والأزمة المالية العالمية التي بدأت سنة 2007 وبرزت في 2008، وظهرت آثارها على الاقتصاد الجزائري في 2009، ومنه سنقوم بتحليل تطور وضعية الميزان التجاري خلال هذه الفترة.

جدول رقم (2-5): تطور وضعية الميزان التجاري للفترة 1990-2016.

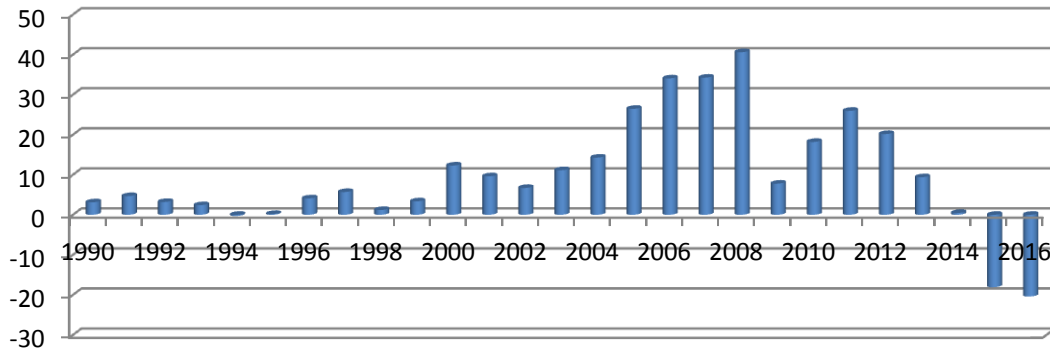
الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
رصيد الميزان التجاري	3.11	4.67	3.2	2.4	(0.3)	0.2	4.1
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
رصيد الميزان التجاري	5.69	1.28	3.36	12.30	9.61	6.70	11.14
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد الميزان التجاري	14.27	26.47	34.06	34.24	40.60	7.78	18.20
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	-
رصيد الميزان التجاري	25.96	20.17	9.38	0.46	(18.08)	(20.4)	-

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على:

- نبيل بوفليح, دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة 2000-2010, أكاديمية الدراسات الجامعية والإنسانية, جامعة الجزائر, العدد 9, 2013, ص 245.
- فوزية صالح, انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2015, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, تخصص ومالية واقتصاد دولي, جامعة بسكرة, 2016, ص 119.
- بنك الجزائر, النشرة الإحصائية الثلاثية, الإحصائيات النقدية والمالية, على الموقع: www.knab-fo-airegla.zd, العدد 21, مارس 2012, ص 15.
- بنك الجزائر, النشرة الإحصائية الثلاثية, الإحصائيات النقدية والمالية, على الموقع: www.knab-fo-airegla.zd, العدد 37, مارس 2017, ص 15.

الشكل رقم (5-2): تطور وضعية الميزان التجاري في الجزائر 1990-2016



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (5-2) باستخدام برنامج Excel 2007.

والملاحظ من خلال الشكل أن الميزان التجاري لم يعرف عجزا في بداية التسعينات إلى سنة 1994 أين حقق عجزا يقدر ب 0.3 مليار دولار، ويعود هذا إلى انخفاض أسعار البترول ورفع القيود عن الاستيراد⁽¹⁾، ثم حققا فائضا متواصلا للفترة (1996-2000) برغم من انخفاض هذا الفائض سنة 1999 ليحقق 3.36 مليار دولار، ثم ارتفع سنة 2000 محققا 12.30 مليار دولار وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات.

ثم سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا طوال الفترة (2001-2008) حيث حقق 9.61 مليار دولار سنة 2001 ليصل هذا الفائض إلى أعلى قيمة له سنة 2008 وقدرت ب 40.60 مليار دولار، مع العلم أن الفائض في هذه الفترة انخفض سنة 2002 نتيجة انخفاض في الصادرات بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي، حيث انخفضت أسعار البترول الخام وتقلص الطلب على المنتجات البترولية مثل: وقود النفاثات والديزل⁽²⁾، وفي سنة 2009 انخفض هذا الفائض بالنسبة لسنوات الأخرى بسبب الأزمة المالية العالمية، لكنه عاد للارتفاع في الفترة (2010-2012) بشكل طفيف رغم ارتفاع أسعار البترول وانتعاش السوق البترولية العالمية وهذا راجع للارتفاع الحاد في الواردات، وبدء الميزان التجاري بالتدهور تدريجيا خلال الفترة الممتدة من (2013-2016) ليحقق عجزا سنة 2016 بقيمة 20.4 مليار دولار، وهذا راجع إلى انخفاض الإيرادات البترولية التي نشأت عن تدهور أسعار البترول في السوق العالمية.

(1) صالح تومي وعيسى شقبق، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2002، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الجزائر، عدد 12، 2005، ص 13-14.

(2) بوزيد بورنان، تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، 2015، ص 120.

الفرع الرابع: تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2016:

إن الكثير من الدول النامية قامت باتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، وعلى رأس هذه الإصلاحات هو إعادة النظر إلى نظام الصرف القادر على إعطاء دفع ودعم قوي للاقتصاد الوطني، والجزائر كغيرها من الدول تبنت الخطوة الانتقالية للاقتصاد محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، ومن بين الجوانب التي حظيت باهتمام كبير من قبل السلطة النقدية هو العمل على رسم خطة إستراتيجية قصد إعطاء قيمة حقيقية للعملة الوطنية من خلال تبني خطوات تدريجية، كل هذا قصد المساهمة في إحداث تغيير وجهة سلوك العديد من المتغيرات الاقتصادية إلى الاتجاه المرغوب تماشيا مع الإصلاحات والأهداف الاقتصادية⁽¹⁾، والجدول التالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار

الأمريكي: جدول رقم(2-6): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2016

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
سعر صرف دج / \$	9	18.47	21.84	23.35	35.06	47.66	54.75
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
سعر صرف دج / \$	57.71	58.74	66.57	75.26	77.22	79.68	77.39
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر صرف دج / \$	72.06	73.28	72.65	69.29	64.58	72.65	74.39
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	-
سعر صرف دج / \$	72.94	77.54	79.38	80.56	100.46	109.47	-

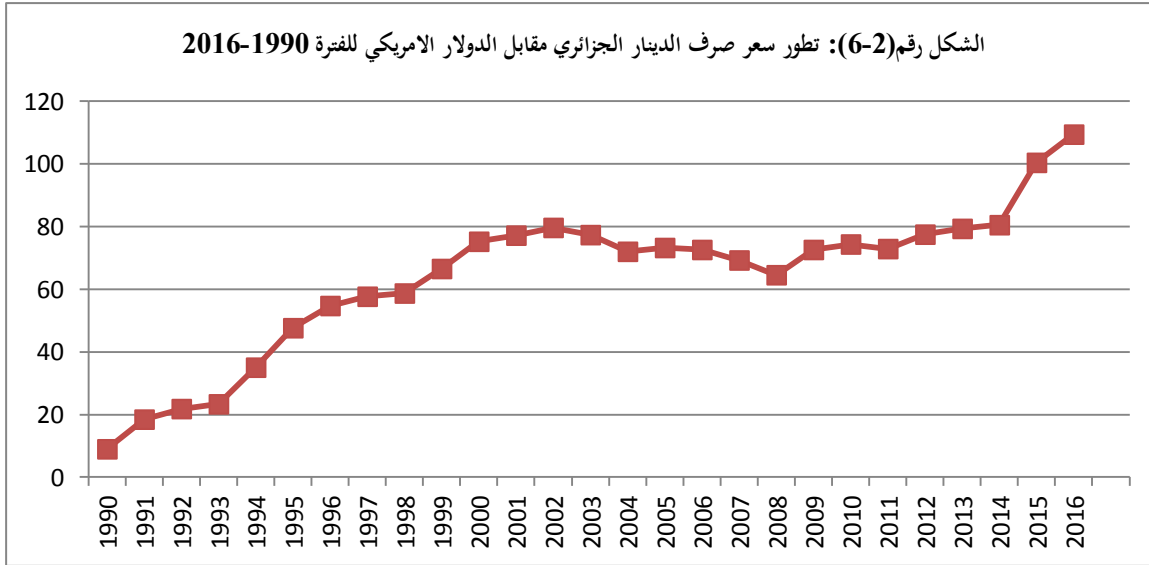
المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001، ص363.
- محمد أمين بربري، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية -دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد7، ص ص 43-44.

(1) محمد أمين بربري، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية -دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2010، ص71.

• بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع:

www.knab-fo-airegla.zd ، العدد 37، مارس 2017، ص20.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (2-6) باستخدام برنامج Excel 2007.

نلاحظ من خلال الجدول أن وتيرة انخفاض قيمة الدينار الجزائري متسارعة خلال الفترة (1990-2000)، حيث انتقل من قيمة 9 دج مقابل 1 دولار سنة 1990 إلى 75.26 سنة 2000، وفي الفترة الممتدة (2000-2002) استمرت قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض بمعدلات مستقرة تماشياً مع تراجع قيمة الدولار، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 (انحيار برج التجارة العالمي)، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الواحد من 75.26 دج سنة 2000 إلى 79.68 دج سنة 2002، أما في الفترة الممتدة (2003-2004) شهدت أسعار البترول تحسناً كبيراً، فانتقلت من 54.6 دولار للبرميل سنة 2003 إلى 67.3 دولار للبرميل سنة 2004، هذا أدى إلى زيادة حجم الصادرات البترولية الجزائرية، وبالتالي ارتفع قيمة الدينار مقابل الدولار من 77.39 دج سنة 2003 إلى 72.06 دج سنة 2004.

ثم استمرت قيمة الدينار مقابل الدولار في الارتفاع في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2008 بسبب ارتفاع قيمة الصادرات البترولية، وفي سنة 2008 أثرت الأزمة المالية التي شهدتها العالم على الدينار الجزائري حيث شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة فقفزت أسعار النفط الخام من 150 دولار للبرميل سنة 2008 لتصل 40 دولار للبرميل بحلول سنة 2009⁽¹⁾، وكبقي عمالات العالم انخفضت قيمة الدينار مقابل

(1) داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 69.

الدولار من 64.58 دج سنة 2008 إلى 74.39 دج سنة 2010, وبعدها شهدت الفترة (2010-2016) تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار بسبب الركود في قطاع المحروقات.

الفرع الخامس: تحليل تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2016

جاء طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وعزمها انتهاج نظام اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي. ولقد عرفت مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تغييرات في أداء الاقتصاد الجزائري، من شأنها التأثير على وضعية ميزان المدفوعات، والجدول التالي يوضح تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2016:

الجدول رقم (2-7): تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2016

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
رصيد ميزان المدفوعات	0.084	0.529	0.067	0.302	(4.3)	(6.2)	(2.08)
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
رصيد ميزان المدفوعات	1.16	(1.74)	(2.38)	7.57	6.19	3.65	7.44
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد ميزان المدفوعات	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	-
رصيد ميزان المدفوعات	20.14	12.01	0.13	(5.88)	(27.54)	(26.03)	-

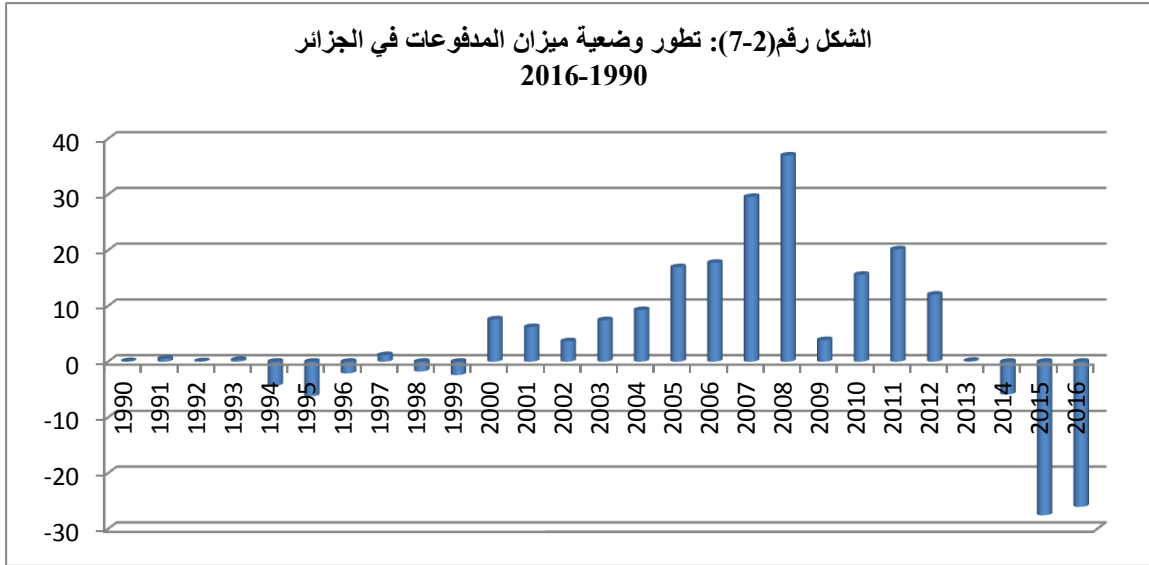
المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على:

- أحمد نصير, اثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية, فرع الاقتصاد الكمي, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3, 2012, ص301.

- بنك الجزائر, النشرة الإحصائية الثلاثية, الإحصائيات النقدية والمالية, على الموقع: www.knab-fo-airegla.zd, العدد 29, مارس 2014, ص15.

• بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع:

www.knab-fo-airegla.zd، العدد 37، مارس 2017، ص 15.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (7-2) باستخدام برنامج Excel 2007.

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة مراحل أساسية خلال فترة الدراسة (1990-2016):

✓ المرحلة الأولى والممتدة من (1990-1999) حيث عرف ميزان المدفوعات عجزا في أغلب السنوات، ويرجع ذلك أساسا إلى العجز في حساب رأس المال - كما يوضحه الجدول السابق -، وقد شهدت سنة 1995 أكبر نسبة عجز قدرت ب (6.2) مليار دولار، وذلك راجع إلى ارتفاع أقساط المديونية وشلل الاقتصاد بعد حركة الخصخصة التي شهدتها تلك المرحلة⁽¹⁾.

✓ المرحلة الثانية والممتدة من (2000-2011) نلاحظ تحسن مستمر لوضع ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000، وذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول، الذي انجر عنه ارتفاع حصة الصادرات البترولية من 21,06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77,19 مليار دولار سنة 2008، وفي سنة 2009 بالنظر إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول بنسبة 37.73 مقارنة بـ 2008، بصفته يمثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر، تقهقر رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار مقارنة بـ 36.99 مليار دولار في 2008، وتترجم

(1) وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2010، ص 248.

وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2010 إلى حد ما نتائج تسيير حذر أمام محيط دولي لا يزال مريباً⁽¹⁾.
✓ المرحلة الثالثة والممتدة من (2012-2016) نلاحظ تدهور لميزان المدفوعات محققاً أكبر عجز له خلال فترة الدراسة مقدراً بـ (27.54) مليار دولار سنة 2015، ويرجع السبب إلى انخفاض متوسط سعر برميل البترول بـ 47,1% من 100,2 دولار في 2014 إلى 53,1 دولار في 2015، نجم عن هذا الانخفاض القوي، المتزامن مع انخفاض طفيف في حجم المحروقات المصدرة، تقلصاً في إيرادات صادرات المحروقات بـ 43%⁽²⁾.

الفرع السادس: تحليل تطور التضخم في الجزائر:

إذا تأملنا في طبيعة الاقتصاد الجزائري نجد انه قد تميز منذ بداية عقد الثمانينات بأزمة جديدة من ناحية الأداء والفعالية، حيث أن أغلب النشاطات الاقتصادية لم تكن تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دولياً، وهو ما ينعكس منذ ذلك الوقت على التوازنات المالية الداخلية للبلد، بحيث تولدت عنه اتجاهات تضخمية داخلية، ثم أن العرض الكلي لم يكن قادراً على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب، والتي ربما ظهرت في السوق جراء التطبيق، والجدول الموالي يوضح تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2016:

جدول رقم (2-8): تطور معدلات التضخم في الجزائر 1990-2016

الوحدة: (% نسبة مئوية)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل التضخم %	17.8	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم %	5.7	5	2.8	0.3	4.2	1.4	2.6
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم %	3.6	1.6	2.5	4.5	4.4	5.7	3.9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	-
معدل التضخم %	4.5	8.9	3.26	2.9	4.7	6.40	-

المصدر: من إعداد الطالبين استناداً على:

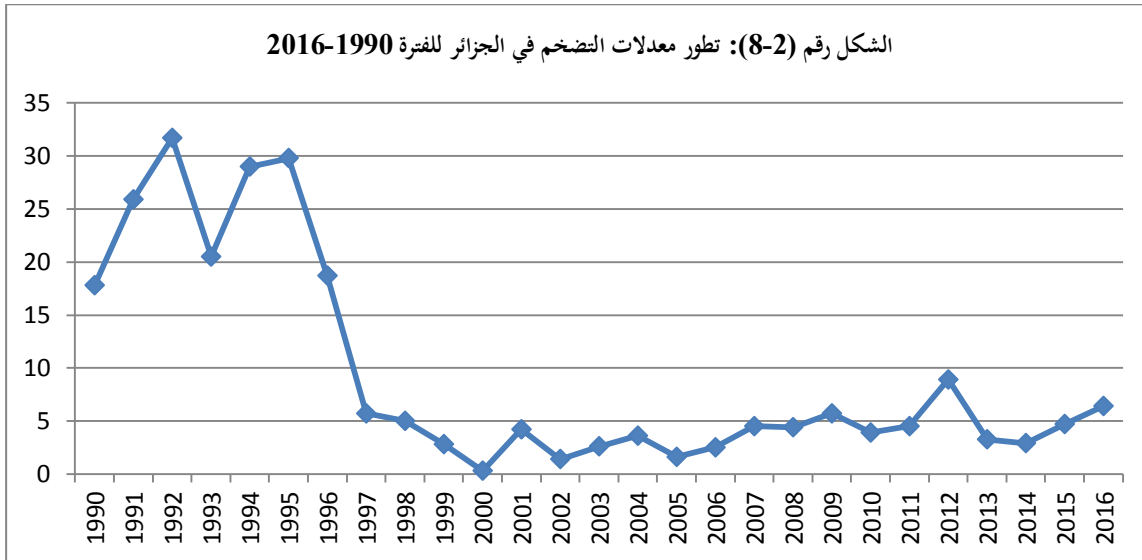
- بيانات الديوان الوطني للإحصاء O.N.S.
- أحمد نصير، اثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012، مذكرة مقدمة ليل

(1) جميلة الجوزي، مرجع سابق، 2012، ص 232.

(2) بنك الجزائر، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015، مدخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 2015، ص 4.

شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3، 2012، ص 298.

- موقع وزارة المالية: <http://www.mf.gov.dz>, تاريخ الاطلاع: 2017/04/28، على الساعة 17:19، تم نشر المقال: 2016/05/12.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (2-8) باستخدام برنامج Excel 2007.

يمكننا تقسيم فترة الدراسة إلى أربعة أقسام:

✓ الفترة (1990-1996): شهدت معدلات التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة مستويات مرتفعة جدا، حيث أخذت في الارتفاع من 17.8% سنة 1990 إلى 29.8% سنة 1995، ويمكن تفسير هذا الارتفاع إلى عدة أسباب أهمها قيام الحكومة بتحرير الأسعار بعد صدور قانون تحرير الأسعار سنة 1989.

✓ الفترة (1996-2000): لا بد من الإشارة إلى أن التضخم منذ سنة 1996 صار أقل بكثير مما كان عليه، واستمر تراجع بصورة سريعة إلى مستويات مريحة بالنسبة للاقتصاد الوطني ببلوغه 0,3% سنة 2000، وهذا راجع إلى السياسات المالية والنقدية المشددة التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر، وهذا يعني أن برنامج الإصلاح الهيكلي بدأ يؤتي ثماره، وهو الذي كان يهدف إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

✓ الفترة (2000-2008): في هذه الفترة عاد معدل التضخم للارتفاع مجددا سنة 2001 والذي بلغ 4.2% جراء نمو احتياطات الصرف والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وخلال الفترة (2000-2006) تراوح معدل التضخم بين 1.4% كأدنى حد سنة 2001 و 3.6% كأقصى حد سنة 2004، ليرتفع سنة 2007 إلى 4.5% بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم

النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

✓ الفترة (2008-2016): وخلال هذه الفترة كانت معدلات التضخم متذبذبة حيث عرف معدل التضخم انخفاضا إلى 3,9% في 2010 نتيجة التباطؤ الملحوظ في وتيرة ارتفاع الأسعار المسجلة لاسيما بالنسبة للمنتجات الفلاحية، وما لبث أن عاود الارتفاع سنة 2012 أين سجل 8.9%, وهو أعلى مستوى له على مدار 15 سنة، وهذا مؤشر خطير جدا على الاستقرار النقدي، كما أن له دلالة على ضعف التنمية الاقتصادية من منظور انخفاض القوة الشرائية، لكن ما لبث أن عرف معدل التضخم تباطؤاً سنة 2014 مسجلاً 2.9% وهو ما يمثل مكسباً للدفع نحو الاستقرار النقدي خاصة في هذا الظرف المتميز بانخفاض في إيرادات الميزانية المتزامن مع انخفاض في أسعار البترول، وهو ما سيجعل الصعوبات المالية للجزائر أقل حدة⁽²⁾، ليعاود الارتفاع سنة 2016 مسجلاً 6.4% وهذا بسبب التبعية تجاه العائدات البترولية على الاقتصاد الجزائري.

(1) أحمد نصير، مرجع سابق، ص 299.

(2) محمد نجيب صحراوي، دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 1980-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة ورقلة، 2016، ص 32.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لانعكاس مؤشرات الاقتصاد الكلي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1990-2015

إذا كانت النظرية الاقتصادية تعمل على تفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، فإن القياس الاقتصادي يهدف إلى دراسة هذه العلاقة بشكل كمي والوصول إلى نتائج تمكن من فهم الواقع الاقتصادي ورسم السياسات المناسبة له، كما يهتم بالأسس القياسية والاختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية، وسنحاول تقدير وبناء نموذج عام لأثر انعكاس المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال ربط أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على هذا النوع من الاستثمار، كما أننا أيضا سنحاول دراسة السببية بين هذه المتغيرات من خلال سببية جرانجر Grange. حيث كانت فترة الدراسة من سنة 1990 إلى سنة 2015، وهذا بالاعتماد على برنامج Eviews9، حيث قسمنا المبحث إلى ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: دراسة قياسية لأثر مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
ومن خلال هذا المطلب سنحاول قياس أثر مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي اقتصرنا فيه على مؤشر رصيد ميزان المدفوعات، وذلك من خلال نموذج يتضمن تدفقات الاستثمار الأجنبي كمتغير تابع، ورصيد ميزان المدفوعات كمتغير مستقل، والمنهجية المتبعة في الدراسة تفرض علينا أن نبدأ بإستقرارية السلاسل الزمنية ثم اختبار فرضية التكامل المشترك وتصميم نموذج تصحيح الخطأ وفي الأخير نستطيع اختبار العلاقة السببية لجرانجر.

❖ **تحديد متغيرات النموذج:** في هذه الدراسة سيتم اختبار النموذج بحيث يشمل متغيرين:

ميزان المدفوعات (PB) كمتغير مفسر يمثل المؤشر الاقتصادي الخارجي، والاستثمار الأجنبي المباشر (IND) كمتغير تابع، وعليه يكون النموذج المقترح كالتالي:

$$\text{المعادلة رقم (2-1)} \quad \text{IND}_t = f(\text{BP}) \dots \dots \dots$$

بحيث أن:

IND: تمثل نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي.

BP: تمثل نسبة عجز أو فائض في ميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن صياغة النموذج المقدر وفق العلاقة التالية:

$$IND_i = \alpha_0 + \alpha_1 BP + \varepsilon_i \dots \dots \dots \text{المعادلة رقم (2-2)}$$

حيث أن:

i: تمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة 1990-2015.

α_0 : تمثل نسبة تأثير جميع المتغيرات التفسيرية كاستقرار سياسي و الأمني، درجة ثقة المستثمرين الأجانب في المناخ الاستثماري بالجزائر، البنى التحتية للاقتصاد الجزائري كالجانب القانوني والتشريعي.

α_1 : تمثل نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي عند نسبة التغير في مؤشر ميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي ب1%.

ε : الخطأ العشوائي.

قبل الشروع في تقدير النموذج، لابد من دراسة ما إذا كانت السلاسل المذكورة سابقا مستقرة أم لا، تجنباً لظهور مشكلة الانحدار الزائف⁽¹⁾، حيث يشير هذا المصطلح إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (t,F) وقيمة R^2 ، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذا معنى، أي أن اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل.

● دراسة استقرارية السلاسل :Traitement De Stationnarité Des Séries

غالبا ما تتسم المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرار، وذلك لأنها معظمها يتغير وينمو مع الزمن مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين و مرتبطين بالزمن، ولذلك من الضروري إختبار استقرارية السلاسل الزمنية ومعالجتها في حالة عدم الاستقرار ومعرفة درجة تكاملها، ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية سنعتمد على اختبارات ديكي فولر ADF.

⁽¹⁾Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanyuy : **Econométrie appliquée**, (Bruxelles : Edition De Boeck, 2004), p.319.

❖ تحديد درجة التباطؤ:

قبل القيام بإختبار استقرارية السلاسل الزمنية لابد من تحديد درجة التباطؤ والتي يمكن تحديدها من خلال الجدول التالي⁽¹⁾:

الجدول رقم (2-09): تحديد درجة التباطؤ

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
-1.5619	-1.4860	-1.5852	0.0007	NA	19.4380	0
-1.9138	-1.6863	-1.9839	0.0004	14.4832	27.8230	1
-2.2706	-1.8915*	-2.3874	0.0003	13.0424	36.2623	2
-1.9427	-1.4120	-2.1063	0.0004	1.23717	37.1695	3
-2.2990*	-1.6166	-2.5093*	0.0003*	9.9668*	45.6030	4

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على الملحق رقم (2).

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن معظم المعايير تشير إلى أن درجة التباطؤ هي 4 بحيث نأخذ أقل قيمة لمعايير (AIC, FPE, HQ), وأكبر قيمة بالنسبة إلى معيار (LR), و أن درجة تأخير هي (P = 4) لكلا المتغيرتين, وبالتالي إختبار ADF هو الملائم لهذه السلسلتين.

❖ اختبارات ديكي فولر المطور Tests ADF:

يستوجب التحليل القياسي للنماذج للتأكد من استقرارية المتغيرات، ويتم ذلك من خلال اختبار "ديكي فولر" الأكثر شيوعاً، والذي يعتمد على مقارنة قيمة (df) المحسوبة - بالقيمة المطلقة - أكبر من القيمة المحدولة - بالقيمة المطلقة -، وعند هذه الحالة ترفض الفرضية الصفرية (وجود جذر الوحدة: $H_0=0$)، والجدول التالي يعرض نتائج اختبار الاستقرارية⁽²⁾:

(1) انظر إلى الملحق رقم (2).

(2) انظر إلى الملحق رقم (3) و (4).

الجدول رقم (2-10): نتائج اختبارات ديكي فولر المطور ADF

القيم الحرجة عند 5%	BP	IND		
-3.63	-2.75	-1.17	Trend et intercept	السلسلة الأصلية
-3.01	-0.28	1.57	Intercept	
-1.95	0.41	1.41	None	
-3.64	-5.33	-4.36	Trend et intercept	سلسلة الفروق الأولى
-3.01	-5.44	-6.76	Intercept	
-1.95	-5.26	-6.50	None	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج Eviews9.

بعد تحديد درجات التأخر لاختبارات ديكي فولر المطور ADF لكل سلسلة وبلاستعانة بالبرنامج المتخصص في النمذجة القياسية "Eviews9" قمنا بإجراء اختبارات ADF على السلسلتين IND و BP والنتائج معروضة في الجدول أعلاه، وهي اختبارات استقرارية المتغيرات المدروسة، حيث تظهر نتائج هذا الاختبار أن كلا السلسلتين الأصليتين لمعدل ميزان المدفوعات و الاستثمار الأجنبي المباشر غير مستقرتين (تحتويان على جذور وحدوية) لأن القيم المطلقة لإحصائيات هذا الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5% وذلك عند النماذج الثلاثة لهذا الاختبار، وبعد معالجة السلاسل الأصلية بطريقة الفروقات من الدرجة الأولى تبين أن سلسلي الفروق الأولى (BP و IND) مستقرتان لتوفرهما على شرط الاستقرار وهو أن تكون القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها في النماذج الثلاثة لاختبارات ديكي فولر المطور، وهذا يثبت أن سلسلي BP و IND متكاملتين من الدرجة الأولى (I(1)، ما يعني أن لهما نفس درجة التكامل و وهذا ما يشير إلى إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرين.

● اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن-جسلس:

على ضوء اختبار الاستقرار، اتضح أن كل متغير على حدا متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق الأول، ولمعرفة وجود أو عدم وجود التكامل المشترك نقوم بما يلي:

الجدول رقم (2-11): نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن-جسلس

Date: 05/12/17 Time: 17:27				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: IND BP				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.440267	17.89287	15.49471	0.0214
At most 1 *	0.152310	3.965764	3.841466	0.0464
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.440267	14.26460	13.92711	0.0565
At most 1 *	0.152310	3.965764	3.841466	0.0464
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج Eviews9.

نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول رقم: (2-12) أدت إلى قبول الفرضية البديلة (توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين)، وذلك لأن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر Trace Statistic أكبر من القيمة المحدولة لها عند مستوى معنوية 5% : ($tr=56.74 > 47.85$) و ($tr=99.02 > 69.81$)، نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى Max-Eigen Statistic هي الأخرى جاءت مدعمة لنتائج اختبار الأثر، ما يعني قبول الفرضية البديلة (توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات)، وهكذا يتضح وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

❖ تقدير علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات في الأجل الطويل:

تكون معادلة التوازن في الأجل الطويل على النحو التالي:

$$IND_t = \alpha_0 + \alpha_1 BP + \varepsilon_t \quad \text{المعادلة رقم (2-3) } \dots\dots\dots$$

و منه النموذج المقدر في الأجل الطويل هو⁽¹⁾:

النموذج الأول:

$$\begin{array}{l} IND = 0.019 + 1.08BP \\ SE \quad (0.03) \quad (0.22) \\ SSR=0.60 \quad DW=1.90 \quad R^2=0.48 \quad F=22.66 \end{array}$$

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم (5).

- الدلالة الاقتصادية:

نلاحظ أن إشارة المعلمة الثانية موجبة، أي أن العلاقة طردية بين ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- الدلالة الإحصائية:

والملاحظ من خلال النموذج أن المعلمة الأولى غير معنوية وقيمة معامل التحديد (R^2) تشير إلى أن المتغير المستقل يفسر ويشرح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بما نسبته 48% وهي نسبة غير معتبرة.

وفيما يخص اختبار ستودنت t فنلاحظ أن المعلمة α_1 مقبولة حيث: $t_{ca}=4.76$ أكبر من $t_{ca}=2.06$, أي رفض الفرضية القائلة $H_0=\alpha_1=0$, أما المعلمة α_0 فهي مرفوضة بحيث أن: $p>0.05$ وهذا يعني قبول الفرضية H_0 .

أما اختبار فيشر فلدينا الإحصائية المحسوبة لفischer $F_{CA}=22.66$ أكبر من $F_{ta}=4.26$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ومنه معالم النموذج تختلف معنويا عن الصفر.

(1) انظر إلى الملحق رقم (5).

❖ تقدير علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات في الأجل القصير:

وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ ليعكس العلاقة في المدى القصير أو التذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى البعيد ، و يتم تقدير العلاقة في المدى القصير بإدخال البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبطاً لفترة واحدة، و لكن بعد معرفة مدى استقرارية البواقي، ومنه تحصلنا على النتائج التالية⁽¹⁾:

الجدول رقم(2-12):إختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي باستخدام

Augmented Dickey fuller (ADF)

	الاختبار في المستوى					
	بثابت و اتجاه عام (Trend and intercept)		بثابت (Intercept)		بدون ثابت و لا اتجاه عام (none)	
البواقي	-4.63	-3.60	-4.57	-2.98	-4.67	-1.95
	ADF test statistic	ADF test critical values 5% level	ADF Test Statistic	ADF test critical values 5% level	ADF test statistic	ADF test critical values 5% level

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على برنامج Eviews9.

من الجدول أعلاه نستنتج أن البواقي مستقرة في المستوى فقط، و يمكن القول أن البواقي متكاملة من الدرجة صفر. يمكننا القيام الآن بالمرحلة الثانية لمنهج Engel and Granger في التكامل المشترك و المتمثلة في آلية تصحيح الخطأ Error Correction Mechanism، إن وجود التكامل المشترك يعني إضافة حد تصحيح الخطأ (1-ECT) و الذي يقيس سرعة تكيف الإختلالات في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، و قد أشار(Jones and Joulfaian 1991) إلى أن حد تصحيح الخطأ يمثل أثر العلاقة السببية في الأجل الطويل.

الآن سوف يتم صياغة نموذج تصحيح الخطأ (ECM) و ذلك على النحو التالي:

$$\Delta(\text{IND})=\alpha_0+\alpha_1\Delta(\text{BP})+\text{ECT}_t+\varepsilon_t\text{.....(2-4):المعادلة رقم (2-4)}$$

حيث قمنا بإضافة حد تصحيح الخطأ بفترة إبطاء واحدة مع العلم أن حد تصحيح الخطأ يمثل البواقي نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل، و منه الصيغة المقدرة هي موضحة كما يلي⁽²⁾:

(1) انظر إلى الملحق رقم (6).

(2) انظر إلى الملحق رقم (7).

النموذج الثاني:

$$DIND = -0.0016 + 0.6345*DBP - 1.0714*E_{(-1)}$$

$$SE \quad (0.28) \quad (0.16) \quad (0.19)$$

$$F=28.39 \quad SSR=0.44 \quad DW=1.82 \quad R^2=0.72$$

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم(7).

❖ التفسير الاقتصادي للنموذج:

من خلال النموذج نلاحظ أن معامل الانحدار لمؤشر BP موجب، وهذا يعني أنه إذا ارتفع مؤشر ميزان المدفوعات نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي ب 1.08، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث أن حالات العجز لميزان المدفوعات لها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فحالات العجز الطويلة الأمد من المحتمل أن تؤدي إلى الزيادة في الضرائب المستقبلية، وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض مداخيل الأفراد وبالتالي يخفض الطلب على السلع والخدمات فينخفض الادخار وبالتالي ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر، و نستنتج أيضا أن معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى الدلالة 5% و تشير الإشارة السالبة إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج المقدر. ونلاحظ أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر مرن في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير فهي ضعيفة نوعا ما حيث زيادة رصيد ميزان المدفوعات ب 1 % في الأجل الطويل يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.08%، أما في الأجل القصير فسوف يزداد ب 0.63%.

❖ التفسير الإحصائي للنموذج

تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار معنوية معاملات النموذج أثر المؤشر الخارجي على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهم اختبارات الرتبة الأولى: معامل التحديد واختبار التوزيع t واختبار التوزيع F بمستوى معنوية ودرجات حرية محددة والانحراف المعياري للمعاملات، مع تحديد مجال الثقة للمعالم المقدرة ودراسة مشكل وجود الارتباط الذاتي:

- تفسير النموذج: يشير معامل التحديد (R^2) أن المتغير المستقل يفسر ويشرح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بما نسبته 72% وهي نسبة جيدة.

- دراسة معنوية المعالم المقدرة: وفيما يخص اختبار ستودنت t فنلاحظ أن المعلمة α_1 مقبولة حيث:

$$t_{ca}=3.94 \text{ أكبر من } t_{ta}=2.06, \text{ أي رفض الفرضية القائلة } H_0=\alpha_1=0, \text{ ومعلمة حد تصحيح الخطأ}$$

ECT₋₁ معنوية عند مستوى الدلالة 5%، باستثناء المعلمة α_0 فهي مرفوضة بحيث أن: $p > 0.05$ وهذا يعني قبول الفرضية H_0 .

- دراسة المعنوية الكلية لنموذج: نحذف إلى اختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0 : كل معاملات النموذج معدومة.

H_1 : يوجد على الأقل معامل يختلف معنويا على الصفر.

لدينا الإحصائية المحسوبة لفيشر $F_{CA}=28.39$ أكبر من $F_{ta}=4.26$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ومنه معالم النموذج تختلف معنويا عن الصفر.

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن $DW=1.82$ وهي تقترب من 2 وهو ما يدل تماما على غياب مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

• دراسة العلاقة السببية بين المتغيرين:

يقصد بالعلاقة السببية، مدى تسبب نمو متغير معين في نمو متغير آخر أم لا، أو هناك تأثير متبادل، وسنحاول معرفة اتجاه العلاقة السببية بين الصادرات والنتائج هل هي عكسية أم تبادلية وهذا باستخدام طريقة Granger.

إن الإختبار المناسب لدراسة السببية هو إختبار Fisher، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-13): ملخص للعلاقة السببية بين المتغيرين

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/12/17 Time: 21:10			
Sample: 1990 2015			
Lags: 4			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DBP does not Granger Cause DIND	21	4.23631	0.0229
DIND does not Granger Cause DBP		1.42990	0.2833

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج Eviews9.

إن الهدف من هذا الاختبار هو معرفة من يؤثر على من؟ أي هل IND هو الذي يؤثر في BP؟ أم أن BP هو الذي يؤثر في IND؟، ومن خلال نتائج اختبار جرانجر للسببية يتضح أنه لا يمكن أن نقبل الفرضية القائلة بأن IND يؤثر في BP (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.28 وهو أكبر بكثير من 0.05)، كما أننا يمكن أن نقبل فرضية أن معدل BP يؤثر في IND عند مستوى معنوية 5%، وذلك راجع لأن BP هي المتغير المستقل الذي يؤثر في IND وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر مؤشرات الأداء الداخلي على الاستثمار الأجنبي المباشر

ومن خلال هذا المطلب سنحاول قياس أثر المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال نموذج يتضمن النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة والموازنة العامة كمتغيرات مستقلة والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، وعليه يكون النموذج المقترح وفق الشكل التالي:

$$IND_t = f(GE, MPF, INF, TCHO) \dots \dots \dots \text{رقم (2-5) المعادلة}$$

بحيث أن:

IND: تمثل نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي.

GE: تمثل نسبة معدلات النمو الاقتصادي.

MPF: تمثل نسبة فائض أو عجز في الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي.

TCHO: تمثل نسبة معدلات البطالة.

INF: تمثل نسبة معدلات التضخم.

ويمكن صياغة النموذج المقدر وفق العلاقة التالية:

$$IND_t = \alpha_0 + \alpha_1 GE_t + \alpha_2 INF_t + \alpha_3 MPF_t + \alpha_4 TCHO_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots \text{المعادلة رقم (2-4)}$$

حيث أن:

α_0 : وهو الحد الثابت والذي يمثل نسبة تأثير جميع المتغيرات التفسيرية.

α_1 : نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي عند نسبة التغير في مؤشر نسبة معدل النمو الاقتصادي ب 1% .

α_2 : نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي عند نسبة التغير في مؤشر نسبة معدل التضخم ب 1% .

α_3 : تمثل نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي عند نسبة التغير في مؤشر الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي ب 1% .

α_4 : نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي عند نسبة التغير في مؤشر نسبة معدل البطالة ب 1% .

ε_t : تمثل الخطأ أو المتغير العشوائي.

عند تطبيق هذا النموذج الخطي المتعدد على الإقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة كانت النتائج على الشكل التالي⁽¹⁾:

النموذج الثالث:

$$\text{IND} = -0.05 + 1.02\text{GE} - 0.03\text{INF} - 0.44\text{MPF} + 0.09\text{TCHO}$$

$$\text{SE} \quad (0.05) \quad (0.41) \quad (0.24) \quad (0.18) \quad (0.16)$$

$$F=6.42 \quad SSR=0.52 \quad DW=1.99 \quad R^2=0.55$$

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم (8).

• الدلالة الاقتصادية للنموذج:

من خلال النموذج نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بعلاقة طردية بالنمو الاقتصادي، وهذا يتوافق مع توقعاتنا الاقتصادية حيث أنو إذا زاد نسبة معدل النمو بوحدة واحدة ستزيد نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي بـ 1.02، وكذلك بالنسبة للبطالة فالعلاقة طردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يتنافى مع النظرية الاقتصادية، أما بالنسبة للموازنة والتضخم فالعلاقة طردية مع الاستثمار الأجنبي وهذا يوافق النظرية الاقتصادية.

• الدلالة الإحصائية:

يشير هذا النموذج إلى وجود علاقة ارتباطية مقبولة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهذا ما يبينه معامل التحديد $R^2 = 0.55$.

من خلال ملاحظة معنوية جميع متغيرات النموذج بما فيها الثابت وجدناها أكبر من مستوى الدلالة 5%، وبالتالي قبول الفرضية الأولى H_0 أي أن المعلمات جميعها غير معنوية، باستثناء معلمة النمو الاقتصادي α_1 والموازنة α_3 ، حيث : $t_{ca} = 2.45$ أكبر من $t_{ta} = 2.08$ ، أي رفض الفرضية القائلة $H_0 = \alpha_1 = 0$ ، ومنه α_1 معنوية، و $t_{ca} = 2.40$ أكبر من $t_{ta} = 2.08$ ، أي رفض الفرضية القائلة $H_0 = \alpha_3 = 0$ ، ومنه α_3 معنوية.

أما فيشر فلدينا قيمة $F_c = 6.42$ المحسوبة أكبر من قيمة فيشر الجدولة عند مستوى 5% المقدرة بـ $F_t = 2.84$ وعليه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن معلمات معنوية وهذا بصفة مجمعة.

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج (3) تبين أن كل من النمو الاقتصادي و الموازنة العامة هما متغيران تفسيريان مقبولان من الناحية الاقتصادية والإحصائية، إلا أن معدل التضخم ومعدل البطالة هما متغيران

تفسيرين مرفوضان من الناحية الإحصائية والبطالة مرفوضة أيضا من الناحية الاقتصادية، وعليه بصفة عامة يمكن القول أن النموذج غير مقبول، فلا بد من حذف كل من المتغيرين التفسيريين معدل التضخم ومعدل البطالة والثابت لأنه غير معنوي، والقيام بتقدير معادلة انحدار جديدة و كانت النتائج كما يلي⁽¹⁾:

النموذج رقم (4):

$$IND = 0.88GE - 0.44MPF$$

SE (0.35) (0.15)

SSR=0.55 DW=1.89 R²=0.52

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم (9).

• الدلالة الاقتصادية والإحصائية:

نلاحظ من خلال هذه النتائج أن الانحراف المعياري للمعاملات قد انخفض في النموذج، حيث انخفض من 0.41 إلى 0.35 بالنسبة للنمو الاقتصادي، وانخفض من 0.18 إلى 0.15 بالنسبة للموازنة العامة، حيث انخفض الانحراف المعياري لمعاملات النموذج يعبر عن قوة دلالتها الإحصائية.

يتبين من خلال المقدر أنه مقبول من الناحية الاقتصادية وهذا يتوافق مع إشارات المتغيرين و ما تقره النظرية الاقتصادية، حيث يرتبط IND بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي و بعلاقة عكسية مع الموازنة العامة.

نلاحظ أن معامل التحديد R² انخفض مقارنة بالنموذج السابق حيث انخفض من 0.55 إلى 0.52 لكن هذا الانخفاض ضعيف جدا، أما بالنسبة لمعامل التحديد و الذي يدل على أن هناك ارتباط مقبول يقدر ب R²=0.52 بين IND والمتغيرات التفسيرية (GE) و (MPF).

وفيما يخص اختبار "ستودنت t" فالنتائج كانت كالتالي:

– Prob C₁ = 0.0201 وهي أقل من مستوى الدلالة عند 5%، وهذا ما يستلزم ويؤدي إلى قبول الفرضية البديلة (المعلمة هنا ذات دلالة معنوية).

– Prob C₂ = 0.0091 وهي أقل من مستوى الدلالة عند 5%، وهذا ما يستلزم ويؤدي إلى قبول الفرضية البديلة (المعلمة هنا ذات دلالة معنوية).

بالإضافة فإن قيمة DW = 1.89 وهي أكبر من معامل التحديد R² وهذا ما يستلزم برفض احتمال أن يكون هذا الانحدار زائفا.

ومن خلال التفسير الاقتصادي والإحصائي للنموذج يمكن اعتباره نموذج جيد وصالح للتنبؤ.

(1) انظر إلى الملحق رقم (9).

المطلب الثالث: دراسة السببية وتقدير أثر المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي هذا المطلب سنحاول دراسة السببية و بناء نموذج عام، الذي يضم متغيرات الدراسة (المتغيرات الاقتصادية الكمية كمتغيرات مستقلة ومدى أثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر)، وبعد التقييم الاقتصادي والإحصائي لهذا النموذج، سنجري مقارنته بنماذج المقدرة في السابق، ونختار الأفضل والأحسن من أجل أن يكون صالح للتنبؤ.

الفرع الأول: دراسة السببية بين متغيرات المؤشرات الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر

يستخدم اختبار جرانجر للسببية لمعرفة وجود علاقة سببية في الأجل القصير بين كل متغيرين على حدا، ويتم تحديد وجود السببية من عدمها بناء على معنوية العلاقة، كما هو مبين في الجدول الموالي⁽¹⁾:

الجدول رقم(2-14): اختبار جرانجر (Granger) للسببية

الفرضيات	إحصائية FC	الاحتمال	السببية	العلاقة
IND لا يسبب INF	2.64	0.08	لا تسبب	لا توجد
IND لا يسبب IND	0.14	0.96	لا تسبب	
IND لا يسبب BP	0.53	0.71	لا تسبب	أحادية
IND لا يسبب BP	4.04	0.02	تسبب	
IND لا يسبب TCHO	2.34	0.10	لا تسبب	متبادلة
IND لا يسبب TCHO	33.59	0.00	لا تسبب	
IND لا يسبب MPF	3.18	0.04	تسبب	متبادلة
IND لا يسبب MPF	14.41	0.00	تسبب	
IND لا يسبب GE	1.77	0.19	لا تسبب	لا توجد
IND لا يسبب GE	0.03	0.99	لا تسبب	

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 10.

(1) انظر إلى الملحق رقم (10).

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (2-14) تباين حالات وجود علاقة سببية جرانجر بين متغيرات المؤشرات الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر ، علما انه يتم تحديد السببية من عدمها بناء على الاحتمالية، فإذا كانت الاحتمالية اقل من 5 بالمائة نرفض الفرضية العدمية (H_0)، وهذا يعني أن معدل التضخم والنمو الاقتصادي لا يفسر نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي لا توجد سببية والعكس، أما متغير ميزان المدفوعات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فهو يفسر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، هذا يعني قبول الفرضية الثانية، لكن لا يوجد اتجاه عكسي ولهذا تعتبر العلاقة بينهما علاقة أحادية، أما متغير الموازنة العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة البطالة فهما يفسران نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، هذا يعني قبول الفرضية الثانية، لكن يوجد اتجاه عكسي ولهذا تعتبر العلاقة بينهما علاقة تبادلية.

الفرع الثاني: تقدير أثر المؤشرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر

من أجل تقدير النموذج العام يجب إدخال كل المتغيرات المستقلة للمؤشرات الاقتصادية الكلية، مجموعة ليصبح الشكل العام للنموذج كالتالي:

$$IND_t = f(GE, MPF, INF, TCHO, BP) \dots \dots \dots (2-4) \text{ رقم المعادلة}$$

وبعد تقدير النموذج العام في المعادلة (2-4) تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (2-15): يبين تقدير أثر المؤشرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر

Dependent Variable: IND				
Method: Least Squares				
Date: 05/14/17 Time: 13:55				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.037839	0.041131	-0.919957	0.3686
BP	0.891294	0.200224	4.451477	0.0002
GE	0.680412	0.311603	2.183588	0.0411
INF	0.144298	0.182382	0.791187	0.4381
MPF	-0.446390	0.135211	-3.301419	0.0036
TCHO	-0.154169	0.132417	-1.164267	0.2580
R-squared	0.774172	Mean dependent var		0.077335
Adjusted R-squared	0.717715	S.D. dependent var		0.216444
S.E. of regression	0.114997	Akaike info criterion		-1.288639
Sum squared resid	0.264488	Schwarz criterion		-0.998309
Log likelihood	22.75231	Hannan-Quinn criter.		-1.205034
F-statistic	13.71262	Durbin-Watson stat		1.838507
Prob(F-statistic)	0.000007			

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج Eviews9.

ومن خلال الجدول يمكن استخلاص النتائج التالية:

النموذج رقم (5):

$$IND = -0.03 + 0.89BP + 0.68GE + 0.14INF - 0.44MPF - 0.15TCHO$$

$$SE \quad (0.04) \quad (0.20) \quad (0.31) \quad (0.18) \quad (0.13) \quad (0.13)$$

$$F=13.71 \quad SSR=0.26 \quad DW=1.83 \quad R^2=0.77$$

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (2-16).

• التفسير الاقتصادي للنموذج:

نلاحظ من خلال النموذج (5) أن إشارة معلمة الموازنة العامة والبطالة سالبة، معناه أن العجز في مؤشر الموازنة العامة وانخفاض معدل البطالة سيؤديان إلى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، وفيما يخص معلمة التضخم فهي موجبة وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث كلما زاد التضخم بوحدة واحد زاد نسبة الاستثمار بـ 0.14.

ونلاحظ أيضا أن معلمة كلا من النمو وميزان المدفوعات موجبة، أي أنهم على علاقة طردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

• التفسير الإحصائي للنموذج

معامل التحديد R^2 يشير إلى أن 77% من التغيرات في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر راجعة إلى التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الكلية، أما نسبة 23 % فهي ترجع إلى عوامل أخرى لا نعرفها.

وفيما يخص اختبار " ستودنت t " فالنتائج كانت كالتالي:

$$- \text{Prob } C_0 = 0.368 \text{ معلمة الثابت وهي أكبر من مستوى الدلالة عند } 5\%, \text{ وهذا ما يستلزم ويؤدي}$$

إلى قبول الفرضية الصفرية (المعلمة غير معنوية).

$$- \text{Prob } C_1 = 0.0002 \text{ معلمة BP وهي أقل من مستوى الدلالة عند } 5\%, \text{ وهذا ما يستلزم ويؤدي إلى}$$

قبول الفرضية البديلة (المعلمة هنا ذات دلالة معنوية).

- $Prob C_2 = 0.041$ معلمة GE وهي أقل من مستوى الدلالة عند 5%، وهذا ما يستلزم ويؤدي إلى قبول الفرضية البديلة (المعلمة هنا ذات دلالة معنوية).
 - $Prob C_3 = 0.438$ معلمة INF وهي أكبر من مستوى الدلالة عند 5%، وهذا ما يستلزم ويؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية ((المعلمة غير معنوية) .
 - $Prob C_4 = 0.003$ معلمة MPF وهي أقل من مستوى الدلالة عند 5%، وهذا ما يستلزم ويؤدي إلى قبول الفرضية البديلة (المعلمة هنا ذات دلالة معنوية).
 - $Prob C_5 = 0.258$ معلمة TCHO وهي أكبر من مستوى الدلالة عند 5%، وهذا ما يستلزم ويؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية ((المعلمة غير معنوية) .
- أما $Prob F = 0.000007$ وهي أقل مستوى الدلالة عند 5%، وهذا يعني أن المعلمات معنوية وهي بصفة مجمعة.

بالإضافة فإن قيمة $DW = 1.83$ وهي أكبر من معامل التحديد R^2 وهذا ما يستلزم برفض احتمال أن يكون هذا الانحدار زائفاً.

وأخيراً سوف نقوم بعملية اختيار النموذج الأفضل على أساس عدة اختبارات، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-16): اختيار النموذج الأفضل من بين النماذج الثلاثة حسب المعايير الإحصائية

النماذج	الصيغة	AIC	DW	Lag-lik	s.c	R^2
النموذج 1	$\Delta(IND)_t = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta(BP)_t + ECT_t + \varepsilon_t$	0.95-	1.82	14.91	0.80-	0.72
النموذج 2	$IND_t = \alpha_1 GE_t + \alpha_2 MPF_t$	0.84-	1.89	13.03	0.55-	0.52
النموذج 3	$IND_t = f(GE, MPF, INF, TCHO, BP)$	-1.28	1.83	22.75	0.99-	0.77

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على:

- مستخلص من الملحق (7) و الملحق (8) والجدول رقم (2-16).

يكون النموذج المختار و الأفضل هو الذي يعطي أحسن توفيقه بين المعيارين AIC و SC مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى معامل التحديد R^2 ، معنوية المعالم المقدرة وإحصائية DW، ومجموع مربعات البواقي SSR، ومعيار Log-lik.

وبعد تفحص النماذج الثلاثة السابقة نستنتج أن النموذج الثالث هو الأفضل ذو الصيغة التالية:

$$IND_t = f(GE, MPF, INF, TCHO, BP)$$

لعدة اعتبارات منها:

- أقل قيم للمعيارين AIC, SC.
 - مستوى أعلى لقيمة معامل التحديد.
 - إحصائية DW هي الأفضل لأنها في أفضل قيمة.
- من خلال تحليلنا الاقتصادي و الإحصائي نستنتج أن المؤشرات الاقتصادية الكلية تلعب دورا كبير في تدفق الاستثمارات الأجنبي المباشر في الجزائر, وهذا عندما تكون المؤشرات الداخلية والخارجية مرتبطة ومتناسقة مع بعضها البعض, وعلى الدولة أن توفر المناخ المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

خلاصة الفصل

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والضمانات والحوافز الممنوحة له وكذا الإطار التشريعي وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ثم بينا تطور أهم المؤشرات الداخلية والخارجية في الجزائر وهذا في المبحث الأول.

أما في المبحث الثاني فتناولنا الدراسة التطبيقية والتي قسمناها إلى ثلاثة نماذج، حيث قمنا في النموذج الأول باستخدام طريقة ديكي فولر لفحص استقرارية السلاسل الزمنية، فكشف لنا عدم إستقرارية السلاسل عند المستوى، وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى ظهر لنا أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى، مما سمح لنا بالتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك، وفي الأخير قمنا بصياغة نموذج تصحيح الخطأ بطريقة Engle Granger والتي قدر ب 1.07-.

أما النموذج الثاني فاستخدمنا طريق الانحدار المتعدد بإزالة النماذج الغير معنوية وتوصلنا إلى أن النمو الاقتصادي يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة طردية والموازنة العامة بعلاقة عكسية وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

وفي النموذج الثالث قمنا بدراسة السببية بين المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم تقدير النموذج وصولاً إلى المرحلة الأخيرة وهي اختيار النموذج الأفضل، وتوصلنا إلى أن النموذج الثالث هو الأفضل والذي تجتمع فيه أهم المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

الصفحة	العنوان
-	إهداء
-	شكر و تقدير
-	ملخص
I	الفهرس
IV-III	قائمة الجداول والأشكال
أ- د	المقدمة العامة
الفصل الأول: الخلفية النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الاقتصاد الكلي	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الاقتصاد الكلي.
07	المطلب الأول : عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
14	المطلب الثاني : التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي والعملي.
24	المطلب الثالث: أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي.
50	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
50	المطلب الأول: الدراسات الخاصة بالاقتصاد الوطني.
56	المطلب الثاني: الدراسات الخاصة بالاقتصاديات الأخرى
61	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: أثر انعكاس مؤشرات الاقتصاد الكلي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	
63	تمهيد
64	المبحث الأول: دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 1990-2016.
64	المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
71	المطلب الثاني: تحليل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة و الواردة إلى الجزائر.
74	المطلب الثالث: تحليل تطور بعض متغيرات الاقتصادي الكلي في الجزائر للفترة 1990-2016.
87	المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لانعكاس مؤشرات الاقتصاد الكلي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1990-2015
87	المطلب الأول: دراسة قياسية لأثر مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
96	المطلب الثاني : دراسة قياسية لأثر مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
99	المطلب الثالث: دراسة السببية وتقدير أثر المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
104	خلاصة الفصل
105	الخاتمة العامة
111	المراجع
-	الملاحق

الكتب:

- 1- أحمد زكريا سيان، مبادئ الاستثمار، دار النهج للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.
- 2- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة، 2013.
- 3- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، 2004-2005.
- 4- توماس ماير وآخرون، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2002.
- 5- جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 6- جيمس بلاكورد، الموجز في النظرية الاقتصادية، ترجمة اشرف محمود، دار زهران، عمان، ط1، 2005.
- 7- جيمس جوارتي، ريجارد استروب، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر الرياض، 1999.
- 8- حسين غازي عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2006.
- 9- راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1971.
- 10- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من الشرق و جنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
- 11- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون، الكويت، 1987.
- 12- سامي خليل، النظريات السياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
- 13- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار دجلة، الأردن، عمان، 2011.
- 14- طاهر مرسي عطية، إدارة الأعمال الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2001.
- 15- عبد الحسين جليل عبد المحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
- 16- عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2004.
- 17- عبد الرحمن الهيني نوزاد، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، الأردن، 2007.
- 18- عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 19- عبد الرحمن يسري وآخرون، الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005.
- 20- عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000-2001.
- 21- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1991.
- 22- عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 23- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
- 24- عبد العزيز قادري، الاستثمارات الدولية (التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات)، ط2، دار هومة، الجزائر، 2006.
- 25- عبد الله رائد عبد الخالق العبيدي و فرحان خالد احمد المشهداني، النقود و المصارف، دار الأيام، الأردن، 2013.
- 26- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 27- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004.
- 28- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية: المدخل العام، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.

- 29- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 30- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، عمان، مؤسسة الوراق، 2004.
- 31- لطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط6، 2007.
- 32- محمد طاقة وحسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- 33- محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان، 2005.
- 34- محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، مصر، 2004.
- 35- محمد يونس محمود، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- 36- محمد يونس محمود، نجار علي عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- 37- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
- 38- موسى شقري نوري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، 2012.
- 39- هويشار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جدير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

مجالات - تقارير - دراسات:

- 1- أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، عدد3، جامعة قاصدي مباح ورقلة، 2004.
- 2- براهيمية آمال، سلامية ظريفة، مداخلة بعنوان: التعجيل بالتغيير، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006.
- 3- بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، قسنطينة، الجزائر، العدد الرابع.
- 4- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري، التقرير السنوي 2006، أكتوبر 2007.
- 5- بيانات الديوان الوطني للإحصاء O.N.S.
- 6- جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي: النظرية و الممارسات، الطبعة الأولى، منشورات دار أسامة للنشر و الطباعة، الجزائر، 2013.
- 7- شهر زاد زغيب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 08، بسكرة، 2005.
- 8- صالح تومي وعيسى شقيب، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2002، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الجزائر، العدد 12، 2005.
- 9- صبحي حسون الساعدي و إياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد4، العدد07 العراق، 2011.
- 10- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001.
- 11- عبد الحميد زعباط، نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، العدد 10، 2004.
- 12- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993.
- 13- عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمن بن طحين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر للفترة: 1970-2008، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، عدد 10، 2012.
- 14- عبد المجيد اونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.

- 15- عقبة عبد اللاوي، سلسلة محاضرات مقدمة لطلبة السنة الأولى ل م د، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 2008.
- 16- علاوة نوري، أثر الفائدة على الكفاءة الاقتصادية والمؤشرات الأساسية للتوازن الاقتصادي، الملتقى الوطني التاسع حول أداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات، الجزء الثاني، دار بهاء للنشر والتوزيع، سكيكدة، 09-10 ماي 2011.
- 17- علي همال، فاطمة حفيظ، أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الاورو متوسطية، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، الجزائر، عدد 04.
- 18- فارس فضيل، تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث، الملتقى الدولي الثاني، معهد العلوم الاقتصادية والتجاري وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، 2009.
- 19- كرامة مروة، راس حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية - دراسة تحليلية-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012.
- 20- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير سنوات: 2001، 2001، 2002، 2003، 2004.
- 21- محمد أمين بربري، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية -دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2010.
- 22- محمد أمين بربري، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7.
- 23- محمد طالي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، الجزائر، 2008.
- 24- مشتاق باركر، الاستثمار المباشر و تجربة الشرق الأوسط، المجلة الاقتصادية، مركز النشر الاقتصادي، الرياض، العدد 9، 1990.
- 25- منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-الانكتاد-، التقرير السنوي للاستثمار العالمي، استعراض عام 2015.
- 26- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2016.
- 27- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2014.
- 28- نبيل بوفلج، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة 2000-2010، أكاديمية الدراسات الجامعية والإنسانية، جامعة الجزائر، العدد 9، 2013.
- 29- هشام جمال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة - حالة الجزائر-، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، ع 6، م 1، 2013.

رسائل واطروحات:

- 1- احمد نصير، اثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.
- 2- بلال بو بلوطة، أثر تحرير أسعار الفائدة على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2011.
- 3- بلقاسم مصباح، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة- حالة الجزائر-، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006.
- 4- بملول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، سنة 2011.

- 5- بوزيد بورنان، تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، 2015.
- 6- جميلة وجدي، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص 54.
- 7- حسين كركاشة، اثر التضخم على المحتوى الاعلامي للقوائم الدالية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
- 8- خالد جلول، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات النمو على الاقتصادي، (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر -2006-1970)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009.
- 9- سعيد هتهات، دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.
- 10- صديق بوقرة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي دراسة قياسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2006، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2010.
- 11- عز الدين تمار، دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي، حالة بعض الدول العربية خلال الفترة 1999-2013، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة ورقلة، الجزائر، سنة 2015.
- 12- عصام عبد العزيز مصطفى، الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط، دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998.
- 13- علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، أطروحة الدكتوراه، جامعة تلمسان، غير منشورة، 2012.
- 14- فارس فوضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية، مذكرة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 15- فوزية صالح، انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص ومالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2016.
- 16- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011.
- 17- كمال بوصائي، حدود البطالة الظرفية والبطالة الهيكلية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
- 18- محمد نجيب صحراوي، دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 1980-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة ورقلة.
- 19- محي الدين حمادي، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009.

- 20- مسعود عطاب, أثر مخاطر سعر الفائدة على أداء محفظة الأوراق المالية, دراسة حالة بورصة نيويورك للأوراق المالية للفترة 2010-2014, مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, تخصص التقنيات الكمية في التسيير, جامعة ورقلة, 2015.
- 21- مصطفى بن شلاط, أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر, شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص التحليل الاقتصادي معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, المركز الجامعي بشار, 2006.

القوانين - الأوامر - المراسيم:

- 1- ج.ج.د.ش, الجريدة الرسمية, الأمر رقم 03-01 المؤرخ في جمادي الثاني 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والموافق عليه بالقانون 01-16 المؤرخ في: 04 شعبان 1422 الموافق لـ: 21 أكتوبر.
- 2- قانون 90-10, المؤرخ في: 14/04/1990 المتعلق بالنقد و القرض, الجريدة الرسمية, العدد : 16, الصادرة في: 1990/04/1.
- 3- المرسوم التشريعي رقم : 93-12, المؤرخ في: 05 أكتوبر 1993, المتعلق بترقية الاستثمار, الجريدة الرسمية, العدد: 64, الصادرة في: 1993/10/1
- 4- الأمر رقم: 03-01, المؤرخ في: 20 أوت 2001, المتعلق بتطوير الاستثمار, الجريدة الرسمية, العدد: 47, الصادرة في: 22 أوت 2001.
- 5- الأمر رقم: 06-08, المؤرخ في: 15/07/2006, المتعلق بتطوير الاستثمار, الجريدة الرسمية, العدد: 47, الصادرة في: 2006/07/1.
- 6- قانون 16-09, المؤرخ في: 03/08/2016 المتعلق بترقية الاستثمار, الجريدة الرسمية, العدد : 46, الصادرة في: 2016/08/3.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

❖ les livres:

- 1- François Gauthier, **relations économiques internationales**, 2eme édition, les presses de l'université Lavallations économiques internationales, 2eme édition, les presses de l'université Laval saint-foy, 1992, p: 702.
- 2- Parent Antoine, **Balance des Paiement et Politique Economique**, Nathan, France, 1996, p 5.
- 3- Peyrard j, **gestion financier International**, eduibert, Paris, 1995, P:183.
- 4- United Nations Center on Transnational Corporations: **The Determents of Foreign Direct Investment A survey of the Evidence**, United Nations, New York 1992, p58-59.

ثالثا: مراجع الكترونية

- 1- موقع وزارة المالية : <http://www.mf.gov.dz>, تاريخ الاطلاع: 2017/04/28, على الساعة 17:19, تم نشر المقال: 12/2016/05/
- 2- بنك الجزائر, النشرة الإحصائية الثلاثية, الإحصائيات النقدية والمالية, على الموقع: www.knab-fo-airegla.zd, العدد 37, مارس 2017.
- 3- بنك الجزائر, النشرة الإحصائية الثلاثية, الإحصائيات النقدية والمالية, على الموقع: www.knab-fo-airegla.zd, العدد 29, مارس 2014.
- 4- بنك الجزائر, النشرة الإحصائية الثلاثية, الإحصائيات النقدية والمالية, على الموقع: www.knab-fo-airegla.zd, العدد 21, مارس 2012, ص 15.
- 5- وكالة الأنباء الجزائرية, مشروع القانون المتعلق بترقية الاستثمار, تم تصفح الموقع: <http://www.radioalgerie.dz>, تاريخ الاطلاع: 2017/04/28, على الساعة 17:19, تم نشر المقال: 2016/06/27.
- 6- Les Investissements Directs Etrangers en Algérie en 2012, (Novembre 2013): www.tresor.economie.gouv.fr/file.

معطيات الدراسة للفترة 1990-2015

ANEE	IND	BP	GE
1990	0.022000	0.032000	-0.022000
1991	0.000600	0.055000	-0.003000
1992	0.002100	0.013000	0.020000
1993	0.000000	0.038000	-0.025000
1994	0.000000	-0.102900	0.003000
1995	0.035000	-0.088000	0.039000
1996	0.005800	-0.045000	0.038000
1997	0.005400	0.035000	0.012000
1998	0.012600	-0.037000	0.050000
1999	0.006000	-0.038000	0.320000
2000	0.008000	0.069000	0.038000
2001	0.021700	0.058000	0.019000
2002	0.018700	0.032000	0.052000
2003	0.096000	0.054000	0.068000
2004	0.010300	0.066400	0.052000
2005	0.010500	0.085000	0.047000
2006	0.066000	0.089000	0.053000
2007	0.088000	0.190000	0.048000
2008	0.085000	0.198000	0.024000
2009	0.123000	0.024000	0.021000
2010	0.015000	0.058000	0.021000
2011	0.066000	0.061000	0.028000
2012	0.113000	0.048000	0.033000
2013	0.810000	0. 620000	0.028000
2014	0.710000	0.027540	0.023000
2015	-0.320000	-0.159837	0.008000

GDP	INF	TCHO	MPF
62.05	0.178000	0.244000	0.031900
45.72	0.259000	0.211000	0.043000
48.00	0.317000	0.230000	0.007500
49.95	0.205000	0.231500	-0.059100
42.54	0.290000	0.248000	-0.018600
41.76	0.298000	0.281000	-0.079100
46.94	0.187000	0.280000	0.031900
48.18	0.057000	0.280000	0.029300
48.19	0.050000	0.295000	-0.035700
48.64	0.028000	0.330000	-0.003400
54.79	0.003000	0.298000	-0.012800
54.74	0.042000	0.273000	0.016100
56.76	0.014000	0.257000	0.026000
67.86	0.026000	0.237000	-0.031200
85.33	0.036000	0.177000	-0.046600
103.20	0.016000	0.153000	-0.044700
117.03	0.025000	0.123000	-0.071700
134.98	0.045000	0.110000	-0.123800
171.00	0.044000	0.113000	-0.116400
137.21	0.057000	0.102000	-0.093500
161.21	0.039000	0.100000	-0.115600
200.01	0.045000	0.100000	-0.163200
209.05	0.089000	0.970000	-0.075000
209.72	0.032600	0.980000	-0.004000
213.98	0.029200	0.106000	-0.073000
164.78	0.047800	0.113000	-0.162000

الملحق رقم(2): تحديد درجة التباطؤ

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: IND BP

Exogenous variables: C

Date: 05/12/17 Time: 19:56

Sample: 1990 2015

Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	19.43804	NA	0.000702	-1.585276	-1.486091	-1.561911
1	27.82305	14.48321	0.000473	-1.983914	-1.686357	-1.913818
2	36.26231	13.04249	0.000320	-2.387483	-1.891554*	-2.270657
3	37.16957	1.237172	0.000437	-2.106325	-1.412025	-1.942768
4	45.60304	9.966832*	0.000309*	-2.509368*	-1.616697	-2.299081*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

الملحق رقم(3): نتائج استقرار سلسلة BP في المستوى وفي الفرق الأول

- في المستوى

Null Hypothesis: BP has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 3 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.754418	0.0052
Test critical values:	1% level		-4.440739	
	5% level		-3.632896	
	10% level		-3.254671	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BP)				
Method: Least Squares				
Date: 05/12/17 Time: 20:11				
Sample (adjusted): 1994 2015				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-3.155473	0.663693	-4.754418	0.0002
D(BP(-1))	1.672339	0.563182	2.969449	0.0090
D(BP(-2))	0.762099	0.478897	1.591363	0.1311
D(BP(-3))	0.883720	0.440773	2.004929	0.0622
C	-0.288115	0.079881	-3.606798	0.0024
@TREND("1990")	0.032044	0.007093	4.517801	0.0004
R-squared	0.763266	Mean dependent var		-0.008993
Adjusted R-squared	0.689287	S.D. dependent var		0.195199
S.E. of regression	0.108807	Akaike info criterion		-1.371482
Sum squared resid	0.189423	Schwarz criterion		-1.073925
Log likelihood	21.08631	Hannan-Quinn criter.		-1.301387

Null Hypothesis: BP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 4 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.280447	0.9125
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(BP)

Method: Least Squares

Date: 05/12/17 Time: 20:13

Sample (adjusted): 1995 2015

Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.142294	0.507382	-0.280447	0.7830
D(BP(-1))	-0.749533	0.509788	-1.470282	0.1621
D(BP(-2))	-1.117851	0.534866	-2.089966	0.0541
D(BP(-3))	-0.385130	0.537159	-0.716975	0.4844
D(BP(-4))	-1.334489	0.501188	-2.662651	0.0177
C	0.040455	0.036956	1.094676	0.2909

R-squared	0.655776	Mean dependent var	-0.002711
Adjusted R-squared	0.541035	S.D. dependent var	0.197728
S.E. of regression	0.133955	Akaike info criterion	-0.947676
Sum squared resid	0.269157	Schwarz criterion	-0.649241
Log likelihood	15.95059	Hannan-Quinn criter.	-0.882907
F-statistic	5.715256	Durbin-Watson stat	2.167230
Prob(F-statistic)	0.003800		

Null Hypothesis: BP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.411856	0.7931
Test critical values:		
1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP)
Method: Least Squares
Date: 05/12/17 Time: 20:14
Sample (adjusted): 1995 2015
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	0.173077	0.420238	0.411856	0.6859
D(BP(-1))	-1.005713	0.455696	-2.206981	0.0423
D(BP(-2))	-1.324636	0.503489	-2.630912	0.0182
D(BP(-3))	-0.522807	0.525454	-0.994962	0.3346
D(BP(-4))	-1.434013	0.495918	-2.891633	0.0106
R-squared	0.628277	Mean dependent var		-0.002711
Adjusted R-squared	0.535346	S.D. dependent var		0.197728
S.E. of regression	0.134782	Akaike info criterion		-0.966057
Sum squared resid	0.290660	Schwarz criterion		-0.717361
Log likelihood	15.14359	Hannan-Quinn criter.		-0.912083
Durbin-Watson stat	2.130642			

- في الفرق الأول

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.332058	0.0017
Test critical values: 1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/12/17 Time: 20:16
Sample (adjusted): 1995 2015
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-5.206044	0.976367	-5.332058	0.0001
D(BP(-1),2)	3.282688	0.867238	3.785221	0.0018
D(BP(-2),2)	1.940104	0.716761	2.706765	0.0162
D(BP(-3),2)	1.428429	0.453386	3.150581	0.0066
C	-0.021437	0.080540	-0.266170	0.7937
@TREND("1990")	0.003925	0.005240	0.749101	0.4654

R-squared	0.872206	Mean dependent var	-0.002213
Adjusted R-squared	0.829609	S.D. dependent var	0.319443
S.E. of regression	0.131861	Akaike info criterion	-0.979173
Sum squared resid	0.260812	Schwarz criterion	-0.680738
Log likelihood	16.28132	Hannan-Quinn criter.	-0.914405
F-statistic	20.47535	Durbin-Watson stat	2.204774
Prob(F-statistic)	0.000003		

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 3 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.444759	0.0003
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(BP,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/12/17 Time: 20:17
 Sample (adjusted): 1995 2015
 Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-4.975566	0.913827	-5.444759	0.0001
D(BP(-1),2)	3.095278	0.818902	3.779792	0.0016
D(BP(-2),2)	1.851500	0.697172	2.655729	0.0173
D(BP(-3),2)	1.391649	0.444495	3.130850	0.0064
C	0.034570	0.029532	1.170598	0.2589

R-squared	0.867426	Mean dependent var	-0.002213
Adjusted R-squared	0.834282	S.D. dependent var	0.319443
S.E. of regression	0.130041	Akaike info criterion	-1.037684
Sum squared resid	0.270569	Schwarz criterion	-0.788988
Log likelihood	15.89568	Hannan-Quinn criter.	-0.983711
F-statistic	26.17174	Durbin-Watson stat	2.190132
Prob(F-statistic)	0.000001		

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 3 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.262261	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(BP,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/12/17 Time: 20:21
 Sample (adjusted): 1995 2015
 Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-4.772499	0.906929	-5.262261	0.0001
D(BP(-1),2)	2.934607	0.816062	3.596057	0.0022
D(BP(-2),2)	1.782022	0.702166	2.537894	0.0212
D(BP(-3),2)	1.357395	0.448336	3.027631	0.0076

R-squared	0.856071	Mean dependent var	-0.002213
Adjusted R-squared	0.830672	S.D. dependent var	0.319443
S.E. of regression	0.131449	Akaike info criterion	-1.050749
Sum squared resid	0.293741	Schwarz criterion	-0.851792
Log likelihood	15.03286	Hannan-Quinn criter.	-1.007570
Durbin-Watson stat	2.084678		

الملحق رقم(4): نتائج استقرار سلسلة IND في المستوى وفي الفرق الأول

- في المستوى

Null Hypothesis: IND has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 4 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			1.571942	0.9989
Test critical values:	1% level		-3.788030	
	5% level		-3.012363	
	10% level		-2.646119	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(IND)				
Method: Least Squares				
Date: 05/12/17 Time: 20:27				
Sample (adjusted): 1995 2015				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IND(-1)	1.758202	1.118491	1.571942	0.1368
D(IND(-1))	-2.008710	1.231327	-1.631338	0.1236
D(IND(-2))	-3.057517	1.173878	-2.604629	0.0199
D(IND(-3))	-4.562872	1.139213	-4.005283	0.0011
D(IND(-4))	-2.131428	1.170500	-1.820955	0.0886
C	0.006123	0.045330	0.135080	0.8943
R-squared	0.825475	Mean dependent var		-0.015238
Adjusted R-squared	0.767301	S.D. dependent var		0.281870
S.E. of regression	0.135971	Akaike info criterion		-0.917790
Sum squared resid	0.277323	Schwarz criterion		-0.619355
Log likelihood	15.63680	Hannan-Quinn criter.		-0.853022
F-statistic	14.18956	Durbin-Watson stat		2.450185
Prob(F-statistic)	0.000031			

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.175653	0.8908
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IND)
Method: Least Squares
Date: 05/12/17 Time: 20:25
Sample (adjusted): 1994 2015
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IND(-1)	-1.933320	1.644465	-1.175653	0.2569
D(IND(-1))	1.741922	1.561765	1.115355	0.2812
D(IND(-2))	0.441131	1.620966	0.272141	0.7890
D(IND(-3))	-1.840656	1.122033	-1.640464	0.1204
C	-0.140582	0.091052	-1.543973	0.1421
@TREND("1990")	0.018208	0.009251	1.968188	0.0666
R-squared	0.824263	Mean dependent var		-0.014545
Adjusted R-squared	0.769345	S.D. dependent var		0.275096
S.E. of regression	0.132119	Akaike info criterion		-0.983222
Sum squared resid	0.279288	Schwarz criterion		-0.685665
Log likelihood	16.81545	Hannan-Quinn criter.		-0.913127
F-statistic	15.00903	Durbin-Watson stat		2.239508
Prob(F-statistic)	0.000015			

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.416245	0.9942
Test critical values: 1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IND)
Method: Least Squares
Date: 05/12/17 Time: 20:27
Sample (adjusted): 1995 2015
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IND(-1)	1.864289	0.771564	2.416245	0.0280
D(IND(-1))	-2.116476	0.908684	-2.329165	0.0333
D(IND(-2))	-3.163180	0.847999	-3.730168	0.0018
D(IND(-3))	-4.629778	0.993929	-4.658055	0.0003
D(IND(-4))	-2.171012	1.097906	-1.977412	0.0655
R-squared	0.825263	Mean dependent var		-0.015238
Adjusted R-squared	0.781579	S.D. dependent var		0.281870
S.E. of regression	0.131734	Akaike info criterion		-1.011813
Sum squared resid	0.277660	Schwarz criterion		-0.763117
Log likelihood	15.62403	Hannan-Quinn criter.		-0.957839
Durbin-Watson stat	2.459420			

- في الفرق الأول

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 4 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.363842	0.0130
Test critical values:	1% level		-4.498307	
	5% level		-3.658446	
	10% level		-3.268973	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(IND,2)				
Method: Least Squares				
Date: 05/12/17 Time: 20:27				
Sample (adjusted): 1996 2015				
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IND(-1))	-12.50700	2.866051	-4.363842	0.0008
D(IND(-1),2)	11.04126	2.737624	4.033153	0.0014
D(IND(-2),2)	9.333533	2.620832	3.561286	0.0035
D(IND(-3),2)	5.162177	2.047983	2.520615	0.0256
D(IND(-4),2)	2.133327	1.093007	1.951796	0.0728
C	-0.145079	0.087350	-1.660900	0.1206
@TREND("1990")	0.015827	0.005986	2.643904	0.0202
R-squared	0.900421	Mean dependent var		-0.053250
Adjusted R-squared	0.854461	S.D. dependent var		0.321598
S.E. of regression	0.122688	Akaike info criterion		-1.089121
Sum squared resid	0.195682	Schwarz criterion		-0.740614
Log likelihood	17.89121	Hannan-Quinn criter.		-1.021089
F-statistic	19.59150	Durbin-Watson stat		2.191369
Prob(F-statistic)	0.000008			

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 2 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.503946	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(IND,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/12/17 Time: 20:29
 Sample (adjusted): 1994 2015
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IND(-1))	-4.906191	0.754341	-6.503946	0.0000
D(IND(-1),2)	4.018544	0.759753	5.289275	0.0000
D(IND(-2),2)	2.804185	0.763817	3.671277	0.0016

R-squared	0.800015	Mean dependent var	-0.046723
Adjusted R-squared	0.778964	S.D. dependent var	0.306672
S.E. of regression	0.144180	Akaike info criterion	-0.909384
Sum squared resid	0.394970	Schwarz criterion	-0.760605
Log likelihood	13.00322	Hannan-Quinn criter.	-0.874336
Durbin-Watson stat	2.212875		

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.769129	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IND,2)
Method: Least Squares
Date: 05/12/17 Time: 20:28
Sample (adjusted): 1994 2015
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IND(-1))	-5.067075	0.748557	-6.769129	0.0000
D(IND(-1),2)	4.116898	0.747801	5.505341	0.0000
D(IND(-2),2)	2.831043	0.748451	3.782534	0.0014
C	0.042869	0.031933	1.342498	0.1961

R-squared	0.818216	Mean dependent var	-0.046723
Adjusted R-squared	0.787919	S.D. dependent var	0.306672
S.E. of regression	0.141229	Akaike info criterion	-0.913901
Sum squared resid	0.359022	Schwarz criterion	-0.715530
Log likelihood	14.05291	Hannan-Quinn criter.	-0.867171
F-statistic	27.00629	Durbin-Watson stat	2.327689
Prob(F-statistic)	0.000001		

الملحق رقم (5): نتائج تقدير نموذج اثر ميزان المدفوعات على الاستثمار الأجنبي المباشر.

Dependent Variable: IND				
Method: Least Squares				
Date: 05/13/17 Time: 12:12				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.019713	0.033344	0.591191	0.5599
BP	1.083896	0.227682	4.760580	0.0001
R-squared	0.485675	Mean dependent var		0.077335
Adjusted R-squared	0.464245	S.D. dependent var		0.216444
S.E. of regression	0.158426	Akaike info criterion		-0.773249
Sum squared resid	0.602375	Schwarz criterion		-0.676472
Log likelihood	12.05223	Hannan-Quinn criter.		-0.745380
F-statistic	22.66312	Durbin-Watson stat		1.907907
Prob(F-statistic)	0.000076			

الملحق رقم(6): نتائج استقرار سلسلة البواقي في المستوى

Null Hypothesis: E has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.632768	0.0057
Test critical values:	1% level		-4.374307	
	5% level		-3.603202	
	10% level		-3.238054	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(E)				
Method: Least Squares				
Date: 05/13/17 Time: 12:15				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E(-1)	-1.036629	0.223760	-4.632768	0.0001
C	-0.054594	0.068812	-0.793381	0.4360
@TREND("1990")	0.004318	0.004700	0.918715	0.3682
R-squared	0.496083	Mean dependent var		-0.005363
Adjusted R-squared	0.450272	S.D. dependent var		0.218761
S.E. of regression	0.162198	Akaike info criterion		-0.687836
Sum squared resid	0.578777	Schwarz criterion		-0.541571
Log likelihood	11.59795	Hannan-Quinn criter.		-0.647269
F-statistic	10.82898	Durbin-Watson stat		1.926889
Prob(F-statistic)	0.000532			

Null Hypothesis: E has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.577775	0.0013
Test critical values: 1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(E)
 Method: Least Squares
 Date: 05/13/17 Time: 12:16
 Sample (adjusted): 1991 2015
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E(-1)	-0.977088	0.213442	-4.577775	0.0001
C	0.001143	0.032361	0.035331	0.9721

R-squared	0.476750	Mean dependent var	-0.005363
Adjusted R-squared	0.454000	S.D. dependent var	0.218761
S.E. of regression	0.161647	Akaike info criterion	-0.730189
Sum squared resid	0.600982	Schwarz criterion	-0.632679
Log likelihood	11.12736	Hannan-Quinn criter.	-0.703144
F-statistic	20.95603	Durbin-Watson stat	1.944030
Prob(F-statistic)	0.000133		

Null Hypothesis: E has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.679036	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(E)

Method: Least Squares

Date: 05/13/17 Time: 12:17

Sample (adjusted): 1991 2015

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E(-1)	-0.976757	0.208752	-4.679036	0.0001
R-squared	0.476721	Mean dependent var		-0.005363
Adjusted R-squared	0.476721	S.D. dependent var		0.218761
S.E. of regression	0.158248	Akaike info criterion		-0.810134
Sum squared resid	0.601015	Schwarz criterion		-0.761379
Log likelihood	11.12668	Hannan-Quinn criter.		-0.796612
Durbin-Watson stat	1.944440			

الملحق رقم(7): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لأثر BP على IND

Dependent Variable: DIND
Method: Least Squares
Date: 05/12/17 Time: 20:32
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.001676	0.028455	-0.058904	0.9536
DBP	0.634580	0.161035	3.940636	0.0007
E(-1)	-1.071458	0.190586	-5.621897	0.0000

R-squared	0.720761	Mean dependent var	-0.013680
Adjusted R-squared	0.695376	S.D. dependent var	0.257365
S.E. of regression	0.142047	Akaike info criterion	-0.953155
Sum squared resid	0.443900	Schwarz criterion	-0.806890
Log likelihood	14.91444	Hannan-Quinn criter.	-0.912587
F-statistic	28.39285	Durbin-Watson stat	1.820734
Prob(F-statistic)	0.000001		

الملحق رقم(8): نتائج تقدير نموذج اثر مؤشرات الأداء الداخلي على الاستثمار الاحنبي المباشر

Dependent Variable: IND				
Method: Least Squares				
Date: 05/14/17 Time: 13:22				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.051088	0.056487	-0.904417	0.3760
GE	1.022039	0.415844	2.457748	0.0228
INF	-0.036482	0.244825	-0.149012	0.8830
MPF	-0.447802	0.186178	-2.405232	0.0255
TCHO	0.090480	0.165885	0.545435	0.5912
R-squared	0.550426	Mean dependent var		0.077335
Adjusted R-squared	0.464793	S.D. dependent var		0.216444
S.E. of regression	0.158345	Akaike info criterion		-0.677034
Sum squared resid	0.526539	Schwarz criterion		-0.435093
Log likelihood	13.80144	Hannan-Quinn criter.		-0.607364
F-statistic	6.427726	Durbin-Watson stat		1.990472
Prob(F-statistic)	0.001533			

الملحق رقم (9): نتائج تقدير النموذج بعد إزالة المتغيرين (INF,TCHO)

Dependent Variable: IND
Method: Least Squares
Date: 05/14/17 Time: 13:34
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GE	0.889762	0.357329	2.490037	0.0201
MPF	-0.447248	0.157587	-2.838112	0.0091
R-squared	0.523058	Mean dependent var		0.077335
Adjusted R-squared	0.503185	S.D. dependent var		0.216444
S.E. of regression	0.152560	Akaike info criterion		-0.848708
Sum squared resid	0.558593	Schwarz criterion		-0.751931
Log likelihood	13.03320	Hannan-Quinn criter.		-0.820840
Durbin-Watson stat	1.890800			

الملحق رقم(10): اختبار جرانجر (Granger) للسببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/14/17 Time: 13:37			
Sample: 1990 2015			
Lags: 4			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause IND	22	0.14339	0.9628
IND does not Granger Cause INF		2.64955	0.0813
BP does not Granger Cause IND	22	4.04116	0.0241
IND does not Granger Cause BP		0.53479	0.7127
TCHO does not Granger Cause IND	22	33.5933	1.E-06
IND does not Granger Cause TCHO		2.34653	0.1089
MPF does not Granger Cause IND	22	14.4195	0.0001
IND does not Granger Cause MPF		3.18497	0.0497
GE does not Granger Cause IND	22	0.03500	0.9973
IND does not Granger Cause GE		1.77249	0.1945



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم إقتصادية
التخصص: إقتصاد قياسي نقدي و مالي

إنعكاس مؤشرات الإقتصاد الكلي على تدفقات
الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
دراسة قياسية للفترة: 1990-2016

تحت إشراف الدكتور:
أحمد نصير

إعداد الطالبين:
البشير حميداني
عبد القادر قديري

لجنة المناقشة:

رئيسا
مشرفا و مقررا
ممتحنا

أستاذ مساعد أ بجامعة الشهيد حمه لخضر
أستاذ محاضر أ بجامعة الشهيد حمه لخضر
أستاذ مساعد أ بجامعة الشهيد حمه لخضر

أ/ علي ذهب
د/ أحمد نصير
أ/ عادل زغدي

السنة الجامعية: 2016/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الخاتمة

في السنوات الأخيرة أصبحت مختلف الدول النامية تتسابق جاهدة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، حيث عمدت إلى تعديل سياستها وتوفير الحوافز والمناخ الملائم لجذب هذا النوع من الاستثمار، ولذلك لما يكتسيه الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمية قصوى في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والجزائر كغيرها تندرج ضمن هذا السياق.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلاً، فهو يعد شكل من أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدول، لأنه يوفر الموارد اللازمة للقيام ببرامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

لهذا عرفت الجزائر منذ بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم، تحول في توجهات السياسات الاقتصادية من رفض للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية، سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي، أو من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل، ونقل تكنولوجيا الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلاً عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات و القدرات الابتكارية، أو من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمات وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية.

و لقد كان من أبرز مظاهر هذا التحول هو إدخال العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار وإضافة قانون جديد رقم (16-09) المؤرخ في 3 أوت 2016، وتوقيع العديد من الاتفاقات الثنائية و القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتشريعية بهدف تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهذا من أجل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الرغم من الإدراك بأن ذلك النوع من الاستثمار لا يشكل بديل عن الاستثمار و الادخار المحلي، بل هو مكملاً له و أن هذا النوع من الاستثمار يحمل بعض الآثار الاقتصادية و الاجتماعية السلبية الضارة، والتي تظهر كنتيجة لإزاحة جزء مهم من عملية الإنتاج والاستثمار.

ونتيجة لتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للدول النامية، حيث يعد عاملاً محفزاً للتنمية، تعمل معظم الدول على خلق مناخ مناسب لجذب هذه الاستثمارات لذلك تمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في التعرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهذا

باستعمال أدوات القياس الاقتصادي بهدف التعرف على هذه المؤشرات في حالة الجزائر، ثم اختبار دورها في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا السياق تبرز لنا أهمية النموذج الذي يدرس العلاقة بينة الاستثمار الأجنبي المباشر و المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث يساهم تحديده في صياغة السياسة الاقتصادية المناسبة ومن ثم جاء موضوع هذا البحث لدراسة هذه العلاقة على مستوى الجزائر وذلك في الفترة 1990-2016.

قسمنا منهجية العمل في هذه الدراسة إلى فصلين، فأهتم الفصل الأول بالجانب النظري حيث تطرقنا إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأنوعه والاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي والعملي ثم تطرقنا إلى تعريف أهم المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية وطرق حسابها وهذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتناولنا أهم الدراسات السابقة التي تناولت حالة الجزائر أو دولا أخرى.

أما الفصل الثاني فهو صورة تطبيقية، حيث تطرقنا لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتطوره، ثم تطرقنا لتطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر وهذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فحاولنا دراسة اثر المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا وفق ثلاثة نماذج، حيث قمنا ببناء نموذج قياسي باستخدام طريقة التكامل المشترك والنموذج الآخر بطريقة الانحدار المتعدد والنموذج الأخير قمنا بدراسة السببية ثم عملية التقدير، بناء على الأدوات والأساليب الإحصائية والرياضية، والتي يمكن لها أن ترسم لنا مستقبل الظاهرة المدروسة على ضوء البيانات الجزائرية التي تبين تطورها في السنوات السابقة، وفي الأخير قمنا باختيار النموذج القياسي الأفضل للفترة 1990-2015.

❖ نتائج البحث:

يمكن حصر أهم النتائج التي يتسنى لنا الخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

● الجانب النظري:

عملت الحكومة الجزائرية بدورها على تحسين مناخها الاستثماري من خلال انتهاج جملة من الإصلاحات في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة حصتها منه، وقد سمحت هذه الإصلاحات بتصحيح التوازنات الاقتصادية ومؤشر الاقتصاد الكلي، وساعدت على تعزيز الانفتاح الاقتصادي وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بالنظر إلى أنها كانت شبه معدومة قبل هذه الإصلاحات، لكن حصيلتها منها لطالما كانت ضئيلة جدا، وبالنتيجة هي تعبر عن ضرورة إتباع المزيد من التحسينات على مستوى مكونات مناخها الاستثماري.

إصدار القوانين حيث كان أولها في بداية التسعينات قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض والثاني قانون (93-12) المتعلق بترقية الاستثمار الذي أكد على ضرورة فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وآخرها قانون (16-09) المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي يهدف الى ضبط إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة بطريقة تسمح بتكييفها مع المكانة التي يحتلها رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الوطني، من خلال تزويدها بإطار ضبط فعال قادر على القضاء على السلبات، التي تأتي من النشاطات الأقل نفعا للوطن لا سيما الاستيراد و الشراء بغرض إعادة البيع حسب وزير القطاع.

بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر من بين أهم العوامل الأساسية المتوقعة ضمن مناخ الاستثمار، إلا أن البيانات الإحصائية أثبت أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة، ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى لمستواه المطلوب.

تعتبر المؤشرات الاقتصادية عامل ضروري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها غير كافية، حيث تعتبر (البيروقراطية والرشوة والروتين الإداري وضعف هياكل الاستقبال... الخ) من العوامل الأساسية في طرد الاستثمار الأجنبي المباشر.

يلعب الاستقرار الاقتصادي و تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي في الدولة دورا كبيرا في قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ينجذب المستثمر الأجنبي نحو البيئة التي تحقق له أكبر الأرباح، من خلال توافر اليد العاملة والأسواق الواسعة والقوة الشرائية المرتفعة لأفرادها.

• الجانب التطبيقي:

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بمؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي و يزيد من قدرة الدولة على التصدير، وهذا ما أكدته النتائج حيث كانت العلاقة طردية بين النمو الاقتصادي و ميزان المدفوعات مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال النموذج نستنتج أن المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات والموازنة العامة وهي تتماشى مع النظرية الاقتصادية من خلال تحليل النموذج، حيث انه إذا زاد النمو الاقتصادي ب 1% سوف يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.68، أما إذا انخفض معدل الموازنة العامة ب 1% سوف يرتفع الاستثمار الأجنبي ب 0.44، وفي الأخير ميزان المدفوعات إذا زاد ب 1% فإن الاستثمار الأجنبي يزيد ب 0.82.

يعد النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات والموازنة العامة أكثر المؤشرات تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال إحصائية ستودنت المحسوبة.

أكدت الدراسة التطبيقية على أن المؤشرات الاقتصادية الكلية عندما تكون مجتمعة تشرح وتفسر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج، وهذا ما أكدته هذه الدراسة من خلال معامل التحديد $R^2=0.77$.

حسب اختبار السببية فإن العلاقة متبادلة بين نسبة معدل البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك أيضاً متبادلة بين الموازنة العامة نسبة إلى الناتج والاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج، والعلاقة أحادية بين رصيد ميزان المدفوعات نسبة إلى الناتج والاستثمار الأجنبي المباشر، أما نسبة النمو الاقتصادي و معدل التضخم فلا توجد علاقة سببية في الاتجاهين مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي الأخير توصلنا أن أثر المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتماشى مع النظرية الاقتصادية بالنسبة لميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي والموازنة العامة، ويتنافى مع النظرية الاقتصادية بالنسبة لمعدل التضخم والبطالة، وهذا ما أكدته إشارة معالم النموذج الأفضل ويرجع السبب إلى التضارب الكبير في معطيات الدراسة.

❖ توصيات البحث:

تحديد أشكال دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال مشروعات جديدة أو مشروعات قائمة، كما لا بد على الجزائر أن تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يلائم بيئتها الاستثمارية.

إعادة تأهيل و إصلاح الإدارة الجزائرية من خلال محاربة الفساد الإداري و الإجراءات البيروقراطية و إضفاء الشفافية و الثقة فيها مع ضرورة تجنب التعارض بين القوانين والمواصلة في تحقيق التناسق بين أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة من اجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

إنشاء قاعدة بيانات إحصائية على شبكة الانترنت من اجل توحيد مصادرها و إسنادها إلى هيئة واحدة رسمية، مع ضرورة تحديثها.

ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية بما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة، واخذ نتائجها بحمل الجد كي لا تبقى هذه الدراسات فقط حبر على ورق.

المواصلة في الإصلاحات الاقتصادية الكلية التي شرع في تطبيقها منذ التسعينات و عدم ربطها بالوضع المالي للبلاد و خاصة بسعر برميل البترول.

ضرورة تطوير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار باعتباره مؤسسة ترويجية للاستثمار.

وضع الرقابة الدورية على وكالات دعم الاستثمار والطرق المتبعة في قبول او رفض المشاريع.

❖ أفاق البحث:

من خلال دراسة موضوع علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي وإيماننا من الطالب بإمكانية توسيع وتطوير هذه الدراسة من خلال:

✓ اقتراح نموذج معادلات آنية بحيث إن الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل النمو الاقتصادي يتحددان معا وهذا يجعل مؤشر الاستثمار الأجنبي متغير تابع يؤثر في متغيراته وكذلك مؤشر معدل النمو الاقتصادي.

✓ إدخال المتغيرات الكيفية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وفي الأخير ما يمكن قوله، أنه مهما تكن المعلومات و البيانات المقدمة و الأدوات المستخدمة في التحليل فهو ليس إلا جهد يبقى دائما قابل للانتقاد و التحسين، ثم إن أي تقصير ورد في هذا العمل من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا، و أدق تحليلا، و لكل درجات مما عملوا.

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	أوجه الاختلاف والتشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر	09
(2-1)	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	23
(1-2)	تطور حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للفترة 2000-2015	72
(2-2)	حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر للفترة 2007-2015.	73
(3-2)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2015	75
(4-2)	تطور معدلات البطالة في الجزائر 1990-2016	76
(5-2)	تطور وضعية الميزان التجاري للفترة 1990-2016	78
(6-2)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2016	80
(7-2)	تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2016	82
(8-2)	تطور معدلات التضخم في الجزائر 1990-2016	84
(9-2)	تحديد درجة التباطؤ	89
(10-2)	نتائج اختبارات ديكي فولر المطورة ADF	90
(11-2)	نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن-جسلس	91
(12-2)	إختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة البواقي	93
(13-2)	ملخص للعلاقة السببية بين المتغيرين	95
(14-2)	اختبار جرانجر (Granger) للسببية	99
(15-2)	يبين تقدير أثر المؤشرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر	100
(16-2)	اختيار النموذج الأفضل من بين النماذج الثلاثة حسب المعايير الإحصائية	102

قائمة الأشكال:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	دورة حياة المنتج	20
(2-1)	نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض في تحديد سعر الفائدة	38
(3-1)	عناصر ميزان المدفوعات	47
(1-2)	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة 2000-2015	72
(2-2)	حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر للفترة 2007-2015	74
(3-2)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2015	75
(4-2)	تطور معدلات البطالة في الجزائر 1990-2016	77
(5-2)	تطور وضعية الميزان التجاري للفترة 1990-2016	79
(6-2)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2016	81
(7-2)	تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2016	83
(8-2)	تطور معدلات التضخم في الجزائر 1990-2016	85

قائمة الرموز و الاختصارات:

الرمز/الاختصار	الدلالة
BP	ميزان المدفوعات
IND	الاستثمار الأجنبي المباشر
INF	التضخم
MPF	الموازنة العامة
GE	النمو الإقتصادي
DW	إختبار دارين واتسن
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية و التجارة
ADF	إختبار ديكي فولر
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
INT	معدل الفائدة
TCHO	معدل البطالة

تمهيد :

إن سعي الدول النامية للحاق بركب التقدم وامتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتخلص من مظاهر الفقر والحصول على مكانة دولية مؤثرة في الأوضاع العالمية، كلها أسباب وراء تنافس الدول النامية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدر لرؤوس الأموال الكبيرة، وعاملا لنقل التكنولوجيا وحلقة في عملية التنمية الاقتصادية، كل هذه الأسباب والعوامل أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر الأولوية في اختيار مصادر التمويل في الدول النامية، كما أن الدول النامية تتميز بمجموعة من الخصائص كانت سبب في توجيهها نحو الطلب والسعي وراء الاستثمار الأجنبي، ومن هذه المميزات تزايد مديونية هذه الدول بشكل مفرط، بالإضافة إلى عجزها في الحصول على الموارد المالية اللازمة لأحداث التنمية الاقتصادية بعد حدوث فجوة في مواردها المالية المحلية والخارجية على حد سواء، لذلك التجأت لأساليب متعددة للحصول على الموارد المالية، واكتساب التكنولوجيا وخاصة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر .

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر واستمراره نحو الدول النامية يعتمد على الكثير من العوامل والمميزات لتحفيز المستثمر الأجنبي أو ما يعرف بعوامل الجذب أو محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هذه المحددات ما هو أساسي مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي بما فيه مؤشرات الاقتصاد الكلي ومدى تأثيرها في قرار الاستثمار الأجنبي من عدمه بالإضافة لسياسات اقتصادية منتهجة من طرف الدولة المضيفة للاستثمار واستقلالية النظام القضائي، وكذلك هناك محددات مكملتها حجم السوق ومعدل نموه بالإضافة إلى توافر الموارد البشرية المؤهلة وقوة قاعدة الاتصالات، وبالتالي فقد عمدت هذه الدول النامية إلى تحسين مناخها الاستثماري وتطهير بيئة أعمالها من اجل الظفر بأكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

والجزائر على غرار كل الدول النامية سعت إلى تحسين مناخها الاستثماري من خلال توفير الإطار القانوني والتنظيمي لهذه المورد المالي الأجنبي، بالإضافة إلى العمل على تحسين أداء اقتصادها من خلال تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومحاولة جعلها أكثر استقرارا وفي مستويات مقبولة وذلك في إطار سياسة وطنية ترمي إلى تحقيق الرقي والانفتاح الاقتصادي على العالم.

❖ الإشكالية الرئيسية:

انطلاقا من تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و ازدياد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، من أجل جذب المزيد منه، يتبادر إلينا الصعوبات العديدة التي ستواجه متخذي القرار في الجزائر، من اجل تحسين المناخ الاستثماري بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر, لكن سنقتصر في دراستنا على المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي فقط, واقتصرنا هذا راجع لعدة أسباب من أبرزها: عدم توفر المعطيات لبعض المؤشرات.

ولأجل ذلك سنحاول إيجاد أهم المؤشرات التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد أثرها, عن طريق صياغتها في نماذج اقتصادية قياسية, أي نماذج رياضية تبرز درجة تأثير وتأثر كل منها بالآخر, حيث ازدادت أهمية استخدام الأساليب الكمية واستعمال النماذج القياسية في دراسة مختلف الظواهر الاقتصادية سواء الكلية أو الجزئية, إذ تعمل هذه الأخيرة على تبسيط الواقع وتسمح بالحصول على نتائج تقضي إلى تفسير مختلف المتغيرات محل الدراسة.

و عليه يمكننا صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ما مدى تأثير انعكاس أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

ومن هذا المنطلق, وفي ضوء ما تقدم تتبلور معالم إشكالية البحث حول التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟, وما هو التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي والعملي؟.
- 2- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟, وما هي الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر؟.
- 3- ما هو حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة والصادرة في الجزائر؟, وما هي مراحل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟.
- 4- ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟.

❖ فرضيات الدراسة:

على ضوء العرض السابق, وللإجابة عن التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- 1- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يرقى إلى مستواه المطلوب ويعاني العديد من المشاكل.
- 2- يتحدد الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من المؤشرات ترتبط بالمكان المراد الاستثمار فيه, و أهمها: النمو الاقتصادي, معدل التضخم, سعر الصرف و سعر الفائدة.....الخ.
- 3- اثر المؤشرات على الاستثمار الأجنبي في الجزائر يتماشى مع النظرية الاقتصادية من خلال تحليل النموذج القياسي.



4- النمو الاقتصادي يعد أكثر المؤشرات تأثيراً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

❖ أهداف البحث:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- استعراض محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النظرية الاقتصادية.
- 2- معرفة مسار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية.
- 3- تسليط الضوء على المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومحاولة التعرف على واقع المؤشرات الاقتصادية الكلية المنتهجة في الجزائر.
- 4- إعداد نموذج قياسي لآثار المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، يمكننا من وضع مجموعة التوصيات في ما يخص السياسات الملائمة لجذب المزيد من هذه الاستثمارات والمؤشرات المؤثرة في جذبه.

❖ مبررات اختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب و دوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه و من هذه الأسباب ما هو موضوعي و ما هو ذاتي، حيث يمكننا حصرها في ما يلي:

- 1- الأولى تنطلق من اهتمامنا الشخصي بواقع المؤشرات الاقتصادية الكلية و الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والميل إلى الخوض في هذه المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة بإعتبارها موضوع الساعة، لاسيما أما التحديات التي يفرضها الواقع الاقتصادي الهادفة إلى خدمة مصالح التنمية.
- 2- أما الثانية هو التعرف على أهم الآثار التي تخلفها المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا من خلال التجربة الجزائرية في هذا المجال.

❖ أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظاهرة اقتصادية، تشكل عملية تهيئة المناخ المناسب لاستقطابها إحدى أنجع الوسائل لزيادة تدفقاتها، ومن هنا تأتي أهمية معرفة العوامل المحددة للقرارات الاستثمارية، من أجل صياغة السياسات التي تساعد على جذبها، والعمل على إزالة العقبات أمام تدفقها.

❖ حدود الدراسة:

- 1- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.

2- الإطار الزمني: لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى ستة وعشرون سنة (1990-2016)

نظرا لارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر في فترة التسعينات و خاصة في بداية الألفية الثالثة و صدور قوانين الاستثمار الفعلية في هذه الفترة.

❖ المنهج المتبع في الدراسة:

لتحقيق أهداف هذا البحث سنستخدم:

1- المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع, أي من خلال وصف المؤشرات التي لها علاقة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر, وتحليل وتطور هذه الأخيرة خلال فترة الدراسة.

2- المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد دور المؤشرات الاقتصادية الكلية في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر, وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا بالاعتماد على برنامج E-Views.

ومن أجل إنجاز هذا البحث قمنا باستعمال الأدوات الآتية:

- ✓ الاعتماد على عدة مراجع من الكتب, المجلات, الأطروحات, التقارير و ملتقيات وطنية.
- ✓ الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه.
- ✓ فيما يخص مصادر الإحصائيات والتقارير والمنشورات المتعلقة بالموضوع البحث, لقد تم الحصول عليها من مختلف المصالح والهيئات الرسمية الجزائرية والدولية.

❖ تقسيمات البحث:

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والأسئلة المتفرعة عنها، سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

1- الفصل الأول يتعلق بالجانب النظري، حيث يتطرق للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم المؤشرات

الاقتصادية الكلية من خلال سرد جملة من المفاهيم والنظريات المفسرة لهم وهذا في المبحث الأول. بينما يتناول المبحث الثاني الدراسات السابقة في هذا الميدان.

2- أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة التطبيقية، إذ تم في المبحث الأول تناول واقع وتطور الاستثمار

الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر, أما المبحث الثاني فتناول الصورة التطبيقية لأثر انعكاس المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

المقدمة العامة

الخاتمة العامة

قائمة الرموز و الاختصارات

المراجع

الملاحق

الفصل الأول:

النظرية الخلفية للإستثمار الأجنبي
المباشر ومؤشرات الإقتصاد الكلي

الفصل الثاني:

أثر إنعكاس مؤشرات الإقتصاد الكلي
على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر

الملحق رقم: 01

معطيات الدراسة للفترة

2016-1990

الملحق رقم: 02

تحديد درجة التباطؤ

الملحق رقم: 03

استقرار سلسلة BP في المستوى وفي

الفرق الأول

الملحق رقم: 04

استقرار سلسلة IND في المستوى

وفي الفرق الأول

الملحق رقم: 05

نتائج تقدير نموذج أثر ميزان
المدفوعات على الاستثمار الأجنبي
المباشر

الملحق رقم: 06

نتائج استقرار سلسلة البواقي

في المستوى

الملحق رقم: 07

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لأثر

BP على IND

الملحق رقم: 08

نتائج تقدير نموذج اثر مؤشرات الأداء
الداخلي على الاستثمار الأجنبي المباشر

الملحق رقم: 09

نتائج تقدير النموذج بعد إزالة المتغيرين

(INF, TCHO)

الملحق رقم: 10

اختبار جرانجر (Granger) للسببية